د. أحمـــد القصـــير

التحديث في اليمن

والتداخل بين الدولة والقبيلة

دار العالم الثالث

التحديث في اليمن والتداخل بين الدولة والقبيلة

د.أحمد القصير

الطبعة الأولى ٢٠٠٦

الناشر
در العالم الثالث
٣٢ ش صبري أبو علم، باب اللوق، القاهرة
ت وفاكس ٣٩٢٢٨٨٠
e-mail: elguindimohamed@hotmail.com

المحتويات

الفصل الأول

الأدب والوعي بالتاريخ الاجتماعي

١ ـ مدخل:

تناولت معظم الأعمال الأدبية اليمنية التي جري كتابتها خلال الربع الثالث من القرن العشرين تطورات الأوضاع الاجتماعية في اليمن على نحو لم تستطع أن تقدمه الدراسات الاجتماعية في الجامعات اليمنية منذ إنشائها حتى الآن. ويلاحظ أن الدراسات الاجتماعية في اليمن تواجه أوضاعا جعلتها تبتعد بدرجة أو أخرى عن كثير من القضايا الجوهرية. ويأتي في مقدمة تلك الأوضاع افتقار المناخ العلمي الثقافي إلى كثير من العناصر الأساسية. ويدفع ذلك المناخ الدراسات الاجتماعية إلي الابتعاد عن قضايا معينة ومن بينها قضايا التاريخ الاجتماعي لليمن الحديث. ولا يتم عادة الاقتراب من تلك القضايا إلا فيما ندر وبأساليب بحث تتسم بالسطحية والعقم. كما أن ارتباط التاريخ الاجتماعي لليمن الحديث بشكل أو آخر ببعض أشكال الصراع الاجتماعي والمذهبي الموروثة من عهد الإمامة قد جعل الباحثين عامة والمتخصصين في علم الاجتماع بوجه خاص يؤثرون السلامة ويبتعدون عن تناول مثل هذه القضايا التي تبدو شائكة. ويمكن أن نضيف إلى الأسباب السابقة بشأن تجاهل البحث العلمي للتاريخ الاجتماعي لليمن الحديث عاملا آخر. ويتمثل هذا العامل في حالة الازدواجية الثقافية التي تسود بين أعداد كبيرة من أساتذة الجامعة وبين بعض المثقفين اليمنيين. وهي ازدواجية تسبب لهم درجة ليست بسيطة من الارتباك الفكري.

وغني عن القول بأن التشوه الذي يتسم به نمط التحديث الراهن في اليمن يسهم في تعميق تلك الازدواجية الثقافية. فإن السياق العام للتحديث الراهن يؤدي إلى استمرار ضعف الطبقة الوسطي والجماعات المهنية على كافة المستويات. وهو ما يجعلها عاجزة عن نشر ثقافتها الخاصة. ويلاحظ أن نسبة ليست قليلة من المهنيين ومن المنتمين إلى الطبقة الوسطي يتبنون بعض جوانب ثقافة الجماعات التقليدية القبلية.

ومن هنا تصاب التوجهات العامة للطبقة الوسطي والجماعات الاجتماعية القريبة منها بالارتباك والقصور. وينطبق ذلك على جماعات مختلفة من بينها أساتذة الجامعات. وتفضي هذه الأوضاع، في نهاية المطاف، إلى إصابة النسق العام للقيم الاجتماعية بالتشوش والاهتزاز.

إن بعض الدراسات التي تعرضت للتاريخ الاجتماعي قد قدمته في شكل يجعل الوقائع الاجتماعية تبدو وكأنها خارج نطاق التاريخ. وبكلمات أخرى فإنه في ظل المنهج الخاطئ لتلك الدراسات نجد الظواهر الاجتماعية المتولدة عن "سياق تاريخي اجتماعي محدد تتحول إلى ما يشبه الأساطير. فالظواهر التي تولدت بفعل عوامل اجتماعية وتاريخية محددة تختلط بتصورات غير واقعية تجعل منها لغزا غير قابل للإدراك" (أحمد القصير، شرخ في بنية الوهم: الهجرة والتحول في اليمن، ص ١٤). وفي مثل ذلك الوضع تعتبر الأعمال الأدبية في كثير من الأحيان من المصادر الأكثر واقعية في تناول القضايا المتعلقة بالتاريخ الاجتماعي لليمن الحديث. ويعني ذلك أننا نستطيع التعرف على بعض جوانب التاريخ الاجتماعي عن طريق الكتابات الأدبية وليس عن طريق الدراسات الاجتماعية التي تبدو عاجزة إن لم تكن غائبة. ويمكن القول، دون أي مبالغة، أن الأعمال الأدبية تعتبر من المصادر الهامة التي تعين على التعرف على قضايا التاريخ الاجتماعي الحديث؛ فهي تساعد، على سبيل المثال، على وضع خريطة بالموضوعات التي ينبغي أن تتناولها الدراسات الاجتماعية إذا أرادت أن تتجه إلى تناول التاريخ الاجتماعي لليمن في العصر الحديث. كما لا يمكن لأي متخصص في علم الاجتماع أو التاريخ أو الفلسفة أن يتغاضى عما قدمته الأعمال الأدبية حول قضايا التطور الاجتماعي الثقافي في اليمن. وفضلا عن ذلك فإن بعض الكتابات السياسية التي ظهرت قبل نشأة الجامعات ومراكز البحث في اليمن يمكن أن تساعد هي الأخرى في وضع تلك الخريطة. فقد تناولت بعض تلك الكتابات قضايا هامة تتعلق بالتاريخ الاجتماعي، غير أن

مراكز البحوث والجامعات لا تلتفت كثيرا إلى تلك الأعمال. ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى ما كتبه أحمد محمد نعمان في عام ١٩٣٨ بعنوان "الأنة الأولى". وإلى كتابات محمد أحمد نعمان ومن بينها كتيب "الأطراف المعنية" الصادر عام ١٩٦٥ وتناول فيه بعض الجوانب السياسية والاجتماعية في عهد الإمامة والتي استمر تأثيرها إلى ما بعد ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢.

٢ – مدينة عدن والتطورات الجديدة:

كانت مدينة عدن هي التي شهدت بداية عمليات التحديث وما ترتب على ذلك من ظهور شرائح اجتماعية جديدة وثقافة يمنية حديثة أخذت تنتشر بدرجة أو بأخرى في بقية أنحاء مناطق اليمن. ويعود هذا الدور الذي انفردت به عدن إلى أنها كانت المدينة اليمنية الوحيدة التي شكلت مركزا يجذب الهجرة الداخلية من مختلف أنحاء اليمن. وقد شكلت بالفعل سوقا فريدا للعمالة المتدفقة من مناطق الداخل. بل وجذبت أيضا بسبب وجود قوات الاحتلال البريطاني عمالة من الصومال ومن الهند (أنظر في هذا الصدد: **R..J. Gavin. Aden Under British Rule**). وقد انصهر المواطنون اليمنيون الذين وفدوا إليها. ونتج عن ذلك ظهور ملامح شخصية يمنية حضرية. وعلاوة على كل ذلك شكلت عدن نقطة انطلاق لانتقال اليمنيين وهجرتهم إلى البلدان الخارجية.

باختصار كانت عدن موطن التحديث في اليمن حيث ظهرت مؤسسات المجتمع المدني. فقد تأسست فيها الجمعيات الأهلية والنوادي التي يتجمع فيها أبناء القرى الذين وفدوا إلى المدينة. كما ظهرت فيها النقابات والصحافة والأحزاب السياسية بما في ذلك الصحافة والأحزاب المعارضة للإمامة.. كانت عدن مسرحا شهد ظواهر جديدة ترتبت على بروز شرائح اجتماعية لم يعرفها اليمن من قبل. وكان النشاط والتنافس الاستعماري في منطقة القرن الأفريقي في النصف الثاني من القرن التاسع عشر قد أدى إلى زيادة الأهمية الاستراتيجية لميناء عدن. كما

أفضت عدة عوامل إلى وجود تطورات نوعية جديدة. وشملت تلك العوامل اتساع دائرة النشاط الاقتصادي في المدينة، وظهور الشركات، وزيادة حركة العمل في الميناء، وتدفق العمالة الرخيصة من مناطق الداخل. ونتج عن التطورات الجديدة ظهور مؤسسات من نوع جديد مثل النقابات العمالية ومثل غرفة عدن التجارية التي تأسست في عام ١٨٨٦. ولم يكن غريبا أن تشهد عدن ظواهر نوعية جديدة أخرى مثل البطالة، والإضرابات، والمظاهرات.

لذلك تعتبر عدن نقطة محورية في دراسة التاريخ الاجتماعي الحديث لليمن. وهو ما يدعو إلى دراسة الظواهر الاجتماعية التي شكلت خلفية لذلك التطور التاريخي. ويعني ذلك بدوره أن هناك ضرورة إلى إلقاء الضوء علي المؤسسات الاجتماعية الجديدة والثقافة الحديثة التي نشأت بفعل تلك التطورات التي لم يعرفها اليمن من قبل. فقد تحولت عدن بعد احتلالها من قبل بريطانيا في عام ١٨٣٩ إلى مركز جذب سكاني من خارج اليمن أيضا. وأصبحت خلال النصف الثاني للقرن التاسع عشر مركزا يصل اليمن بالعالم الخارجي ومصدرا يعرف اليمنيون من خلاله ذلك العالم. غير أن الأمر الأكثر أهمية هو أن هذه المدينة سرعان ما تحولت إلى مركز يتجمع فيه أبناء مختلف مناطق اليمن لينصهر الجميع في كيان اجتماعي ثقافي يتسم بالطابع الحضري. وترتب على هذه العملية بروز ملامح شخصية يمنية حضرية. وهي شخصية جديدة تخلصت من الانتماء القبلي والنزعة القبلية. ولم تكن مصادفة أن تتواجد عدن بشكل مكثف في الأدب اليمني الحديث حتى عندما يتناول هذا الأدب أوضاع القرية اليمنية. وقد امتدت بعض عناصر تلك الثقافة الجديدة إلى قري الداخل التي وفد منها المهاجرون إلى المدينة سواء بغرض الدراسة أو العمل أو الهجرة إلى الخارج. وفي تلك القرى بدأ السكان يعرفون شيئا عن العالم الخارجي نتيجة الصلة التي خلقها تواجد أقاربهم في مدينة عدن أو في الخارج. لقد ألغت عدن بدرجة أو بأخرى جدار العزلة بين مختلف مناطق اليمن،

وأتاحت فرصة الحراك الاجتماعي الأفقي والرأسي من جانب والتفاعل الاجتماعي بين أبناء تلك المناطق من جانب آخر. وهو ما أتاح أن تنشأ ملامح شخصية يمنية حضرية غير قبلية تحمل ثقافة جديدة. وتمثل هذه العملية تحولا جذريا في التاريخ الاجتماعي حتى وإن كانت الشخصية الجديدة لا تشكل سوى أقلية بين سكان اليمن. لكن يجب التنويه بأن سكان المناطق القبلية يشكلون بدورهم أقلية أيضا. كما لا يمكن أن نتجاهل أن عدن كانت تعتبر نموذجا للتحديث الذي تتطلع إليه نسبة ليست قليلة من السكان.

بالإضافة إلى التطورات السابقة بدأت تظهر في مناطق عديدة من اليمن تأثيرات عدن الاجتماعية والثقافية. فقد برزت نوعية جديدة من الأدب الشفهي خاصة على لسان المرأة التي غاب عنها زوجها سنوات طويلة ولا تعلم إن كان سيعود أم لا. كما عبرت بعض الأغاني عن هموم المرأة ومعاناتها. وعلاوة على ذلك عبرت بعض الأغاني عن المكانة التي أخذت تحتلها عدن في وجدان اليمنيين. ومثال ذلك أغنية أبو بكر سالم بلفقيه التي يتطلع الإنسان اليمني من خلال كلماتها إلى عدن حيث الكيان الاجتماعي الثقافي الجديد. وتقول بدايات تلك الأغنية:

يا طائرة طيري على بندر عدن

زاد الهوى زاد النوى زاد الشجن

تعبر الكلمات السابقة عن اشتياق أحد الذين غابوا عن المدينة للعودة سريعا إليها. لكنها تعبر أيضا عن نظرة جماعات عديدة. وتشمل هذه الجماعات الذين غابوا عنها لفترة من الزمن، والذين يقيمون في الداخل ولهم فيها أزواج وأخوة وآباء وأقارب، والذين ينتظرون في القرى أخبار الأقارب المغتربين في الخارج. كما تشمل الأسر في القرى التي تنتظر الجمّال الذي يأتي حاملا الرسائل والملابس والأموال التي يرسلها أقاربهم العاملون في عدن أو في الخارج عن طريق وكلاء المغتربين. وكان الأهالي يستخدمون تلك

الأموال في تسديد الضرائب، ودفع الإتاوات للشيخ وللعساكر، وتغطية العجز في نفقات المعيشة في القرى حسبما ورد في بعض الأعمال الأدبية.

١/٢ - عدن والطبقات الاجتماعية الجديدة:

ظلت معظم الدراسات اليمنية حول تركيبة المجتمع اليمني حتى في الربع الأخير من القرن العشرين تتحدث عن فئات ولا تتحدث عن طبقات باستثناء دراسة سلطان أحمد عمر. ولكن ظهرت بعد ذلك في ثمانينات وتسعينات القرن العشرين دراسات هامة أكثر شمولا وعمقا تجاوزت ذلك القصور الذي سيطر علي الدراسات الاجتماعية عن اليمن. ومن أهم هذه الدراسات الجديدة رسالة دكتوراه باللغة الفرنسية أعدتها ثائرة شعلان عام ١٩٩٣ بعنوان "التداخل بين مفهومي الطبقة والفئة الاجتماعية في المجتمع اليمني".

يلاحظ أن معظم الدراسات الاجتماعية لم تتناول الأوضاع الاجتماعية في اليمن الطبيعي الذي يغطي كافة مناطقه. وبالتالي لم يتم تناول ما هو مشترك وما هو متباين في تطور مختلف المناطق إلا في حالات نادرة. وعلى العكس من ذلك نجد أن الأحداث في الأعمال الأدبية تجرى في كافة مناطق اليمن وفي مقدمتها عدن وتعز وصنعاء في آن واحد. أي تجري في مختلف مناطق اليمن الطبيعي وفقا للتعبير الذي استخدمته الحركة الطلابية اليمنية في مصر عام ١٩٥٦. كما تنتمي الشخصيات في تلك الأعمال الأدبية إلي مختلف مناطق اليمن وإن كان معظمها يرتبط بالمناطق الأكثر قربا من عدن مثل تعز. وعلاوة على ذلك فإن الحديث في تلك الأعمال الأدبية يدور حول طبقات وشرائح اجتماعية ولا يقتصر على الجماعات التقليدية في المجتمع. فقد تناولت الأعمال الأدبية من قصة وشعر وأغاني موضوعات عديدة شملت الحياة الاجتماعية في القرى، والأوضاع السياسية، والاحتلال البريطاني، والحياة الاجتماعية للعمال في بلدان المهجر، والحياة في

عدن، والبطالة، وفصل الشركات للعمال، والظواهر الجديدة مثل الإضرابات والمظاهرات في المدينة. ولا "تظاهر في اليمن إلا في عدن" حسبما جاء في رواية "زهرة البن" التي صدرت عام ١٩٩٨ (علي محمد زيد، زهرة البن، صفحة ٢٦٢). ويشير ما تم استعراضه آنفا إلى أن الاطلاع على الأعمال الأدبية يساعد على رؤية الواقع الاجتماعي على نحو أفضل مما قامت به معظم الدراسات الاجتماعية.

٣ – تعبير الأدب عن الحياة الاجتماعية:

٣/١ – الرأي الفردي بدلا من الرأي الجمعي:

توضح بعض الأعمال الأدبية التي جرى كتابتها خلال العقود الأولى من النصف الثاني للقرن العشرين بروز الرأي والنزعة الفردية بين السكان الذين انتقلوا للعيش والعمل في مدينة عدن. وعلى سبيل المثال يتضح من إحدى الروايات أن انتقال الإنسان للعمل والعيش في المدينة يؤدي إلى ظهور الشخصية الحضرية وبروز الرأي الفردي والتخلص من الرأي الجمعي. ففي رواية محمد أحمد عبد الولي "صنعاء مدينة مفتوحة" تحكي الشخصية الرئيسية في الرواية العائدة من عدن لقضاء بعض الوقت في قريتها عن عدم توافقها مع حياة القرية وعن تناقض سلوكها مع أنماط السلوك السائدة بين الأهالي. ومن بين الكلمات التي جاءت في ذلك الحديث وتشير إلى عدم التوافق ما يلي: "قال البعض أن حياتي المستمرة في المدينة جعلتني أكثر تمسكا برأيي من أن أوافق على رأي أهل القرية" (محمد أحمد عبد الولي، صنعاء مدينة مفتوحة، صفحة ٩).

كما تشير نفس الرواية مثلها مثل بعض الأعمال الأدبية الأخرى إلى وجود ما يمكن أن نسميه ازدواجية ثقافية يعيشها الذين انتقلوا للعمل في المدينة. وهي ظاهرة أصبحت في الوقت الراهن واسعة الانتشار بين المثقفين اليمنيين وتتناقض بوضوح مع حياة المجتمع الحضري. وهو ما يشكل عقبة أمام عملية التحديث. كما أن هذا الأمر يعني أيضا أن

النزعة الفردية لم تصبح بعد ظاهرة مسيطرة على الحياة الاجتماعية.

علاوة ذلك تعبر الرواية المشار إليها آنفا عن التطلع إلـى حياة المدينة عن طريق وصفها لحياة القرية القاسية واللهفة لترك تلك الحياة والعودة إلى عدن: "آه يا صديقي كم أنا مسرور .. وحـزين أيضـا .. مسرور لأنني سأغادر "مقبرة الموتى" هذه، وأرى مدينة الأحيـاء من جديد. وحزين لأنني سأغادر فتاة الجبل" (نفس الرواية، صـفحة ١٢). ولا جدال في أن الحياة في القرى كانت شديدة القسوة. وهـي تعـاني من اعتماد المعيشة على الزراعة الموسمية بالأمطار في الوقت الـذي قـد يحدث فيه الجفاف في أي وقت. وحسبما جاء فـي صـفحة ١٧ بـنفس الرواية فإنه كلما تأخر هطول الأمطـار "ازداد خوف الناس عـن ذي قبل وبدأ شبح المجاعة يعود إلى أذهانهم .. خاصة وأن مجاعـة ١٩٤٨ ما زالت ماثلة في أذهانهم .. ولم يزل الكبار يذكرون كيف كانوا يأكلون العاص وحده" (**وهو خبز جاف من دقيق الدخن وقد يخلط أحيانـا بدقيق الذرة – المؤلـف**). كما أن هطول الأمطار يؤدى في بعض الأحيان إلى زيـادة تفاقم المأساة عمقا حيث تفضي غزارتها أحيانا إلى تدمير وتخريب كـل شيء: المباني والزراعة والمدرجات. وفضلا عن ذلـك فـإن السـيول المتولدة عن الأمطار قد تجرف الحيوانات والإنسان مع التربة الطينيـة للأراضي وتقضي على حياة الجميع.

٢/٣ – استمرار أوضاع من مخلفات الماضي:

تعكس بعض الأعمال الأدبية وجود تشابه بين بعـض الأوضـاع التي كانت سائدة في عهد نظام الإمامة قبل ثـورة ٢٦ سـبتمبر ١٩٦٢ والأوضاع السائد في الوقت الراهن. وبكلمات أخرى نقـول أن بعـض الأعمال الأدبية تساعدنا على معرفة دور بعض العناصر الموروثة فـي استمرا ر تواجد بعض ظواهر المجتمع القديم في المجتمع الحديث. وقـد أصبحت تلك العناصر الموروثة من المكونات الأساسية لبعض الظواهر في المجتمع الراهن. ومن هنا تظهر لنا اسـتمرارية القـديم فـي ظـل

الحديث. وبتعبير آخر نقول من هنا يأتي على الأقل التشابه الشديد بين بعض ظواهر المجتمع القديم والمجتمع الحديث. وهذا ما يمكن استخلاصه من بعض كتابات محمد أحمد عبد الولي بوضوح.

ويشمل ذلك التشابه بين الأوضاع الاجتماعية الراهنة وبعض أشكال الاستغلال والاضطهاد التي كان يتعرض لها المواطنون في بعض المناطق على أيدي عساكر الإمام وعماله. وكانت كلمة العامل تطلق على مدير الناحية. ولا تزال بعض الأساليب القديمة للاضطهاد والاستغلال موجودة في الوقت الراهن بدرجة أو أخرى. ومثال ذلك ما يحدث في الوقت الراهن حيث تصاحب أحيانا أطقم من العساكر الموظفين المختصين أثناء عملية تحصيل الضرائب من الشركات الحديثة (أنظر: أحمد القصير، دور المغتربين في التنمية بين الطاقات المتاحة والمعوقات، ورقة مقدمة إلى ندوة: المغتربون الرافد الأساسي للتنمية، صنعاء ١٥- ١٧ مايو ١٩٩٩). وهذا يشابه تماما ما كان يحدث في عهد الإمامة حسبما يتضح من بعض الأعمال الأدبية.

كما يتضح من بعض الأعمال الأدبية أسباب استغلال أبناء بعض المناطق أهالي مناطق أخري. ويمكن أن نشير في هذا الصدد إلى قصة "يا خبير" المنشورة ضمن مجموعة "الأرض يا سلمى". ففي الحوار الذي دار بين عسكري ينتمي إلى قبيلة حاشد بمحافظة صنعاء انتقل للعمل في الحجرية في تعز وبين أحد أبناء تلك المنطقة نجد أن العسكري يقول ردا على تساؤل ابن الحجرية عن سبب نهب العساكر للرعية أي المواطنين: "ننهب الرعية؟ ما كل العسكر ينهبوا يا خبير، واللي ينهب هانا ما هو أحسن من الحاكم.. أنت يا خبير تعطي الحاكم مائة ريال برضاك وقناعتك والعسكري تعطيه ريال وتقول العسكر ينهبونا. ما هو كذا؟ العسكري مثلك في حاكم تاني ينهبه في بلاده بالحق أو بالباطل". (محمد أحمد عبد الولي، مجموعة قصصية بعنوان "الأرض يا سلمي").

تعني تلك الكلمات أن الاضطهاد يجرى في كافة مناطق اليمن بينما يكمن الاختلاف بين ما يحدث في منطقة وأخرى في درجة

الاضطهاد ومدى تعدد أشكاله. وفي موضع آخر يصف هذا العسكري الحياة في منطقة قبيلة حاشد التي ينتمي إليها ما يعانيه المواطنون هناك قائلا "اسمع يا خبير أنت رعوي هانا في القبيطة وأنا رعوي في حاشد. معي هناك بيت وعائلة وأولاد ما شاء الله، لكن ما معانا بيس (أي نقود) .. ما معنا أرض.. هاناك المشايخ أخذوا الأرض واحنا أصبحنا عساكر تدور على رزق، على لقمة".. يلقي هذا الكلام الضوء عن الأسباب التي تدفع أبناء المناطق القبلية للتوجه نحو احتراف العسكرية. وتتركز هذه الأسباب في عدم وجود فرصة أخرى للحصول على لقمة العيش حيث أن الأراضي هناك في أيدي المشايخ.

إننا أمام موقف صعب وينطوي على أحد أشكال المآسي الاجتماعية. فمن جانب نجد أن هؤلاء العساكر ينتمون إلى مناطق فقيرة، ويعيشون حياة رثة، ولا يجدون لقمة العيش، ويتعرضون للاضطهاد. ولا يجدون أمامهم فرصا متاحة سوي احتراف العسكرية التي لا توفر لهم سبل العيش. ومن ثم لا توجد أمامهم من فرص لتعويض ما ينقصهم سوى نهب المواطنين في المناطق التي يرسلهم الحكام إليها.

علاوة على ذلك يمكننا أن نستنتج من قراءة بعض الأعمال الأدبية أن بعض الظواهر التي كانت سائدة قبل الثورة لا تزال سائدة حتى الآن بدرجة أو بأخرى. ونعني بذلك ممارسة النهب واستباحة الغنائم خلال النزاعات الأهلية. وينبغي التنويه بأن بعض المناطق والجماعات يمكن أن تتعرض لمثل هذه الممارسات أكثر من غيرها. ولكن هذا لا يعني أن البعض يمكن أن يظل دائما بعيدا ويفلت منها. فإن الجميع قد يصيبه العقاب ويتعرض إلى النهب في أي وقت. وعلى سبيل المثال، كان وراء شخصية الصنعاني التي تتسم بطابع إنساني متميز ويعمل في عدن مأساة احتفظ بسرها طويلا. وترتبط تلك المأساة بسياسة العقاب والنهب والغنائم وانتهاك حرمة المواطنين. فقد تعرض دكانه في مدينة صنعاء للحرائق والنهب، كما تعرضت حرمة منزله وزوجته للانتهاك.

كما أصاب الرعب ابنته الصغيرة التي كانت في صحبة والدتها. وحدث كل ذلك عندما أمر الإمام بنهب مدينة صنعاء بعد فشل ثورة ١٩٤٨. وتعرض "الصنعاني" إلى كل ذلك على الرغم من أنه لم يكن طرفا في ذلك الصراع الذي كان نهب مدينة صنعاء واستباحتها أحد مظاهره. وبعد مرور عشر سنوات من الصمت كشف الصنعاني عن السر لأصدقائه من أبناء المناطق الأخرى الذين يعملون معه في عدن. ومن بين الكلمات التي قالها "اشتعلت المدينة ذات يوم وبدأت تلتهم منازلها النيران. ورأيت الجيش الغازي.. مجرد أناس لا يعرفون سوى النهب. كان شعار قائدهم: صنعاء مدينة مفتوحة" (صنعاء مدينة مفتوحة صفحة ٤٩).

ولم تقتصر الإشارة إلى عملية نهب صنعاء على هذا العمل، بل تناولته أعمال أدبية أخري وأشارت إلى أن ولي العهد أحمد الذي أصبح الإمام الجديد بعد اغتيال والده الإمام يحي هو الذي أباح صنعاء "للنهب والسلب والقتل والدمار" (الرهينة، صفحة ٢٨). لكن هذه الرواية صدرت لأول مرة في ١٩٨٤ أي في الربع الأخير من القرن العشرين بينما صدرت الأعمال الأدبية التي نستعرضها في هذه الدراسة قبل نهاية الربع الثالث من ذلك القرن. كما ينبغي القول بأن الدراسات السياسية والتاريخية تناولت هذا الموضوع بإسهاب في إطار الحديث عن ثورة ١٩٤٨ وحول حركة معارضة الإمامة.

٣/٣ – رؤية الشعر للتاريخ الاجتماعي:

١/٣/٣ – الهجرة والهوية وتحصيل الضرائب:

شارك مؤلف هذا الكتاب، عند إقامته باليمن، في المؤتمر الثاني للمغتربين اليمنيين المنعقد بصنعاء في مايو ١٩٨٢. وأثناء المناقشات التي أجراها مع المشاركين في المؤتمر خاصة الذين حضروا من بريطانيا وفرنسا والولايات المتحدة اتضح أن معظمهم يحمل أكثر من

اسم. وتبين أن البعض منهم يتعامل في المؤتمر باسمه الحقيقي الذي يختلف عن الاسم المدون في جواز سفره. وأفضى البحث عن تفسير هذا الأمر إلى معرفة أن بعض المغتربين اليمنيين الذين غادروا اليمن عن طريق عدن في الفترة السابقة على ثورتي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ و١٤ أكتوبر ١٩٦٣ لم يتمكنوا من مغادرة اليمن أو العمل على ظهر السفن إلا بالحصول على تراخيص للعمل في البحر. ونظرا إلى أنهم لا يحملون أوراق تثبت هويتهم فقد لجأوا إلى استخدام تصاريح تحمل أسماء أشخاص آخرين. وكان ذلك يتم عن طريق شراء تراخيص العمل من الأشخاص الذين يتقاعدون. وبهذا يغادرون البلاد باسم بائع الترخيص الذي قد يكون، في بعض الأحيان، غير يمني.

إن يمن الإمامة لم يكن يصدر بطاقات هوية. ومن ثم كان اليمنيون يبحثون عن أي وسيلة للحصول على بطاقات هوية من أي جهة كانت وبأي اسم. وفي النهاية وجدنا عددا من المهاجرين يحملون أوراق هوية بأسماء تختلف عن أسمائهم الحقيقية ومن جهات مختلفة. وظلت الدراسات الاجتماعية التاريخية لا تتناول عادة مثل هذه الأمور بينما سجلتها الأعمال الأدبية الحديثة خاصة الشعر والشعر الشعبي. ويقدم ديوان محمد أنعم غالب "غريب على الطريق" تصويرا لاختلاف الأسماء الحقيقية للمغتربين عن الأسماء المسجلة في بطاقات الهوية التي يحملونها. وفي قصيدة "الغريب" التي جرى نظمها في عام ١٩٥٦ يدور الحديث عن أحد المهاجرين على النحو التالي:

كل المواني تعرفه
كل البلاد جابها
كل البحار خاضها
بأي اسم
أبوه سماه علي
حين صار في عداد الوارثين

أثبت اسمه "علي"
في دفتر الزكاة
طارده الجباه
وباع نصف ثروته
ليدفع الزكاة
وأجرة التقدير والجباة والجنود
ورشوة الحاكم والأمير
وغادر الوطن

...

هناك عاش بضعة من السنين
واسمه القديم صار ذكريات
ونقش اسمه الجديد في ورقة
مكتوبة بخط أعجمي
وطوف البحار والقفار
كم بدل الأسماء
وبدل الأوراق
في جيبه منها الكثير

تتناول هذه الأبيات من الشعر بعض القضايا المتعلقة بهجرة اليمنيين. ويلاحظ أنه تم تناول تلك القضايا في سياقها التاريخي على نحو لا تفعله معظم الدراسات الاجتماعية. وعلى سبيل المثال فإن الاتجاه الغالب في تلك الدراسات يتناول الهجرة وكأنها ظاهرة خالدة توجد خارج نطاق التاريخ. وينبغي التنويه بأن الأبيات السابقة لم تكن العمل الأدبي الوحيد الذي تناول الهجرة تناولا واقعيا من خلال سياق تاريخي اجتماعي محدد. فهناك أكثر من عمل أدبي سار على نفس النهج. كما ينبغي أن نذكر أن الأدب الشفهي الشعبي ومن بينها الأغاني علي لسان المرأة التي تنتظر عودة الزوج المغترب تعكس عمق المعاناة

ومدى تأثيرات قضية الهجرة على وجدان اليمنيين. كما دعت بعض الأغاني المهاجرين إلى العودة ورعاية الأراضي المهجورة. ومثال ذلك أغنية "ارجع لحولك" أي ارجع إلى حقلك لمؤلفها عبد الكريم مريد التي تدعو المهاجر إلى العودة لأن الحقل يناديه كي يرويه. كما أصبحت الموضوعات التي تناولتها بعض الأغاني مثل أغنية "البالة" لمؤلفها مطهر الإرياني تشكل جزءا من ذاكرة الشعب اليمني. وهي تتعرض لمعاناة اليمني في الداخل ومعاناته إذا ما هاجر إلي الخارج أيضا. فقد تناولت أسباب هجرة اليمنيين إلى الخارج مثل سوء المعيشة وانتشار الوباء. كما تعرضت إلى أشكال معاناة المهاجرين أيضا بدءا من سفرهم بالبحر في مراكب تنقل جلود الماشية، وقيامهم بأعمال شاقة، وتعرضهم إلى البطالة، وحنينهم إلى الوطن دون قدرة على العودة. وفضلا عن ذلك فإن بعض أشكال الإبداع الأدبي الأخرى، خاصة في مجال القصة والرواية، قد لقي الشهرة والانتشار من خلال معالجة قضايا متعلقة بهجرة اليمنيين إلى الخارج. ومثال ذلك رواية محمد أحمد عبد الولي "يموتون غرباء".

ينبغي أن نشير إلى أن بعض أبيات قصيدة "الغريب" التي ذكرناها قبل قليل تتعرض أيضا لقضايا أخري حيث تقدم وصفا لأشكال معاناة الفلاحين نتيجة تعسف تقديرات الضرائب والظلم في طريقة تحصيلها. وهي توضح أن الرعية (الأهالي) يبيعون جزءا من ثروتهم لسداد الزكاة، أي الضرائب، ولدفع نفقات معيشة وأجور القائمين بتقدير قيمة تلك الضرائب وجبايتها علاوة على نفقات معيشة الجنود المرافقين لهم. وكان يتم اتباع ذلك في المناطق الشافعية، أي السنية، على وجه التحديد عن طريق ما سمي بالخطاط والتنافيذ. فقد شكلت طريقة جباية بعض أنواع الضرائب مثل ضريبة الواجبات أحد الوسائل التي يستخدمها الأئمة للتنكيل بالسكان من جانب وبذر الفرقة بين الزيدية والشافعية من جانب آخر. فعندما تكون العلاقة بين المناطق بين الأمام والقبائل في المناطق القبلية الزيدية فإنه يترك لهم حرية غير متوترة

تقدير قيمة الضريبة. فقد كان الإمام يمنح سكان تلك المناطق حق تحديد مقدار ضريبة العشور، وهو ما يعبر عنه بأن "الزكاة أمانة". أما الأهالي في المناطق الأخرى فكانوا ضحايا جنود الإمام وعماله أي حكام النواحي. وقد استحدث أساليب الخطاط والتنافيذ لإذلال السكان ونهبهم. وتعني عملية الخطاط والتنافيذ، في واقع الأمر، الإباحة المطلقة للجيش للتحكم في المواطنين وفرض سلطات تعسفية عليهم. وتتمثل تلك العمليات في قيام الإمام بإرسال الجيش مجردا من التموين والإعاشة إلى الجهة المعنية ليقيم في منازل الأهالي المراد تأديبهم واستنزافهم. وهناك يتصرف الجندي وكأنه رب الأسرة الحقيقي. وكان الأهالي يتكفلون بإعاشة الجنود ويدفعون أجورهم إلى أن ينتهون من جمع حصيلة الضرائب والحقوق الكثيرة المزعومة وتحميلها في النهاية على دواب السكان أنفسهم. وفي حال إبداء أي شخص لأي إشارة تنبئ عن التذمر أو السخط فإنه يتعرض على الفور لأبشع أنواع العقاب.

إذا أعدنا الآن قراءة أبيات الشعر السابقة سندرك أنها استطاعت أن تعبر في إيجاز وعمق عن قضايا عديدة في حياة المواطنين ومن بينها أساليب التنكيل بالأهالي. فإن كل كلمة في أبيات ذلك الشعر تشير إلى أحد العناصر التي شكلت التاريخ الاجتماعي لليمنيين. كما يحمل كل بيت من هذا الشعر دلالات اجتماعية تاريخية محددة. وتشير أبيات الشعر في مجموعها إلى سياق اجتماعي معين. وعندما نضع مجموعة من تلك الأبيات في جملة واحدة دون أي إضافة أو تغيير سنجد أمامنا صورة واضحة عن أوضاع تمس حياة مواطن "طارده الجباه وباع نصف ثروته ليدفع الزكاة وأجرة التقدير والجباة والجنود ورشوة الحاكم والأمير وغادر الوطن".

كما كانت طريقة تقدير الضريبة تعتبر أحد أشكال التنكيل بالسكان. فالحكومة ترسل مخمنين إلى مختلف النواحي لتقدير المحصول قبل الحصاد وفي صحبتهم عدد من الجنود والكتاب. وكان الأهالي يتكفلون بإقامتهم وإطعامهم ويتحملون أجورهم. وفي فترة الحصاد يأتي

الكشاف ثم المقصب الذي يحدد قيمة الضرائب على الأراضي. وعلاوة على ذلك كان الأهالي يتحملون عبء المرشد الذي كان يمر على مختلف المناطق لحث الناس على الصلاة والصيام. وكان على كل شخص من الأهالي أن يدفع لهذا المرشد مبلغا من المال. وعلى الرغم من أن أسس نظام جباية الضرائب كانت واحدة في كافة المناطق فإن تحصيل الضرائب في المناطق الشافعية كان يتخذ طابع الجباية العسكرية باستخدام أسلوب الخطاط والتنافيذ كقاعدة ثابتة بينما كان يتم اللجوء إلى هذا الأسلوب في المناطق القبلية الزيدية في حالة التمرد والعصيان.

٢/٣/٢ – الحرب مهنة بعض المغتربين:

عمل بعض المغتربين في فترة الحرب العالمية الثانية كوقادين وبحارة على ظهر بعض السفن الحربية البريطانية. وقد دفعت الأوضاع المعيشية القاسية بعض المهاجرين اليمنيين إلى العمل في مهن عديدة من بينها القتال في صفوف جيوش أجنبية وفي حروب خارج بلادهم مثل الحرب بين أثيوبيا وإيطاليا في السنوات السابقة على الحرب العالمية الثانية وخلالها. بل إن تجنيد اليمنيين في الجيش الإيطالي كان قد بدأ قبل تلك الفترة بعدة عقود. وتصور الأبيات التالية في ديوان غريب على الطريق مشاركة المهاجرين اليمنيين في القتال في صفوف جيوش أجنبية. وقد جاءت تلك الأبيات على لسان أحد المغتربين ويقول فيها:

حاربت لا دفاعا عن وطن
حاربت من أجل الرغيف
بجانب الفاشيست
وفي الليالي السود بين الدم واللهب
رأيت لي صحاب..
كانوا من اليمن في الجانب المضاد

حاربتهم وحاربوني، لا دفاعا عن مثل
وكان لا يهم من يعيش أو يموت
ولا يهم قاهر أو منكسر

لم يكن الشعر وحده هو الذي سجل مسألة تجنيد اليمنيين في حروب دون أن تكون بلادهم طرفا فيها. فقد شاركت الرواية اليمنية بدورها في تعريفنا بهذا التاريخ المجهول. ونجد أن إحدى شخصيات رواية محمد أحمد عبد الولي "صنعاء مدينة مفتوحة" التي هاجرت في عمر الشباب إلى شرق أفريقيا تقدم تجربتها للأجيال التالية من أبناء وطنها، وتنصحهم من خلال الكلام الموجه إلى نعمان بطل الرواية بأن يواجهوا مصير بلدهم. وتقول الكلمات المعبرة عن تلك التجربة: "كنت مثلك. أحاول أهرب من واقعي. حملت السلاح وقاتلت الناس .. ناس لا أعرفهم .. ولا يعرفوني. وليس بيني وبينهم عداوة.. ولكني قتلتهم. قاتلت مع الإيطاليين. وقاتلت ضدهم. كنت أبيع نفسي لمن يريد شراء أداة لإطلاق الرصاص" (صنعاء مدينة مفتوحة، صفحة ٣٨).

كان الأدب اليمني وما يزال من المصادر الهامة لمعرفة ملامح الواقع الاجتماعي التاريخي الذي تشير إليه الكلمات السابقة. ويصعب أن نجد إشارة إلى ذلك الواقع في الدراسات المعنية التي يجريها الباحثون اليمنيون. وهو واقع يرتبط بالتاريخ الحديث الذي عاصره الكثيرون من الأجيال التي عاشت حتى أواخر القرن العشرين بل لا يزال بعض الذين عاصروا تلك التطورات على قيد الحياة حتى الآن.

على الرغم من كثرة الكتابات التي ظهرت عن الهجرة اليمنية فإننا لا نجد بها إشارة إلى هذه الموضوعات التي رصدها كل من الشعر والرواية. ولم نجد سوى دراسة اجتماعية واحدة هي التي تعرضت لهذا الموضوع. وهي دراسة عن مدينة المخا تم تقديمها إلى ندوة جائزة أغا خان عن العمارة التي انعقدت في صنعاء عام ١٩٨٣. ومن المفارقات أن يحدث مثل هذا التغاضي عن بعض التطورات الاجتماعية التاريخية

على الرغم من أن الكتابات العربية والأوربية أشارت بوضوح وبطريقة موثقة لذلك الواقع الذي شارك في تصويره الأدب اليمني. وكما أوضحنا في عمل سابق، أي في كتاب "شرخ في بنية الوهم: الهجرة والتحول في اليمن"، أن كتابات الجغرافيين المصريين علاوة على بعض الكتابات السياسية للأوربيين قد تناولت بالتفصيل التحركات السكانية التي جرت في منطقة شرق أفريقيا خلال الفترة التي نتعرض لها الآن. وقد غطت تلك الدراسات الهجرة اليمنية التي تدفقت إلى تلك المنطقة في نهاية القرن التاسع عشر وخلال القرن العشرين. كما أشارت تلك الكتابات إلى الأعمال التي قام بها المهاجرون اليمنيون هناك. ونستطيع أن نؤكد أن التحركات السكانية التي ظهرت آنذاك ومن بينها الهجرة اليمنية قد ارتبطت بالنشاط الاستعماري للبريطانيين والفرنسيين والإيطاليين وتحركاتهم في المنطقة في أعقاب تصفية النفوذ المصري بشرق أفريقيا والقرن الأفريقي بدءا من عام ١٨٨٤.

كانت التحركات السكانية علي الشاطئ الآخر من البحر الأحمر وخليج عدن قد بدأت في التوسع في أعقاب إجبار المصريين على الانسحاب من ميناء مصوع ومن بربرة ومن مقديشيو ومن السودان خلال العقد التاسع من القرن التاسع عشر. وقد حل البريطانيون بدلا من المصريين في كل من السودان وفي موانئ زيلع وبلهار وبربرة المطلة على خليج عدن والتي أصبحت تعرف فيما بعد بالصومال البريطاني، بينما حل الإيطاليون محل المصريين في كل من مقديشيو ومصوع التي أصبحت في عام ١٨٩٠ جزءا من مستعمرة ارتيريا التي أسستها إيطاليا. كما كان النشاط الفرنسي قد برز بالمنطقة ارتباطا بإنشاء مستعمرة جيبوتي في أواخر القرن التاسع عشر، أي في عام ١٨٨٨. وينبغي التنويه بأن الأعمال الرئيسية التي مارسها اليمنيون في تلك المناطق تركزت في مجال الإنشاءات المرتبطة بالنشاط الاستعماري لتلك الدول. فقد عمل المهاجرون اليمنيون منذ أواخر القرن التاسع عشر في مد خطوط السكك الحديدية، وشق الطرق، وأعمال حراسة منشآت

الأوربيين مثل الشركة الإيطالية لشرق أفريقيا، والقتال في الحرب خاصة بين أثيوبيا وإيطاليا. ودأب الإيطاليون بدءا من أوائل القرن العشرين على ضم عدد من اليمنيين إلى جيشهم، وكانوا يرسلون مندوبين إلى اليمن لتجنيد من يقبل المشاركة في القتال (أنظر: أحمد القصير، شرخ في بنية الوهم: الهجرة والتحول في اليمن).

٤/٣ – الأدب ودورة حياة المرأة:

قدم الأدب اليمني الحديث منذ وقت مبكر صورة للحياة الواقعية للمرأة اليمنية الريفية بشكل لم يتوفر في الدراسات الاجتماعية. وقد كان الأدب سباقا في هذا الصدد. وجاءت تلك الصورة لتعبر عن فترة تاريخية محددة. كما توضح أن المرأة هي التي تتحمل الأعباء والأدوار الرئيسية في العمل المنزلي، وتربية الأطفال، ورعاية الماشية، وفلاحة الأرض سواء في ظل وجود الزوج أو غيابه في بلاد المهجر.

وفي قصة "الأرض يا سلمى" التي كتبها محمد أحمد عبد الولي عام ١٩٥٨ نعرف أن المرأة تتزوج في سن السادسة عشر. وبعد أيام العرس التي تستمر سبعة أيام تبدأ في ممارسة الأعمال التي سبقت الإشارة إليها دون توقف. وتبدأ دورة الحياة اليومية للمرأة، حسبما تروي لنا القصة السابقة، بأن تستيقظ من النوم مع آذان الفجر، وتحلب البقرة وتقدم لها العلف. وتذهب بعد ذلك إلى البئر لتملأ الجرة بالماء وتعود بها لتجهز الإفطار للزوج، ثم تذهب إلى الحقل لتعمل مع والد الزوج أو بمفردها في الحرث والبذر وتنقية الحشائش، ثم تعود إلى المنزل لكي تطحن الحبوب لإعداد وجبة الغذاء. وبعد أن تتناول وجبتها التي غالبا ما تتكون من قليل من الخبز ورشفات من مشروب قشر البن أو عصيدة تنتقل إلى فترة عمل ما بعد الظهر. وتقوم في تلك الفترة بغسيل الملابس ثم تذهب إلى الجبل بحثا عن حطب الوقود. وقبل غروب الشمس تذهب ثانية إلى البئر من أجل جلب الماء والتقاط بعض الحشائش للبقرة. وبعد ذلك تقوم بإعداد العشاء. وبعد فترة قد تطول أو

تقصر يهاجر الزوج إلى الخارج. وتستمر الزوجة وحيدة تواجه كافة الأعباء لعدد من السنوات أو إلى ما نهاية (انظر: قصة "الأرض يا سلمى" ضمن مجموعة قصصية تحمل نفس الاسم).

تشير هذه الصورة التي رسمها الأدب إلى تعدد الأدوار التي تقوم بها المرأة الريفية اليمنية وإلى كثرة الأعباء التي تتحملها فضلا عن أشكال متعددة من المعاناة. ولا تختلف الصورة التي رسمتها الأعمال الأدبية اليمنية الحديثة عن دورة الحياة اليومية الفعلية للمرأة اليمنية والتي يمكن أن تقدمها الدراسات الأنثروبولوجية. غير أننا لا نجد بالجامعات اليمنية كتابات أنثروبولوجية من هذا القبيل. وتتكرر أوصاف مشابه عن وضع المرأة الريفية في أعمال أدبية أخري. ومثال ذلك القول بأن المرأة في بلادنا "ليست سوى خادمة .. للأرض .. للبيت .. والزوج. إنها مجرد زهرة تتفتح قليلا ثم تموت .. حين ينهكها العمل. وكذلك هي زوجتي .. كانت ناضرة .. كزهرة .. فأصبحت الآن عودا يابسا. وأصبحت .. رغم أنها لم تتجاوز الخامسة والعشرين .. عجوزا .. كأنها على أبواب قبرها" (محمد أحمد عبد الولي، صنعاء مدينة مفتوحة، صفحة ١٨).

٤- صراعات متولدة عن الهجرة:

ترتب على زواج المغتربين اليمنيين خاصة الذين تزوجوا من أفريقيات مشاكل اجتماعية عديدة. ويتعلق بعض هذه المشاكل بعدم تقبل بعض دوائر المجتمع اليمني للأبناء الذين جاءوا نتيجة تلك الزيجات والذين تم تسميتهم بالمولدين. وكانت بعض أشكال الصراع المرتبط بهذه القضية قد ظهرت في بلدان المهجر قبل أن يعود المولدون إلى اليمن. فقد نشأ صراع بين المهاجرين أنفسهم وأبنائهم الذين ولدوا من أمهات غير يمنيات. وقد انتقل هذا الصراع فيما بعد إلى داخل اليمن عندما وفدت أعداد من المولدين للإقامة في البلاد. وكثيرا ما واجه هؤلاء ما يشبه عدم الاعتراف. كما أنهم يواجهون في معظم الأحيان

صعوبة في الحصول على بطاقة الهوية. وتعتبر هـذه مـن المشـاكل الدائمة التي يعاني منها حتى الآن أبنـاء المغتـربين المتـزوجين مـن أجنبيات. وعلاوة على ذلك فإن بعض أنماط سلوك المولدين، التي تتسـم عادة بعدم التزمت، تواجه الاستهجان في أحيان كثيرة من جانب بعـض دوائر المجتمع اليمني.

وقد تناولت بعض الأعمال الأدبية بعض أشكال الصـراع الـذي نشأ في بلدان المهجر بين الأبناء المولدين والأباء. فالجيـل الجديـد (أي المولدين) يتهم الأجيال السابقة التي وفدت من اليمن بأنهم خرجـوا مـن بلادهم "هروبا من شبح الإمام" وليس من أجل تحريـر الـيمن حسـبما يزعمون. وقد وردت الكلمات السابقة في رواية "يموتون غرباء" علـى لسان أحد المولدين وفي سياق حوار بين الجيلين: جيـل الأبـاء الـذين هاجروا من اليمن إلى أثيوبيا وجيل الأبناء الذي ولدوا نتيجة الزواج من أثيوبيات. والجدير بالذكر أن الشخص المولد يعمل سـكرتيرا للمهـاجر الذي ينتمي إلى جيل الأباء. وكان الحوار يدور حول العلاقة بين الأبـاء والمولدين وحول محاربة المهاجرين للإمامة وقيامهم بجمـع تبرعـات لدعم الحركة الوطنية في اليمن. وكانت كلمات المولـد السـابقة حـول الهروب من شبح الأمام ردا على قول المغترب بأنهم يعملون من أجـل أن يأكل الناس في اليمن، وأنهم لم يهاجروا إلا بهدف إنقاذ البلاد. كمـا أن المغترب قام بدوره بانتقاد المولدين خلال الحوار قائلا: "أنا أعـرف أنكم أنتم المولدين لا تهمكم مشاكلنا.. وأنتم لن تفهموا سواء حسب علينا أننا نريد أن نحرر بلادنا أو لا. ولكنكم أتيتم لتكونوا عبئا علينـا" (محمـد أحمد عبد الولي، يموتون غرباء، صفحة ٨٢). وعندما يستطـرد المولـد في رده يقول "لقد خفتم ولو كنتم حقا تريـدون ذلـك فلمـاذا إذن تـزوجتم وأنجبتمونا لتقولوا في النهاية هذا الكلام".

وتبرز الرواية بعض التناقضات والتباينـات بـين واقـع الأبـاء والأوضاع التي تواجه الأبناء. فـالأب المغتـرب "يحلـم بأرضـه .. وبالمستقبل هناك في اليمن عندما يحرروا اليمن من الظلم .. فـإن لديـه

أساسا يقف عليه وأحلاما تؤيده وتسنده وأنه ليس غريبا بالرغم من أنـه مهاجر قد يعود يوما إلى أرضه .." (صـفحة ٨٠). فـإن الأب "مجرد مهاجر" أما المولد "فمقطوع من شجرة لا جـــذور لها .. إنه لا أحد. نعم لا أحد" (نفس الصفحة). وعلاوة على ذلك تصـور الروايـة مأساة الطرفين عندما يوجه المولد كلماته إلى المغترب قـائلا "أنـتم تحملـون الخرافة ونحن نعيش واقعنا بألم" (صفحة ٨١).

تتعمق المأساة في هذا العمل الأدبي عندما يتم دفن الأحـلام مـع موت بطل الرواية الذي كان يستعد للعودة إلى اليمن. وتظهـر صـعوبة إيجاد قطعة أرض صغيرة لدفنه. ولهذا تأتي كلمات المولد الموجهة إلـى المغترب، وهما أمام القبر الذي سيدفن فيه بطل الروايـة، لتوضح قسوة جوانب عديدة من الواقع. وتقول تلك الكلمات: "أنت تعرف أنه مات ولم يترك شيئا طيبا في حياته سوى الآلام .. امرأة مهجورة منذ أعوام بعيدة وابن لم يعرفه بعد .. وأرض لم يقـدم لها أي قطرة من دمـه .. لقد مات غريبا كما يموت مئات اليمنيين في كل أنحـاء الأرض. يعيشـون ويموتون غرباء دون أن يعرفون أرضا صلبة يقفون عليها .. أمـا هـذا القبر فهو ليس قبره. إنها ليست أرضـه وليست أرضنا .. إنهـا قبـور أناس آخرين .. قبور الأحباش نحتلهـا نحن. ألا يكفي أن نلتهم اللقمة من أفواههم <..> كم نحن غربـاء، كم نحن غربـاء" (صـفحتي ٩٥ - ٩٦).

٥ – « مأساة واق الواق» رؤية مغايرة:

قدمت بعض الأعمال الأدبية صورة عن الواقع تختلف عن التي استعرضناها في الصفحات السابقة. وحدث هذا التباين على الرغم من أن النموذجين المختلفين عن بعضهما البعض قد تم كتابتهما فـي فترة تاريخية واحدة تقريبا، أي في العقد الأول من النصف الثاني من القـرن العشرين. ويتمثل العمل الأدبي الذي يعبر عن صورة تختلف عن التـي سبق أن تناولناها في الصفحات السابقة في روايـة "مأساة واق الـواق"

للقاضي محمد محمود الزبيري.. إن الشخصيات الرئيسية في الأعمال الأدبية التي سبق أن تحدثنا عنها هم من العمال، والمهاجرين، والفلاحين، والنساء اللائي يتحملن مسؤولية الأعمال المنزلية، وجلب مياه الشرب والوقود، تربية الماشية، وفلاحة الأرض. ويعني كل ذلك أن بعض تلك الشخصيات ينتمي إلى مجتمع المدينة بينما ينتمي البعض الآخر إلى مجتمعات ريفية. وفي مقابل ذلك نجد أن الأبطال الرئيسيين في "مأساة واق الواق" يتشكلون من رجال الدين، والمشايخ والقبائل، كما ينقسمون مذهبيا إلى زيود وشوافع.. وتتعلق أحداث "مأساة واق الواق" بفترة تاريخية محددة في إطار خيالي يجنح إلى ما يسمي بالمدينة الخيالية. لكن مجتمع هذه المدينة يقع في إطار المجتمعات التقليدية وليس في إطار المجتمع الحديث. فإن "مأساة واق الواق" تعتبر أن القبيلة هي القوى التي "تسكب كل دم جديد في عروق المجتمع المتحضر كلما شاخ".

لقد تحدث الأدب اليمني الحديث الذي أشرنا إليه في الصفحات السابقة عن المجتمع المدني وتنظيماته وعن حياة القرية أيضا. لكن "مأساة واق الواق" للزبيري التي كتبت أيضا في نهاية خمسينات القرن العشرين تتحدث عن إصلاحات في إطار مجتمع تقليدي تقوم فيه القبيلة بدور محوري، كما يقع عليها مهمة تجديد "دم المجتمع المتحضر" حسبما تزعم الرواية.. وبينما تدور أحداث ووقائع القصص والروايات اليمنية الأخرى في إطار واقع تاريخي محدد نجد أن أحداث مأساة واق الواق تدور في العالم الآخر وإن كانت الرواية تتناول أحداثا لها صلة بالواقع. ويتشكل الإطار العام لعالم واق الواق من مجتمع تقليدي حيث يتم التطلع إلى نظام حكم في المستقبل يعتمد على "مجلس قبائل" مثلما كان الحال "في أيام معين وقتبان وسبأ وحمير" (مأساة واق الواق، صفحة ٢٦٤).

كما أن مأساة واق الواق تعتبر أن أهل الحل والعقد هم المرجع في كل شئ. وهي لا تتحدث عن طبقات دنيا وعليا ولا عن شرائح

اجتماعية بل عن الصفوة، وهي صفوة مجتمع تقليدي غير حديث. ومثال ذلك الحديث عن "كبار رجال الشعب وفي مقدمتهم كبار السادة وأمراء المناطق والعلماء ومعظم أهل الحل والعقد (صفحة ٢٦٠). كما أنها تصور أرض بلاد واق الواق المنقسمة على نفسها. فهي "مبتورة إلى جزئين: جزء ينهشه الاستعمار. وجزء يربض فيه الطاعون الرجعي. ويريد هذا وذاك أن يقطعا شعب هذه الأرض تقطيعا ثانيا باسم المذاهب الدينية. وتقطيعا ثالثا باسم السلالات العنصرية. وتقطيعا رابعا إلى قبائل ومدنيين، وتقطيعا خامسا - وهو أخطرها جميعا وأشد فتكا لأنه يصطبغ بصبغة متحضرة حديثة تحت ستار الديمقراطية" (صفحة ٦٨). ويغطي الحديث السابق عدة قضايا أساسية تتعلق بالتاريخ والصراع الاجتماعي. وتتمثل هذه القضايا في الحديث عن تقسيم السكان إلى مذاهب دينية، وإلى سلالات عرقية، وإلى قبائل ومدنيين. ويلقي هذا الكلام بعض الضوء على طبيعة الواقع الاجتماعي. غير أن مأساة واق الواق لا تفصح عن المقصود بالتقسيم أو التقطيع الأشد فتكا الذي ترى أنه يتستر بالديمقراطية.

علاوة على ذلك تتناول المأساة قضية جوهرية أخرى ترتبط بالتاريخ الاجتماعي. ونعني بذلك الحديث عن بذر عوامل الفرقة بين السكان والجماعات الاجتماعية. وفي هذا الصدد يتم التساؤل على لسان أحد الأبطال حسبما يحدث دوما في سياق الرواية: "كيف يتأتى لنا أن نقضي على الفرقة والشكوك وأن نوجد فئات الشعب إذا أبقينا على أسباب الانقسام التي افتعلها الطغاة كما هي عليه؟ لقد صنع الطغاة ما يسمونه شافعية وزيدية وميزوا البعض على البعض وأتاحوا للزيدية من الفرص ما لم يتيحوه للشافعية، وأعطوهم من الجاه والسلطان ما لم يعطوه لإخوانهم، وهذه علة يجب أن نعترف بها ونعالجها بطيبة نفس" (صفحتي ٢٦١ - ٢٦٢).

يعبر الزبيري في العبارات السابقة عن قضايا واقعية وتناقضات تشكل جوانب رئيسية في التاريخ الاجتماعي لليمن. لكنه لا يجد حلا

لتلك التناقضات إلا عن طريق القبيلة. وغني عن القول بأن "مأساة واق الواق" تعتبر دائما أن القبيلة بمثابة العامل الذي يجدد "دم المجتمع المتحضر". فهي التي "تسكب كل دم جديد في عروق المجتمع المتحضر كلما شاخ وأصابه الهرم، ومع ذلك فهي تبقى راضية بالقليل من الجزاء، والخشن من العيش..." (صفحة٢١٦).

وربما كان هذا التصور عن القبيلة هو الذي دفع صاحب "مأساة واق الواق" بعد قيام ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ إلى الدعوة إلى تسليح القبائل. وهي دعوة رفضها الرئيس عبد الله السلال. ولذلك هاجمه الزبيري مؤلف مأساة واق الواق قائلا: "رفضتم تكوين جيش دائم من القبائل المجمهرة يردع المتمردين ويمنع الحرب قبل وقوعها. وذلك لأنكم لا تثقون بالشعب ورجاله، ولا تريدون جيش شعبي من الأحرار القبائل خوفا على مناصبكم" (**رسالة من محمد محمود الزبيري إلى الرئيس عبد الله السلال في يناير١٩٦٥: صحيفة الأمة، العدد ٢٥، في ١٩٩٢/٩/٣١**).

إن ما جاء في "مأساة واق الواق" يرتبط بشكل وثيق بتاريخ الصراعات الاجتماعية في اليمن. كما أن تصور الزبيري لنظام الحكم "في مدينته الخيالية" يقوم على مؤسسة قبلية تتمثل في "مجلس القبائل" الذي عرفته الدول اليمنية القديمة حسبما تقول كلمات مأساة واق الواق التي أشرنا إليها من قبل. وهي دول معين وقتبان وسبأ وحمير. ويختلف ذلك التوجه الذي يعتمد على القبيلة اختلافا جوهريا عن صورة الواقع الاجتماعي في الأعمال الأدبية الأخرى. وهي صورة عن مجتمع يتطلع إلى التحديث وتنشأ بداخله طبقات وشرائح اجتماعية جديدة ومؤسسات حديثة تنتمي إلى مجتمع حضري. كما برزت مع هذا المجتمع الحضري شخصية يمنية غير قبلية لها ثقافتها الجديدة. وهي ثقافة أصبحت رغم كافة المعوقات من مكونات المجتمع اليمني المعاصر.

المراجع

١ – أحمد القصير، شرح في بنية الوهم: الهجرة والتحول في اليمن، القاهرة، ١٩٩٠.

٢ – أحمد محمد نعمان، الأنة الأولى (بدون تاريخ وبدون جهة نشر).

٣ – أدبيات ندوة: المغتربون الرافد الأساسي للتنمية المستدامة، المجلس الاستشاري و وزارة شئون المغتربين، صنعاء ١٥-١٧ مايو ١٩٩٩.

4. Thaira Shalan, L` Interference Entre Les Concepts De Classe Et De Categorie Sociale Dans La Societe Yemenite, These De Doctorat, Departement De Philosophie, Universite Paris X – Nanterre, 1993.

5. Eric Macro, Yemen and the Western World Since 1571, C. Hurst & Co., London, 1968.

٦ – زيد مطيع دماج، الرهينة، كتاب في جريدة، ملحق صحيفة الأهرام، ٢ سبتمبر ١٩٩٨.

7. R.J. Gavin. Aden Under British Rule, 1839-1967, C. Hurst & C. London, 1975.

٨– ضرار عبد الدايم، المخا مدينة الماضي والمستقبل، ورقة مقدمة إلى ندوة جائزة أغا خان للعمارة عن الحداثة والتراث، صنعاء ٢٥-٣٠ مايو ١٩٨٢.

٩ – على محمد زيد، زهرة البن، بيروت، ١٩٩٨.

١٠ – محمد أحمد عبد الولي، الأرض يا سلمي، بيروت، ١٩٨٦.

١١ – محمد أحمد عبد الولي، شيء اسمه الحنين، بيروت، ١٩٨٦.

١٢ – محمد أحمد عبد الولي، صنعاء مدينة مفتوحة، بيروت، ١٩٨٦.

١٣ – محمد أحمد عبد الولي، عمنا صالح العمراني، بيروت، ١٩٨٦.

١٤ – محمد أحمد عبد الولي، يموتون غرباء، بيروت، ١٩٨٦.

١٥ – محمد أنعم غالب، غريب على الطريق، بيروت، (الطبعة الثانية) ١٩٧٨.

١٦ – محمد أنعم غالب، عوائق التنمية في اليمن، عدن، ١٩٧٤.

١٧ – محمد محمود الزبيري، ماساة واق الواق، صنعاء وبيروت، ١٩٧٨.

الفصل الثاني

ملامح البنية الاجتماعية

١ - تمهيد:

تستلزم دراسة التطورات الاجتماعية في اليمن عامة، وفي الفترة الأخيرة من حكم الإمامة بوجه خاص، أن نضع أيدينا على العوامل النوعية التي حددت السياق الاجتماعي العام. كما تقتضي أن نبتعد عن الأفكار الخاطئة التي انتشرت وأصبحت تبدو وكأنها مسلمات بديهية. ولا يمكن أن يشفع لمثل تلك الأفكار أنها تتردد في أعمال ذائعة لأساتذة غربيين أو في كتابات الدارسين العرب الذين يروجون تصورات ذاتية عن المجتمع اليمني. ويتناول هذا الفصل ملامح البنية الاجتماعية والعوامل الكامنة داخلها التي أعاقت كلا من التراكم الاقتصادي، وتطور التقسيم الداخلي للعمل، وتشكل سوق قومية في اليمن. ونعني باليمن هنا الشطر الشمالي الذي عرف نظام حكم الإمامة والذي شكل الجمهورية العربية اليمنية بعد الثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ ثم توحد في عام ١٩٩٠ مع الشطر الجنوبي، أي جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية في دولة ولحدة هي الجمهورية اليمنية. وفي سياق عرض ملامح البنية الاجتماعية سنتعرض للأوضاع التي تم في ظلها تبديد الفائض الاقتصادي المتاح وتدمير مراكز النشاط الإنتاجي والتجاري التي ظهرت في البلاد في فترات مختلفة. ويشمل ذلك، بالطبع، محاولة التعرف على العوامل التي أعاقت نمو الشرائح الاجتماعية الممثلة لذلك النشاط وتلك المراكز، وما ترتب على ذلك من استمرار العزلة بين المناطق واستمرارية شعور الانتماء إلى الجماعة المحلية، أي المنطقة أو القبيلة وليس شعور الانتماء للمجتمع الأكبر.

ينطلق المؤلف من افتراض مؤداة أن العوامل الداخلية في اليمن كانت السبب الرئيسي في إعاقة مسار التطور وعدم تشكل طبقة بورجوازية مستقلة بالإضافة إلى منع انفصال المدينة عن الريف. فقد ظل اليمن حتى وقت قريب لا يعرف المدن الكبيرة باستثناء مدينة عدن. أما العوامل الخارجية فلم تكن سوى عناصر مساعدة على الرغم من تأثيراتها البارزة في بعض المجالات.

٢- علاقات تجارية وعائدات ضخمة:

كانت لليمن علاقات تجارية هامة مع الخـــارج باستثناء فتـرات ضئيلة. لكن هناك من يزعم بأن عزلة اليمن تنطوي على عزلة تجارية. ويمثل هذا الزعم تجاهلاً لحقيقة أن اليمن كانت تربطه علاقات تجاريـة نشطة مع مناطق رئيسية في كل من آسيا وأوروبا فضلا عـــن علاقاتـه بمصر والشام. بالتالي علينا أن نتحفظ في مواجهة من يقول "أن علاقاته التجارية مع العالم الخارجي كانت ضئيلة" (١). وينبغي أن نوضح أيضاً أن العلاقات التجارية الخارجية لليمن .لم تقتصر على الفترة السابقة على وصول الأوروبيين إلى المنطقة. وقد أوضح أحد الدارســين "أن تواجـد البرتغاليين في مياه المحيط الهندي لم يضع حداً للعلاقات التجارية للهنـد والشرق الأقصى مع اليمن ومصر" (٢).

عندما تضاءلت أهمية تجارة التوابل بالنسبة لليمن كان إنتاج البن قد بدأ يعوض تلك الخسارة، بل تجاوزت عائداته ما كان الـــيمن يحققـه من تجارة التوابل بكثير. ففي أوائل القرن السابع عشر أخـــذت تجـــارة اليمن في التوابل تفقد أهميتها حتى انهارت تماما في أواخر ذلك القـــرن. ويعود ذلك إلى إبحار الهولنديين حول الكاب وسيطرتهم على التوابل في منبعها. ولكن كان اليمنيون قد عرفوا في ذلك الحين إنتاج البن منذ فتـــرة طويلة نسبيا ويتحدثون عنه كنعمة من الســـماء. ومـــع زيـــادة انتشـــار استهلاك البن في العالم كان اليمن يحقق عائدات ضخمة وفريدة حســـبما تؤكد المصادر المتاحة. فإن "استبدال تجـــارة الترانزيـــت فـــي التوابـــل بالإنتاج المحلي للبن كعامل مسيطر في الاقتصادي النقدي حقـــق ثـــورة تجارية بتشعبات واسعة في الجنوب الغربي لشبه الجزيـــرة العربيـــة.. وأصبح اليمن بلا جدال، حلقة نشطة وحيوية في سلسلة التبادل التجاري. وكان الميزان التجاري لصالح اليمن مع بلاد الشرق الأوســـط ثـــم مـــع البلاد الأوروبية فيما بعد. فقد كان البن يباع مقابل الفضة والـــذهب فـــي معظم الأحيان" (٣). لكن هذه العائدات لم تستخدم فيما يبدو فـــي مجـــال تطوير بنية الأساس اللازمة لتطوير المجتمع وإعادة إنتاجه. فلم تظهـــر

تأثيرات إيجابية لتلك الموارد مع أن اليمن ظل يحصل عليها لفترة طويلة احتكر خلالها إنتاج البن. "فمنذ أوائل القرن السادس عشر كان يتزايد بشكل مستمر الطلب على البن حتى العقد الثاني من القرن الثامن عشر في وقت لم يوجد فيه إنتاج يذكر من هذه السلعة خارج اليمن" (٤).

٣- السمات الأساسية للبنية الاجتماعية:

١/٣ – تمفصل التركيب الطبقي بالتركيب القبلي:

تميزت البنية الاجتماعية في اليمن بتداخل وتمفصل العناصر الطبقية مع العناصر القبلية. فقد سمحت البنية القبلية بأن يوجد بداخلها تباينات طبقية بارزة وحادة. أي أن تلك البنية قبلت أشكالا صارخة من عدم المساواة. وهو ما أتاح للمكونات القبلية أن تتواجد وتستمر في مجتمع زراعي مستقر منذ فترة طويلة. ومن جانب آخر اتخذ شكل انتزاع الفائض في ظل هذه البنية الاجتماعية النوعية طابعا مميزا. فأولا هناك التداخل بين كبار ملاك الأراضي وشيوخ القبائل وشيوخ الأراضي. فقد كانت وما تزال النسبة الأكبر من كبار ملاك الأراضي تتشكل من مشايخ القبائل في المناطق الشمالية وشيوخ الأراضي الذين يوجدون أساسا في المناطق الجنوبية من اليمن الشمالي سابقا. ويعني هذا وجود توحد في معظم الأحيان بين مالك الأراضي الكبير والشيخ بغض النظر عن اختلاف معني كلمة شيخ بين منطقة وأخري. ويكتسب هذا الأمر دلالة أكبر في ظل وجود نظام المشاركة في المحصول فيما بين مالك الأرض ومن يفلحها. وثانياً ، فإن الدولة، خاصة في ظل الإمامة، استخدمت المشايخ لانتزاع حصيلتها من الفائض.

٢/٣ – غياب طبقة بورجوازية مستقلة:

ظلت البنية الاجتماعية السائدة تفرز عوامل تدمير النشاط الاقتصادي التي يمكن أن تدفع بنسبة من السكان إلى الخروج من نطاق

تلك البنية ذاتها. وقد شكلت العمليات الاجتماعية المتولدة عن تلك البنية عقبة دائمة أمام التطور الاقتصادي – الاجتماعي وأعاقت تشكل طبقة برجوازية مستقلة. كما كانت الصراعات النابعة من طبيعة هذه البنية تؤدي إلى عدم الاستقرار من جانب وإلى تبديد الفائض الاقتصادي من جانب آخر. ويتضح ذلك جيدا عندما نتناول مسألتي ضعف الدولة والتزاوج بين المذهب الزيدي والنزعة القبلية. وفيما يتعلق بغياب الطبقة البورجوازية وتأثيرات ذلك ينبغي أن نشدد أولا على الحقائق التالية:

أ – سيطرة المشايخ على جانب رئيسي من التجارة. وحسبما يشير أحد الباحثين فإن كبار ملاك الأراضي في عهد الإمامة كانوا "يسيطرون على احتكار التجارة" (٥).

ب– كما كانت الأسرة المالكة وكبار موظفي الإمامة يحتكرون التجارة الخارجية تقريباً وبوجه خاص بعد الحرب العالمية الأولى. وتشير عدة مصادر إلى هذا الأمر. ومن بينها من يقول: "وتنحصر التجارة الخارجية في أيدي أشخاص قليلين من الأمراء ومن يلوذ بهم، بل إنها تكاد تكون احتكارا لهم" (٦). وفضلا عن ذلك كان الإمام يتولى بنفسه تسويق بعض السلع داخليا مثل الكيروسين عن طريق إعطاء حصص لوكلاء له لتوزيعها وتوريد قيمتها.*

وقد أوضحنا في عمل سابق أن الذين سيطروا على التجارة الداخلية والخارجية "كانوا جزءا عضويا من البنية الاجتماعية. ومن ثم لم يستثمروا ما تراكم "لديهم من فائض اقتصادي في نشاطات تجارية وصناعية مستقلة عن البنية السائدة" (٧). وبكلمات أخرى نقول أن العناصر التي سيطرت على التجارة في اليمن لم تكن تستغل الفائض الاقتصادي "في نشاطات اقتصادية تؤدي إلى نشأة تجمعات سكانية حضرية مستقلة عن التركيب الإقطاعي القبلي أو إلى دفع التجمعات القبلية نحو مراكز حضرية"(٨).

وفي ظل ذلك الوضع تم إعاقة التراكم. كما تبدد الفائض الاقتصادي المتاح الذي كان يتسم بالندرة وبوجه خاص في المناطق الشمالية. ولم تنشأ مراكز حضرية. واستمر نمط التوزيع السكاني الذي يغلب عليه التشتت. فقد غلب علي التوزيع السكاني كثرة التجمعات السكانية المتناثرة والمتباعدة ويقيم في كل منها أعداد ضئيلة جدا من السكان**. وشكل ذلك عقبة أمام التطور خاصة في ظل الافتقار إلي بنية تحتية. فلم توجد علي سبيل المثال شبكة للطرق. واستمرت العزلة بين المناطق. وبقيت فرص حركة السكان محدودة. وظل تقسيم العمل غير متطور، ولم تنفصل المدينة عن الريف. لكن ينبغي أن نفهم هذه القضايا في سياقها الصحيح. وتقتضي الدقة هنا أن نستخدم تعبير عدم توفر إمكانية للحركة السكانية الواسعة في اليمن آنذاك بدلا من استخدام تعبير انعدام تلك الحركة (٩). فإن هذه التفرقة تنطوي على دلالة هامة. كان لتلك الأوضاع تأثيراتها السلبية، بالطبع، على فرص نمو طبقة تجارية مستقلة في اليمن. وقد ظهرت في فترات مختلفة، تكوينات جنينية لهذه الطبقة. ولكن السياق العام للتطور لم يتح لها فرصة النمو وتثبيت مواقعها. فقد منعت الأوضاع المشار إليها آنفا، بالتضافر مع عوامل أخرى، العناصر التجارية التي بدأت في عدن أو في بعض بلدان المهجر من أن تمتد بنشاطها إلى داخل اليمن. كما أعاقت عملية تشكل طبقة بورجوازية تجارية في فترة ما بين الحربين في المناطق الجنوبية مما نسميه "يمن الإمامة" لمجرد التمييز الجغرافي والتاريخي.

وتجدر الإشارة إلى أنه قد انهارت شرائح وعناصر تجارية كانت في مدينة المخا في فترة سابقة. أي تلك الشرائح التي كانت موجودة قبل انهيار تلك المدينة وما كان بها من نشاط اقتصادي بفعل الصراعات القبلية والحروب الأهلية في المحل الأول. وعلاوة على ذلك تدهورت الجماعات التي كانت تعمل في صناعة النسيج والصباغة التي كانت تعتمد على نبات النيلة في منطقة تهامة. ولا يتعارض هذا الحديث عن إعاقة تشكل الطبقة البورجوازية التجارية مع حقيقة أخرى بارزة تتمثل

في قيام بعض العناصر التجارية في عدن وبلاد المهجر بدور هام في حركة معارضة الإمامة وتمويلها لتلك الحركة والمطالبة بالإصلاحات. ونتيجة للسياسة الطائفية للإمامة لجأ أولئك التجار إلى التجمع في عدن وعارضوا تحكم الإمامة في التجارة ونددوا بعدم توفيرها المناخ الملائم لاستثمار أرباحهم وطالبوا بإصلاحات ومن بينها منع المصادرات وعدم فرض ضرائب عقابية. فقد كانت الضرائب العقابية والمصادرات من السياسات التي طبقتها الإمامة ضد فئات وجماعات معينة من بينها التجار الذين كانوا على وعي بخطورة تلك الأوضاع. ومن هناك كانت مشاركتهم في المعارضة ضمن حركة الأحرار التي قامت في ١٩٤٨. كما "أثروا حتى على بعض أهدافها وانتزعوا إضافة إلى مطالبهم الإدارية والتشريعية بندا رئيسيا في الميثاق المقدس: منع العمال (أي الحكام) ورجال الحكومة من الاشتغال بالتجارة" (١٠).

٣/٣ – التدرج الاجتماعي:

يواجه كل من يدرس التدرج الاجتماعي داخل البنية الاجتماعية في اليمن صعوبات شديدة بالفعل. فهذه البنية تنطوي على تعقيدات تضلل الباحثين وتخدعهم. وهناك على سبيل المثال التداخل بين أكثر من نمط إنتاجي على مستوى بنية الأساس. كما توجد على مستوى البنية الفوقية أيديولوجية تنشر مفاهيم مضللة تضفي على الطبقات الاجتماعية غلافا زائفا يموه حقيقتها. وكان من نتائج ذلك التمويه اختفاء الطبقات تحت أسماء أخرى. كما روجت بعض تلك المفاهيم أفكارا زائفة عن مساواة مزعومة بين أعضاء القبائل. ومن جانب آخر نشرت تلك الأيديولوجية مقولات تنسب لجماعات معينة امتيازات متفردة لمجرد انتسابها إلى سلالات بعينها. ومؤدى تلك المزاعم أن المكانة الاجتماعية ترتبط بالنسب والمولد.

ونتج عن كل ذلك درجة عالية من التشوش الفكري. فحدث على سبيل المثال خلط بين الفئات الاجتماعية والطبقات على مستوى الواقع.

كما جرى تقسيم المجتمع إلى فئات بدلا من تقسيمه إلى طبقات. وعلاوة على ذلك لم تتم التفرقة بين التقسيمات الاجتماعية الرئيسية والتقسيمات الاجتماعية الفرعية. وأوجد هذا أيضا تشوشا منهجيا. وزاد من تعقيد الوضع ومن حالة الارتباك الفكري أن الباحثين الأوائل المعنيين بالتركيب الاجتماعي في اليمن وقعوا في ذلك الخلط وأصابهم أيضاً التشوش المنهجي. فقد نقلوا لنا تصورات الشرائح والفئات الاجتماعية العليا في المجتمع عن أنفسهم وعن الشرائح والطبقات الاجتماعية الأخرى. وكانت تلك التصورات تتسم بالذاتية ومن ثم بالزيف.

فالجماعات المسيطرة من السادة ورؤساء القبائل لم يقدموا أنفسهم كملاك أراضي كبار على سبيل المثال، وإنما بوصفهم ينتمون إلى فئات تنحدر عن سلالات معينة" عدنانية" أو "قحطانية" حسب المزاعم المختلفة. كما زعموا أن تميز مكانتهم لا تعود إلى ما يستحوذون من ملكيات وإنما لأنهم ينتمون إلى سلالات أنساب معينة في حين أن الذين يحتلون الدرجات الدنيا من السلم الاجتماعي لا ينتمون إلى أنساب معروفة حسب قولهم. ومن ثم لا يحق للذين لا أنساب لهم أن يكونوا في نفس مرتبة أصحاب سلاسل الأنساب. ومن المثير للاستغراب أن بعض الباحثين ما زالوا أسرى لمثل تلك الأوهام.

وتعكس كتابات معظم الباحثين تلك النظرة الضيقة. وتبرز هنا، بوجه خاص كتابات بعض الباحثين الغربيين. ومن المفارقات الصارخة أن بعض الدارسين والأكاديميين اليمنيين يغذون تلك الاتجاهات الخاطئة. وقد ظهرت رسائل جامعية أعدها باحثون يمنيون تروج للنظرة التي تزعم على سبيل المثال، أن المكانة المتميزة التي تحتلها بعض الفئات الاجتماعية تعود إلى تميزها العرقي وما إلى ذلك.. إن وضوح الرؤية المنهجية يستلزم التفرقة جيدا بين العناصر التي تتشكل منها بنية الأساس وتلك التي تتشكل منها البنية الفوقية. وسوف يتضح لنا فيما بعد أن ما يتعلق بالنسب والطائفة أو المذهب إنما ينتمي بشكل محدد إلى البنية الفوقية وليس إلى بنية الأساس.

١/٣/٣ – تدرج اجتماعي قائم على تقسيم العمل وليس على النسب:

تنعكس الأوضاع الاجتماعية المعقدة علـــى الدراســـات المعنية بالتدرج الاجتماعي في اليمن حسبما أشرنا من قبل. وقد قامــت معظ تلك الدراســات بتصنيف الطبقات، التي خلطت بينهـــا وبـــين الفئات استنادا إلى المولد في المحل الأول. وابتعدت بذلك عن فهم الواقع. كما أن بعض الدراسات الأخرى تمزج بين تقسيم للطبقات يستند إلى التقسيم الاجتماعي للعمل وآخـــر ينهض على النسب أو المولد. وهـــي تعكس بذلك ازدواجية منهجية. وربما تمثل وجهة النظر التالية هـــذا النمــوذ حيث تقول" " يدور التركيب الطبقي في اليمن حول مزيج مـــن الحالة الاقتصادية والمركز الوراثي الذي قد يتصل بالعنصر والعشيرة والقب الدينية والأسطورية. وبوجه عام هناك طبقتان العامـــة والأرســـتقراطية وضمن هاتين الطبقتين هناك تقسيمات فرعيـــة هـــي انعكـــاس للحرف والثروة والعشيرة. ويلعب الدين دورا هاما في تكوين الطبقة العليا حيث يعطي جماعات معينة حالة اجتماعية ممتازة" (١١).

وتجدر الإشارة هنا إلى أنه عندما دخلت الزيدية اليمن في أواخر القرن التاسع الميلادي كانت الأوضاع الطبقية المتميزة والواضحة قائمة بالفعل. أي أن التفاوت الطبقي سابق بالفعل على المذهب الزيدي. ولكن هذا لا ينفي أنه تم استغلال المذهب الزيدي في تبرير التفـــاوت الطبقـــي عن طريق ما طرحه هذا المذهب من مبررات عرقية ومذهبية. وينبغـــي أن نوضح أيضا أن بعض الجماعات والطبقات قد تستند إلـــى مبـــررات عرقية، على سبيل المثال، لتبرير امتيازاتها. لكن هذا لا يعني أن العرق أو العنصر أو النسب أو المذهب هو الذي يحدد التركيب الطبقي.. وقـــد تساعد أوضاع تاريخية معينة على حصول بعض الجماعات على مكانة متميزة. ولكن هذا لا يلغي حقيقة أن الامتيازات الطبقية تـــنهض علـــى شكل محدد من التقسيم الاجتماعي للعمل.

وينبغي التنويه بأن نعرة الأنساب، التي لا تزال تستخدم بدرجة ما، ليست سوى الستار الذي يحجب حقيقة الأوضاع الطبقية السائدة. وكانت الإمامة الزيدية مثالا بارزاً في هذا المجال. ولابد من توضيح أن النسب أو العرق ليس سوى الغلاف الخارجي الذي يقوم بدور التضليل والتعمية الأيديولوجية. ولا يجب أن ننسى أن نعرة الأنساب قد استخدمت بدوافع سياسية وكأداة صراع بين ما يسمى بالعدنانية والقحطانية. كما استخدمت لتبرير امتيازات خاصة وحالة من التدرج والتفاوت بين الجماعات الاجتماعية. وفي هذا المجال بالذات اتحد العدنانيون والقحطانيون من أصحاب الأوضاع الطبقية المتميزة.

وعلينا أن نعي جيدا أن الزعم بأن بعض الشرائح الاجتماعية تحتل الدرجات الدنيا من السلم الاجتماعي لمجرد أنها لا تنتمي إلى أنساب معروفة إنما يهدف إلى تبرير إبقاء تلك الجماعات في قاع المجتمع. ويتضح زيف هذه المقولة إذا أدركنا أن عدم وجود سلاسل أنساب لدى أبناء الشرائح الاجتماعية المقهورة لم يمنعها من تغيير مواقعها الطبقية والانتقال إلى شرائح أعلى بمجرد زيادة فرص التحركات السكانية، وحدوث شرخ في البنية الاجتماعية، وانفصال نسبة من السكان عن الأرض الزراعية وممارستها لأعمال أخرى من النشاط الاقتصادي.

٣/٣/٢ – الخلط بين مكونات بنية الأساس والبنية الفوقية:

نعتقد أن مكونات البنية الفوقية للمجتمع اليمني لم تتم دراستها بشكل كاف. ولم يتم، على سبيل المثال، تحديد هذه المكونات وعزلها لتمييزها عن مكونات البنى الأخرى. ولذلك تظهر عناصر هذه البنية مختلطة، غالبا، بعناصر بنية الأساس. ويساعد على هذا الخلط ويدعمه وجود تقاليد ثقافية وفكرية تبرر الامتيازات الطبقية باستخدام مزاعم دينية وعرقية ومذهبية. وينبغي التشديد على ضرورة عدم تجاهل أن ما يتعلق بكل من النسب، والفئة، والمذهب، والمساواة المزعومة

بين أبناء القبيلة يعتبر من المكونات الأساسية للأيديولوجية التي تروجها الطبقات والجماعات التي تحتل المكانة العليا في المجتمع. ولا فرق هنا بين عدناني أو قحطاني إلا في الجانب الذي يركز عليه ويروج له كل جانب. ولابد من الإشارة إلي أن دراسة ثائرة شعلان في عام ١٩٩٣ باللغة الفرنسية عن "التداخل بين مفهومي الطبقة والفئة الاجتماعية في المجتمع اليمني" تمثل نقلة هامة في مجال دراسة البنية الاجتماعية والتفرقة بين مكونات البنية التحتية والبنية الفوقية. لكن تظل الاستفادة من هذه الدراسة محدودة رغم أهميتها بسبب عدم ترجمتها إلى اللغة العربية (١٢).

عندما نكون أمام الوظائف الأيديولوجية مثلا للأنساب وللإمامة الزيدية التي تزعم علي سبيل المثال أن الحكم لابد أن ينحصر في سلالة معينة فإننا نكون في مجال البنية الفوقية وليس غيرها. ويؤدي تجاهلنا لهذه الحقيقة إلى التضليل على مستوى الواقع. كما يؤدي إلى الارتباك على المستوى النظري. ومن الواضح أن عددا ليس بالقليل من الباحثين يتبع ذلك المنحى الخاطئ. فهم يضعون العناصر المشار إليها آنفا ضمن البنية التحتية. لكننا نرى أن النسب والمولود أو المذهب قد يرمز، في بعض الأحيان، إلى شريحة أو فئة أو طبقة اجتماعية معينة، لكنه لا يمكن أن يشكل الطبقة ذاتها. وفي هذا الصدد ينبغي أن نؤكد على مسألة بديهية لكنها تلقى التجاهل. فلم يكن جميع الذين ينتسبون إلى المذهب الزيدي أو جماعة السادة ينتمون إلي الحكام أو الأرستقراطية أو كبار ملاك الأراضي. بل كان بينهم، ولا يزال، الغني والفقير. ولم يشكل الذين ينتمون إلي السادة طبقة اجتماعية واحدة بأي حال من الأحوال، وهم موزعون على جميع الطبقات. ويؤكد هذا في حد ذاته أننا أمام طبقات وليس أنسابا.

٣/٣/٣ - احتقار بعض أشكال العمل اليدوي والبدني:

ثمة سلبيات أخرى للأيديولوجية التي سيطرت على المجتمع اليمني. ونعني بذلك التأثيرات السلبية على مجال النمو الاقتصادي

الاجتماعي، وبالأحرى، على مجال نمو الحرف وتطورها. وتبرز في هذا الصدد الثقافة التي تحتقر وتزدري الأعمال التي ترتبط بالخدمة وبعض الأعمال الحرفية. ولا جدال في أنه من الصعب أن يتقدم أي مجتمع تنتشر فيه مثل هذه الأفكار. وكيف يمكن لمجتمع أن يتيح إمكانية استمرار الحرف اليدوية فضلا عن تطويرها في وقت تسيطر فيه أفكار تبعد من تتاح لهم المعرفة والموارد الاقتصادية عن المساهمة في الأعباء الإنتاجية تحت زعم انتماء هؤلاء إلى سلالة معينة. ونعتقد انه لم تكن مجرد مصادفة أننا لم نستدل على وجود نظام الطوائف الحرفية في اليمن. ونعني هنا تلك الطوائف التي أشرفت على تنظيم الحرف وتطويرها في مناطق أخرى من الوطن العربي. وكان التدريب والتلمذة، بالطبع، من أهم عمليات ذلك التطوير. ويمكننا أن نربط، دون جدال، بين عدم وجود هذه الطوائف وسيطرة أفكار تحتقر بعض المهن والحرف وتزدري أصحابها. ولابد أن نعي أن نظام الطوائف الحرفية كان يضفي على العاملين في المهنة المعنية مكانة اجتماعية هامة في المجتمع. كما كان لرؤساء تلك الطوائف دورا هاما في تنظيم الحياة الإنتاجية بما في ذلك عملية التلمذة الصناعية والاحتفاء بدخول المتدربين عالم الإنتاج بعد إتقانهم فنون الحرفة. وهذا ما يتناقض، بكل وضوح، مع الفكر الذي انتشر في اليمن بشأن المهن والحرف.

٤ – عوامل استمرار بنية اجتماعية تبدد الفائض:

١/٤ – ضعف الدولة وعدم الاستقرار:

تناولنا بعض سمات البنية الاجتماعية التي تبددت في ظلها فرص النمو والتطور. وسوف نتعرض فيما يلي للعوامل التي أبقت على تلك البنية التي لم يتطور داخلها تقسيم العمل على نحو كاف أو بما يتوافق مع طاقات البلاد وإمكاناتها. وتتمثل أول تلك العوامل في ضعف الدولة ذاتها وما ترتب على ذلك من عدم استقرار. وقد تعرضنا لهذا الموضوع في دراسة أخرى وفي فصل آخر، لكننا نتناوله الآن من

زاوية أخرى وفي سياق مختلف.. يعود ضعف الدولة إلى عوامل عديدة بالطبع. لكن من المهم أن نبرز هنا أحد العوامل الرئيسية الكامنة وراء ذلك الضعف والذي لا يلقى ما يستحق من اهتمام، بل يتم تجاهله في معظم الأحيان. ونعني بذلك التزاوج بين المذهب الزيدي للإمامة مع الروح القبلية على الرغم ما بين الاثنين من تناقض مفترض.

فقد أفضى هذا التزاوج إلى نشر نزعة الفوضى على مستوى الفكر وحالة من عدم الاستقرار على مستوى الواقع. وقد أوضحت حقائق التاريخ وجود فروق واضحة بين دولة الإمامة والدول الأخرى التي وجدت في اليمن فيما يتعلق بالاستقرار. وينطبق ذلك على الدولة الصليحية (١٠٤٥م – ١١٣٨م)، ودولة بني رسول التي حكمت بعد انسحاب الأيوبيين لفترة تمتد من ١٢٢٩م حتى ١٤٥٤م. ثم الدولة الطاهرية (١٤٥٤م–١٥١٧م). فقد كانت هذه الدول تسيطر على المناطق الجنوبية والوسطى واستطاعت أن تخلق حالة من الاستقرار النسبي على عكس الوضع في دول الأئمة الذين حكموا بعض مناطق اليمن الشمالية في أزمنة معاصرة لتلك الدول.

وعلى سبيل المثال نجحت الدولة الصليحية، التي كانت ترتبط روحيا بالفاطميين، في توحيد مناطق شاسعة من اليمن شملت صنعاء، والجند ، وعدن، وجيزان، وحضرموت. وقد شهدت هذه المناطق استقرارا لم تعرفه مناطق الدولة الزيدية. واستمر هذا الاستقرار في المناطق الأكثر خصوبة والأكثر إنتاجا، وذلك على امتداد خمسة قرون هي عمر الدول الصليحية والرسولية والطاهرية التي تحدثنا عنها منذ قليل. ومن المفارقات المثيرة للانتباه هنا أن حكم الأسرة الطاهرية كان يسيطر على حوالي ثلثي اليمن في عام ١٤٨٩، أي بعد ٣٥ عاما فقط من ظهور تلك الدولة، أما الثلث الباقي فقد كان موزعا بين عدد من الأئمة (١٣).

ويلاحظ أن الروابط القبلية في المناطق التي كانت تحكمها تلك الدول أضعف بكثير من الروابط القبلية في النواحي الشمالية التي كانت

تحكمها الإمامة. فقد ضعف وضع المشايخ، بدرجة كبيرة، في المناطق الجنوبية والوسطى التي شهدت فترات طويلة نسبيا من الاستقرار. وهناك من يفسر ذلك بالقول بأن الرسوليين، على سبيل المثال أوجدوا "جهازا إداريا قويا يمثل السلطة في المناطق التي يحكمونها وركزوا عمليا في أيديهم جميع الوظائف السياسية والاجتماعية التي كان يقوم بها سابقا المشايخ (مجالس القبائل). وكان من أثر ذلك التحلل التدريجي للنظام القبلي في المناطق الجنوبية" (١٤).

لكن الوضع في المناطق الشمالية التي حكمتها الإمامة كان على نحو مختلف. فقد كان الأئمة، منذ الهادي مؤسس الدولة الزيدية في اليمن، على استعداد للتصالح مع المشايخ. بل إن الأئمة اعتمدوا على هؤلاء المشايخ في حروبهم وفي توسيع نفوذهم. كما كان "بعض القبائل يشترك في حروب الأئمة من أجل الحصول على الأسلاب والغنائم" (١٥) أو لتحقيق مكاسب تعوض ندرة الفائض في المناطق الشمالية. وقد استمر هذا الوضع حتى العصر الحديث حيث ظلت الإمامة تعتمد على القبائل. ويشير البعض إلى أن "قبيلتي حاشد وبكيل هما أهم قبيلتين يعتمد عليهما أئمة الزيدية ويسمونهما الجناحين" (١٦). لكن كل ذلك لا يمثل إلا أحد جوانب القضية. فإن العلاقة بين الزيدية والقبلية اتخذت طابعا جدليا يقوم على الوحدة والصراع. فالزيدية عملت على إقامة دولة ترتكز على مبادئها ، بينما تميل النزعة القبلية إلى ما يناقض تصورات الزيدية عن الدولة وإلى عدم الخضوع لسلطة مركزية. وهنا على وجه التحديد يكمن جانب الصراع. وعلى الرغم من ذلك فقد أوجد سياق التطور الفعلي تعايشا، بل وتزاوجا، بين الزيدية والقبلية. وأسهم هذا التزاوج في غرس عوامل عدم الاستقرار. وخلال هذا التعايش تغاضت الزيدية، وكان ذلك نتيجة عجز، عن تطبيق مبادئها واستمر تطبيق الأعراف القبلية.

ويزخر تاريخ الإمامة بالعديد من الشواهد. وعلى سبيل المثال ففي المناطق التي كان الأئمة يتجاذبون حبل حكمها في الشمال كان

"سلطان الأئمة فيها صوريا. وأما النفوذ الحقيقي فقد كان يتمتع به رؤساء القبائل وشيوخهم. وحتى الإمام نفسه كان تحت رحمة هؤلاء الرؤساء، وكان المتخاصمون يترافعون إليهم فيقضون بينهم بما يسمونه الطاغوت.. وقد استمر الحكم بالطاغوت في قبيلة حاشد إلى سنة ١٣٤٣هجرية حيث خضعت هذه القبيلة لسلطان الإمام يحيى وأذعنت لأحكام الشريعة بعد حروب طاحنة" (١٧). وقد نبع اللقاء بين الزيدية والقبلية من اعتبارات واقعية أكثر منها دينية. ولو "كانت الرابطة الدينية قائمة بين حكم الإمام يحيى والقبائل لما ارتفع صوت منددا بحكم الطاغوت الذي كان يصف به العرف القبلي" (١٨).

وعلى الرغم من ذلك كان هناك عدة عوامل تدفع إلى التزاوج بين الزيدية والقبلية. ومن بين أبرز تلك العوامل ما يلي:

ا – النزعة القبلية التي تنحو إلى رفض السلطة المركزية.

ب – المبدأ الزيدي الشهير القائل بالخروج والذي أدى في الواقع إلى إمكانية وجود أكثر من إمام في وقت واحد. وهو ما يعني عمليا نفي السلطة المركزية. وتاريخ اليمن خير شاهد على ذلك.

ولذلك "لا يستطيع تاريخ الإمامة أن يفخر بأنه حقق حكما مركزيا طويلا أسهم في تطوير المجتمع بمنحه سنوات من الاستقرار والازدهار. بل قد يكون من أسباب نجاح الإمامة الزيدية مناسبتها لمنطق البيئة والقبيلة في الشمال ... فمبدأ الخروج على الحاكم الذي سمح بوجود إمامين في وقت واحد، ما هو إلا الوجه الإيماني المذهبي لصراع مشايخ القبائل، الذين لا يعترفون بالآخرين إلا أقرانا لا تعرف علاقاتهم نظاما هرميا مستقرا. وتقوم على ضرب من التوازي، وتكرار جولات الصراع العقيم، الذي يتنافى مع كل حركة اجتماعية تنزع نحو خلق إطار يسمح بتراكم التجارب والخبرات الاجتماعية وبنوع من التقدم في تكوين متحد اجتماعي متماسك" (١٩).

وينبغي التنويه بأن عملية التزاوج التي نتحدث عنها تختلف عن عملية التداخل بين القبيلة والدولة في العصر الحديث والتي تعرضنا إليها في مواضيع أخرى من هذا الكتاب.

٢/٤ - الصراعات القبلية:

أسفر ضعف الدولة وعدم استقرارها إلى سلسلة من العمليات التي أسهمت في تبديد الفائض الاقتصادي. فمن جانب أفضى الضعف إلى الافتقار إلى الأمان. وعملت كل جماعة على حماية نفسها في مواجهة الجماعات الأخرى. وكان ذلك يعني استمرار عوامل تكريس الروح القبلية والمناطقية. كما أدى إلى إنفاق جزء هام من الفائض على شراء السلاح (٢٠). ولم تكن مجرد مصادفة أن بعض مناطق النشاط التجاري الغربي بشرق أفريقيا كانت مراكز أساسية لتجارة السلاح وتوريده إلى المناطق الداخلية في اليمن رغم عزلتها. وطبقا لأحد التقارير فإن توريد البنادق إلى اليمن بطريقة غير شرعية قد تضاعف عشر مرات بين عام ١٨٩١ وعام ١٨٩٥. ومع نهاية ذلك القرن أخذ أهالي منطقة إب، الذين كانوا يستخدمون السيوف في عام ١٨٩١، يحصلون على البنادق من موانئ تهامة (٢١). وأسهم انتشار هذه الأسلحة في زيادة حدة الاضطرابات التي كانت قائمة بالفعل في كثير من المناطق، والتي كانت الإمامة تغذي بعض جوانبها في أحيان عديدة.

تشير بعض المصادر المتاحة إلى أن تلك الأسلحة "جاءت إلى الجنوب الغربي للجزيرة العربية عن طريق جزيرة على ساحل الدناكل على الشاطئ الآخر للبحر الأحمر حيث استقرت تجارة الأسلحة الفرنسية هناك عام ١٨٨٠، ثم أخذت تأتي فيما بعد عبر الميناء الفرنسي المجاور بمستعمرة جيبوتي. وكانت جيبوتي قد تأسست على تجارة الأسلحة في وقت كانت تؤدي فيه كل عملية لإعادة تجهيز الجيوش الأوروبية إلى طرح كميات جديدة من الأسلحة الرخيصة في الأسواق.

وكانت الأرباح الناتجة عن شحنها إلى المشترين النهمين في الجزير
العربية تعتبر بالغة الضخامة بالنسبة لتجارة جيبوتي" (٢٢).
احتل الإنفاق على السلاح الأولوية في مواجهة الاحتياجا
الأخرى. وكان ذلك بمثابة أحد العناصر المضافة لما يمكن تسمي
بالحلقة المفرغة. فإن ضعف الدولة يفضي إلى الافتقار إلى الأمان وإ
تبديد الفائض وإلي إعاقة النمو الاقتصادي، ومن ثم تستمر بنية اجتماع
تفسح مجالاً كبيراً للنزعة القبلية التي تغذيها أفكار المذهب الزيد
وسياسة الإمامة. ومن جانب آخر فإن ضعف الدولة وصراع الأئم
جعل الحكام يعتمدون على القبائل في بسط سيطرتهم ولو شكلياً. وذل
على الرغم من التناقض المفترض بين وجود الدولة في حد ذات
والنزعة القبلية. ومن ثم لم يكن غريبا أن تكون القبائل أداة قهر ف
ظل نظام الإمامة. وقد أوضحنا من قبل أن الإمامة كانت تستعين به
لفرض سيطرتها وشن حروبها. كما كان الحكام يوفرون لزعماء هـ
القبائل بشكل أو آخر، ما يعوض تبديد الفائض أو ندرته في بعض
الأحيان.

٣/٤ – تدهور الصناعة المحلية ومراكز النمو الاقتصادي:

كان لكل من ضعف الدولة والصراعات القبلية تأثيرات مدمر
على النمو الاقتصادي، وقد تدهورت، بالفعل بعض أشكال النشا
الاقتصادي التي اشتهرت بها بعض المناطق. وانهارت أيضاً بعض
مراكز ذلك النشاط حيث عملت تلك الصراعات على أن تفقد المناطق ما
كانت تشتهر به من صناعات حرفية أو اندثارها ببطء. "ففي بداية القرن
العشرين كانت حالة التمرد المستمرة لقبائل تهامة، وخاصة قبيلة
الزرانيق، التي تقيم في الناحية الكائنة بين بيت الفقيه وزبيد، قد
أحدثت تدميرا لصناعة النسيج" (٢٣).
كما تأثرت صناعة الصباغة حسبما يقول أحد شهود العيان في
أوائل القرن. فإن "صناعة الصباغة في زبيد قد تدهورت بسبب

الاضطرابات القبلية وانتقل كثير منها إلى الحديدة حيث توجد صناعة صغيرة مشابهة" (٢٤). ومن الواضح أن منطقة تهامة كانت مركزا هاما لصناعة الغزل والنسيج. وحتى الربع الأخير من القرن التاسع عشر كانت توجد بها عدة نواحٍ تنتج المنسوجات وتزرع النيلة لاستخدامها في الصباغة. واستنادا إلى بعض المصادر فقد كانت توجد في ذلك الحين "صناعات نسيج تهامة في زبيد، وبيت الفقيه، والمراوعة، والدريهمي، والحديدة" (٢٥). وتجدر الإشارة إلى أن مراكز النسيج في اليمن لم تقتصر على تلك النواحي. فقد كان القطن والنيلة يزرعان في نواح أخرى مثل تعز في الجنوب وعسير في الشمال، أي أن "صناعة النسيج لم تكن تقتصر على تهامة. ففي بداية القرن العشرين كانت إحدى السماسر في إب تحتوي على منسوجات من ناحية وصاب" (٢٦).

ولا يعود تدهور إنتاج المنسوجات إلى أوضاع اليمن الداخلية وحدها فقد كانت هناك، بدرجة ما، تأثيرات توريد الأقمشة منذ فترة سابقة على احتلال عدن عام ١٨٣٩ بأكثر من قرن ونصف. وفيما يتعلق بتوقيت غزو المنسوجات الأوروبية لليمن تشير المصادر المتاحة إلى أن "وصول الهولنديين والإنجليز إلى المحيط الهندي في بداية القرن السابع عشر كان له تأثيرات عميقة على تجارة جنوب غرب الجزيرة العربية حيث أصبح اليمن أحد أسواق المنسوجات الإنجليزية والهولندية والأوروبية الأخرى. ومن الواضح أن بعض أنواع النسيج الفاخر كانت تستورد من أوروبا والشرق للاستهلاك الداخلي في اليمن"(٢٧). وكانت موانئ المخا والحديدة وعدن منافذ أساسية لدخول هذه المنسوجات الأجنبية، وتجدر الإشارة إلى أن توريد المنسوجات لليمن لم يؤثر على المنتجات المحلية فحسب، بل شملت التأثيرات مجالات أخرى. ومثال ذلك نزح جزء من الموارد إلى الخارج. وقد شارك في هذه العملية تجار من الهند والولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا.

وتعتبر مدينة المخا من مراكز النشاط التي تأثرت بالحروب الأهلية. وقد نقص عدد سكانها من حوالي ٢٠ ألف نسمة في عام

١٨٢٤ إلى ما بين ٥-٨ آلاف نسمة في أواخر القرن التاسع عشر. كما أن عدد سكانها لم يتجاوز ٥ آلاف نسمة طبقا لتعداد ١٩٧٥. وقد تكررت الإشارة إلى ذلك التدهور على لسان بعض الرحالة. وقد أشار البعض إلى أن مدينة المخا "قد تدهورت كثيراً بالمقارنة بأوضاعها السابقة؛ فالحروب الأهلية أدت إلى تدمير اليمن وأحدثت بؤسا عاما" (٢٨). ومن الطبيعي أن تزداد وطأة ذلك التدمير بوجه خاص في ظل عدم الاستقرار وانعدام الأمن وغياب الجهاز الإداري القادر على توفير الحد الأدنى من بنية الأساس والعمل على صيانة تلك البنية. وقد انهارت مع مدينة المخا، بالطبع، فرص الاستفادة من عائدات البن الذي اشتهرت هذه المدينة بتصديره. فقد كانت الميناء الذي عرف العالم من خلاله البن. كما تدهورت في هذه العملية الشرائح الاجتماعية التجارية منها والحرفية التي كانت تمارس نشاطها بالمدينة في فترة الازدهار. وكانت النتيجة حرمان اليمن بعض فرص نمو مراكز حضرية. وينبغي عدم نسيان أن تناقص تصدير البن، نتيجة العوامل الداخلية والخارجية، كان ضمن السلبيات التي أثرت على النشاط الاقتصادي بالمدينة.

٥ – التحولات الراهنة في البنية الاجتماعية:

تناولنا في الصفحات السابقة القسمات التاريخية المميزة للبنية الاجتماعية لما كان يسمى بالشطر الشمالي قبل الوحدة التي جرت في عام ١٩٩٠ ***. كما استعرضنا تأثيرات تلك الخصائص في مجال التطورات الاقتصادية الاجتماعية. وبكلمات أخرى تناولنا المعوقات المتولدة عن تلك البنية والتي أسهمت في حرمان اليمن من فرص تاريخية لتطوير التقسيم الداخلي للعمل. لكن من الضروري أن ندرك جيدا أن تلك البنية النوعية تعرضت مؤخرا لتغيرات هامة تفسح الطريق لتطورات اجتماعية جديدة. وبدأت تتشكل، تدريجيا وببطء، سوق قومية على نطاق البلاد. كما أخذ يتبلور بشكل أوضح شعور الانتماء للمجتمع ككل. وبذلك يبرز مفهوم المواطنة على حساب الانتماء

للجماعات المحلية والقبلية. ولا يغير من الحقائق السالفة أن تظهر بين لحظة وأخرى، وبشكل صارخ، سطوة القديم في الحياة الاجتماعية والسياسية.

١/٥ - انفصال نسبة من السكان عن الزراعة:

شهد اليمن تطورات في مجال الإنتاج تنطوي على دلالات هامة فيما يتعلق بتقلص العزلة بين المناطق. ولا يقلل من أهمية ذلك ما حدث من تدهور في بعض مجالات الإنتاج الزراعي. ونعني هنا تدهور زراعة المحاصيل التقليدية وبوجه خاص البن والحبوب. وقد شمل التدهور كلا من الإنتاجية والمساحة. لكن حدث ما يشبه الطفرة في مجال زيادة الاهتمام ببعض المحاصيل النقدية وبوجه خاص الفاكهة والخضراوات والقات. ومع ذلك يجدر التنويه بأن بعض المحاصيل النقدية كالقطن قد تدهورت زراعتها. لكن الأجدر بالملاحظة هو ظهور مزارع كبيرة تدار بواسطة شركات تجارية حتى وإن كان من بين أصحابها بعض المشايخ. كما أن التغيرات لم تقتصر على الفئات أو الشرائح الاجتماعية العليا، بل شملت أعدادا غفيرة من السكان من أبناء الفئات والشرائح الاجتماعية الدنيا. فقد أخذت نسبة كبيرة منهم تمارس أشكالا جديدة من النشاط الاقتصادي الذي أسهم في "انفصال أعداد كبيرة من السكان عن الأرض" (٢٩). فقد أتاحت العمليات الجديدة، خاصة اتساع نطاق التحركات السكانية الداخلية والخارجية إلى انفصال نسبة كبيرة من سكان البلاد عن الأراضي الزراعية وعن العمل الزراعي. وتجسد ذلك في تدفق أبناء الريف إلى المراكز الحضرية. وينطبق ذلك على القادمين مباشرة من القرى وعلى العائدين من الهجرة الخارجية.

٥/٢ – اتساع نطاق السوق:

لقد صاحب كل تلك العمليات نمو ملحوظ للتجارة الداخلية. ولا
نبالغ إذا قلنا أن ذلك النمو قد اتخذ شكل الطفـــرة. "وأدى التغيير الـ
حدث في ميدان الإنتـــاج إلى زيادة عــــــدد المشـــاركين فـــي الـ
السوق" (٣٠). ولكن ينبغي التنويه بأن الاعتماد على اقتصاد السوق
يعني أن تظهر، بشكل تلقائي، علاقات إنتاج رأســمالية وســـوق قومـ
مشتركة. ولا ينفي هذا التحفظ وجود علاقـــات إنتاج رأسماليـــة الأ
فإن هدفنا هو توضيح أن انهيار اقتصاد الاكتفاء الذاتي قـــائم منـذ
الإمامة. ومن هنا فإن "اعتماد سكان القرى اليمنية علـــى الســوق لـ
ظاهرة جديدة لكنها أصبحت أكثر بروزا في السنوات الأخيرة" (٣١).

لقد كانت السلع الأجنبية تتسرب، ولا تزال ، إلـــى القـــرى
خلال شبكة واسعة من الأسواق المحلية الأسبوعية. وتشـــير البيانـ
المتاحة إلى أن المحافظات الشمالية وحدها "يوجد بها على الأقل ما بـ
٤٠٠ و ٥٠٠ سوق أسبوعي" (٣٢). وتعتبر هذه الأسواق هجـــرة
لا يجوز الاعتداء عليها أو الاقتتال داخلها. وهو ما يوفر حدا معينا
الأمان للتجارة الداخلية وسط مناخ الاضطراب وعدم الاستقرار. وينبـ
توضيح أن دلالة الاعتماد على السوق ليست واحدة في كل مـــن عهـ
الإمامة والوقت الراهن. فإن الاعتماد على السوق في عهد الإمامة كـ
لمجرد انهيار اقتصاد الاكتفاء الذاتي. أي أنه ارتبط بتدهور القدرة علـ
إنتاج الغذاء. أما الأسباب الرئيسية لزيادة الاعتماد علـــى الســـوق فـ
الوقت الراهن فإنما تكمن في ظاهرة انفصال نسبة كبـــيرة من الســـكا
عن الزراعة والعمل الزراعي التي تحدثنا عنها آنفا. وهو ما يخلق آفا
جديدة للتطور خاصة إذا ما أدركنا أن ذلك الانفصال هو أحـــد أشـــكا
لتعبير عن وجود درجة جديدة من التطور في مجال التقسيم الاجتماعـ
عمل. لكن لا ينبغي أن نمضي في هذا الأمـــر أكثر مما ينبغـــي. فـــإن
بة هامة من الذين انفصلوا عن الأرض "لم ترتبط بعـــد بشـــرط هـــا
قف عليه ظهور العلاقة الإنتاجية الجديدة. ونعني بهذا الشـــرط رأسـ

نمط الإنتاجي" (٣٣). إننا أمام ما يشبه المرحلة الانتقالية. وهي تنطوي على احتمالات متباينة. ومع ذلك يجب التأكيد على أن العلاقات الإنتاجية الرأسمالية قد شقت طريقها حقا. كما أن الجديد يمضي لتأكيد نفسه على الرغم مما يبدو من هامشيته في أحيان متكررة.

ه/٣ - تآكل وانهيار في العلاقات الاجتماعية:

برزت في العقد الأخيرة تغيرات اجتماعية هامة وتحركات سكانية واسعة. وقد حدثت تلك التحركات على المستويين الأفقي والرأسي. ولم يكن التحرك الأفقي، أي "الهجرة"، جديدا لكنه أصبح ينطوي على دلالات وتضمينات هامة. فقد كان التحرك الأفقي من قبل ينحصر في الهجرة إلى عدن في المحل الأول ثم في الهجرة إلى الخارج. أما الآن فقد اتسع نطاق الهجرة الداخلية، وأصبح يشارك فيها أعداد كبيرة من السكان حسبما أوضحنا من قبل. كما ظهرت، من جانب آخر، تحركات رأسية بارزة زادت معها حدة التمايزات الطبقية. ويمكن القول أن ذلك الجديد قد أضعف من التداخل بين الفئات والطبقات وجعل التمايز بينهما أكثر بروزا. ومن ثم أصبح التمييز بين التقسيمات الاجتماعية الرئيسية والتقسيمات الاجتماعية الفرعية أكثر سهولة.

وينبغي التنويه بأننا نقصد بالتقسيمات الرئيسية التقسيمات الطبقية تحديدا بينما نعني بالتقسيمات الفرعية تلك التي ترتبط بالانتماء إلى الفئة أو المذهب أو السلالة أو القبيلة. ومن جانب آخر بدأ عدد من رموز القبائل، أي كبار مشائخها، يشاركون في نشاطات رأسمالية واضحة، وبوجه خاص، في مجال الشركات الزراعية والتجارية والبنوك فضلا عن مجال التوكيلات التجارية. كما أن بعض أبناء الفئات الدنيا "بدأوا يبتعدون عن السلم التقليدي للتدرج الاجتماعي"(٣٤). ونعني بهؤلاء الذين يقال أنهم لا ينتمون إلى نسب معروف.

لقد حدث شرخ عميق في العلاقات الاجتماعية. وزال، بدرجة ما، الجمود الذي كان يفرض قيودا على بعض الجماعات الاجتماعية

حتى لا تتجاوز حركتها دائرة معينة. وأصبح التقسيم الاجتماعي التقـ
مهزوزا على مستوى المجتمع بأسره. وأتاحت العمليـات الاجتمـ
الجديدة لأعداد غفيرة أن تخرج من نطاق العلاقات الاجتماعية القديـ
وأن تبتعد عن وطأة القيود التي تربطهـا بمهنـة معينـة أو بـالأر
والزراعة. ولم يقتصر التغير على فئة اجتماعيـة دون أخرى، بل شـ
الجميع بما في ذلك أبناء القبائل وأبناء ما يسمون بالنقص. ويلاحـظ
نسبة ليست بالضئيلة من المجموعتين قد انفصلت عن الأرض والمهـ
التقليدية، وأخذت تمارس أشكالا جديدة من النشاط الاقتصادي.

٦ – خاتمة:

لم نستعرض فيما سبق كافة التحولات التي شـهدها المجتمـ
اليمني. واقتصر الحديث على بعض المؤشرات. وهي كافية للإشارة إلى
المضمون الجديد. ويمكننا الآن رؤية الخلفية الاجتماعية التاريخية بشكـ
اكثر وضوحا. وهي الخلفية التي تكمن وراء الكثير من الظواهر النوعـ
المميزة للمجتمع اليمني. ومع استمرار تآكل البنية القديمة سـيزداد تمـ
السوق القومية بما ينطوي عليه ذلك مـن عمليـات اجتماعيـة تغطـي
مجالات عديدة. ومثال ذلك تنوع أشكال النشـاط الاقتصـادي، وزيـادة
بروز العلاقات الرأسمالية، ونمو التجارة الداخلية، وتضاؤل العزلة بـين
أنحاء البلاد. وكلما تضاءلت العزلة بين المناطق وتوطدت العلاقـات
الإنتاجية الجديدة نضجت السوق القومية بما ينطوي عليه ذلك من بروز
مفهوم المواطنة.

ولا جدال في أن استمرار العمليـات السـابقة وعـدم انقطاعهـا
سيفضي إلى خفوت نزعات الانتماء القبلي وتوطـد مفهـوم المواطنـة
والانتماء للوطن ككل على حساب الانتماء للجماعات الصـغيرة. إننـا
نتحدث هنا عن خفوت وتضاؤل نزعة الانتماء القبلي وليس زوالها. فإن
الزوال يحتاج إلى فتـرة أطول وعدم قطع الطريق أمام الجديد. وعلينـا
ألا نغفل أو نتجاهل تعقيدات الأوضاع في اليمن، وبوجه خاص في ظـل
حدوث تداخل بين القبيلة وبعض أجهزة الدولة خـلال الحقـب القليلـة

الماضية. ناهيك عن محاولات غرس نزعة الانتماء القبلي في بنية الوعي سواء كانت تلك المحاولات تجري بوعي أو عن غير قصد. لكن ذلك لا يمنع من التشديد على أن مفهوم المواطنة يتوطد كل يوم، وهو يكتسب مواقع جديدة باطراد.

الهوامش والمراجع

1. F. Halliday, Arabia Without Sultans. Benguin Books, London, 1974, P81.
2. J.. Baldy, Textiles in Yemen: Historical References to Trade and Commerce in Textiles in Yemen From Antiquity to Modern Times, British Museum, Occasional Paper, N . 27. Department of Ethnography, 1982, P.23.
3. R.. Gavin, Aden Under British Rule 1839 – 1967, C. Hurst and Co. London, 1975, P. 16.
4. Ibid.

- محمد أنعم غالب، عوائق التنمية في اليمن: دراسة لعهد ما قبل الثورة، فسبادن، ١٩٧٨، صفحة ٣٤.
- أحمد فخري، اليمن ماضيها وحاضرها، جامعة الدول العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٥٧، صفحة ٢٣.

اطلع المؤلف على أمر بخط الإمام أحمد يقضي القبض على أحد الأشخاص لأنه ماطل في إعطائه قيمة الكيروسين الذي تولى بيعه.

- أحمد القصير، اليمن: الهجرة والتنمية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة، صفحة ٧٨.
- المرجع السابق، صفحة ٢٦.

** ناقش المؤلف موضوع التشتت السكاني وعوامله الاقتصادية الاجتما
بالتفصيل في كتابات أخرى. ويمكن الرجوع إلى كتاب "اليمن الهجرة وال
وإلى الفصل الخاص بالهجرة والبنية القبلية في هذا الكتاب.

٩ - أحمد القصير، شرخ في بنية الوهم: الهجرة والتحول في اليمن الشما
صفحة ٢٣٧.

١٠ - عمر الجاوي، ثورة ٢٦ سبتمبر وحركة الأحرار في ١٩٤٨ الميلاد وال
والمؤثرات، إعداد مركز الدراسات والبحوث اليمني، صنعاء ١٩٨٢، ص
٢١٤.

١١ - محمد أنعم غالب، مرجع سابق، صفحة ٣٣.

aira Shalan, L` Interference Entre Les Concepts De Classe Et De Categorie
ale Dans La Societe Yemenite, These De Doctorat, Departement De
osophie, Universite Paris X – Nanterre, 1993.

١٣ - سيد مصطفى سالم، الفتح العثماني الأول لليمن ١٥٣٨– ١٦٣٥، جامعة ا
العربية، معهد البحوث والدراسات العربية، القاهرة، ١٩٧٨، صفحة ٥٠.

١٤ - يلينا جلوبفسكايا، الدولة والقبائل في اليمن في العقد السادس والسابع من ا
العشرين، في مجلة دراسات يمنية، العدد ٢١، ١٩٨٨، صفحة ١٢٦.

١٥ - سيد مصطفى سالم، مرجع سابق، صفحة ٤١.

١٦ - أحمد فخري، مرجع سابق، صفحة ٣١.

١٧ - القاضي أحمد عبد الرحمن المعلمي، الشريعة المتوكلية أو القضاء في ا
في مجلة الإكليل، سبتمبر ١٩٨١، صفحة ٧٨.

١٨ - محمد عبد السلام، الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي، ش
الأمل للطباعة والنشر، القاهرة ١٩٨٨، صفحة ٨.

١٩ - المرجع السابق ، صفحة ٧.

٢٠ - تناولنا قضية الصراعات القبلية في موضع آخر ولكن في سياق مختلف.

R. Gavin, op. cit, p.204.

Ibid.

G. Baldry, op. cit, p.55.

24. W. Bury, Arabia infelix: Turks in Yemen, Macmillan and Co. London, 1915, p.123.

25. G. Baldy, op. cit, p. 54.

26. Ibid, p.55.

27. Ibid, P.43.

28.Ch. Issawi. (ed), The Economic History of The Middle East 1900 – 1914, University of Chicago press, 1966, P.299.

** تبلغ مساحة اليمن الموحد حوالي ٥٥٠٠٠٠ كيلو متر مربع حيث كانت مساحة الجمهورية العربية اليمنية ٢٠٠ ألف كيلو مترا مربعا بينما كانت مساحة جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية حوالي ٣٥٠ الف كيلو مترا مربعا.

29. A. Al-Kassir, The Impact of Emigration on Social Structure in The Yemen Arab Republic, in: Pridham (ed.), Economy, Society and Culture in Contemporary Yemen, Croom-Helm, London, 1985, p.130.

30. Ibid.

٣١- أحمد القصير، شرخ في بنية الوهم: الهجرة والتحول في اليمن، صفحة ٢٠٤.

32. G. Schweizer, Social and Economic change in The Rual Distribution System Weekly Markets in the Yemen Arab Republic, in B. pridham (ed), p.107.

33. A. Al-Kassir, The Impact of Emigration on Social Structure in The Yemen Arab Republic, p.130.

34. Ibid.p.129.

الفصل الثالث

الـهجرة والبنية القبليـة

١ ـ مدخل:

تقدم كتابات عديدة عن اليمن صورة خاطئة وغير دقيقة عن الواقع الاجتماعي. وغالبا ما يتم تصوير المجتمع اليمني وكأن الانتماءات القبلية تسود في كافة أرجائه. وهو أمر يتنافى مع الحقيقة، ويحمل توجهات إيديولوجية. كما تعمل بعض الدوائر اليمنية على تغذية تلك التوجهات وترويجها. ويسفر عن كل ذلك طرح تصورات خاطئة ومضللة حول الأوضاع في اليمن.. ولا يعني انتقادنا لتلك التوجهات أننا نتجاهل النفوذ القبلي الواضح والشديد الوطأة. لكن ذلك النفوذ لا يعود إلي حجم القبيلة وإنما إلي عوامل أخري أبرزها وجود تداخل بين القبيلة وأجهزة الدولة.. وهو أمر يختلف عما أطلقنا عليه من قبل التزاوج بين القبلية والإمامة.. وقد حدث ذلك التداخل بين القبيلة والدولة بعد الإطاحة بحكم الرئيس عبد الله السلال في أعقاب انسحاب القوات المصرية من اليمن عام ١٩٦٧.. ولعب حكم القاضي عبد الرحمن الإرياني الذي تولي الرئاسة بعد انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ ضد السلال دورا أساسيا في تكريس هذه العملية التي أصبحت ملمحا ثابتا منذ ذلك الحين باستثناء فترة قصيرة هي فترة حكم الرئيس ابراهيم الحمدي. لكن سرعان ما تم اغتياله وعاد نهج تكريس التداخل بين القبيلة وأجهزة الدولة من جديد ليستمر حتي الآن. وبدأت عملية التداخل تلك بقيام النظام الجديد بقيادة الإرياني بحشد القبائل والهجوم علي بعض مؤسسات الجيش الجمهوري وتدميرها، وتم نفي مجموعة من ضباط الجيش إلي خارج البلاد. كما تم قتل رئيس هيئة أركان الجيش في عملية همجية نفذتها الدولة والقبيلة. كما توالت في الفترة اللاحقة إجراءات وسياسات دعمت عملية التداخل.

تميل التوجهات الإيديولوجية التي أشرنا إليها آنفا إلى التضخيم في وضع القبيلة في المجتمع اليمني. ويصل هذا التضخيم أحيانا إلى حد تصوير القبيلة وكأنها المجتمع ذاته. وينبغي التنويه بأن المشكلة التي

يواجهها المجتمع اليمني لا تكمن في وجود القبيلة والانتماء القبلي في بعض مناطق اليمن بقدر ما تكمن في محاولة استغلال ذلك الوجود القبلي بهدف عرقلة تطور المجتمع. وتشارك الدولة ذاتها في تلك العملية. ويتم هذا الاستغلال في بعض الأحيان عن طريق خلق أوضاع لا يلتزم فيها جانب من السكان بالقانون بحجة أنهم قبائل. بل ويتم أحيانا الترويج للنزعة القبلية وتشجيع القبائل على عدم الالتزام بالقانون. ويحدث ذلك في وقت بدأت فيه أعداد متزايدة من أبناء القبائل في ممارسة العديد من أشكال النشاط الحديث. كما أخذ نشاط البعض منهم يتضخم ويتسع بمعدلات مرتفعة. وأصبحوا من كبار رجال الأعمال عن طريق استغلال إمكانات الدولة. ومن الممكن أن تخف حدة التناقض بين النزعة القبلية ومفهوم المواطنة والمساواة أمام القانون في حالة توفر ما يلي على سبيل المثال وليس الحصر:

١ – الاهتمام الجاد بتنمية وتطوير المناطق القبلية وتزويدها بالخدمات خاصة مياه الشرب والمراكز الصحية والمدارس.

٢ – توقف بعض القوي بما في ذلك أجهزة الدولة عن استغلال الانتماءات القبلية لخلق حالة من عدم الاستقرار.

٣ – إحداث تنمية شاملة ومتوازنة في كافة المناطق.

٤ – توفير الأمن وتطبيق مبدأ المواطنة المتساوية.

تم من قبل إقرار مبدأ المواطنة المتساوية في دستور الوحدة اليمنية. غير أنه حدث تراجع عن ذلك نتيجة التعديلات الدستورية التي حدثت بعد حرب ١٩٩٤ حيث ألغت تلك التعديلات المادة ٢٧ التي كانت تقر المساواة بين المواطنين. وكانت تلك المادة تقول "المواطنون جميعهم سواسية أمام القانون وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة". وكان إلغاء هذه المادة يعني ترك المجال مفتوحا أمام نزعات عدم الالتزام بالقانون وأمام التوجهات الرامية إلي عدم تطبيق مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات

علاوة علي إفساح المجال للتوجهات القبلية التي تريد أن تفرض على الجماعات الاجتماعية الأخرى في المجتمع أن تعترف القبائل بحقوق وممارسات لم ينص عليها القانون.

٢ ـ إطار معرفي وتاريخي:

١/٢ ـ عوامل استمرار القبلية في بعض المناطق:

تتركز الانتماءات القلبية الموجودة الآن في بعض لجزاء اليمن في النواحي الأكثر عزلة، والأكثر فقرا، والأقل كثافة سكانية. كما أن معدلات الأمطار في تلك النواحي منخفضة، وإنتاجية أراضيها أضعف مقارنة ببقية مناطق اليمن. وعلاوة على ذلك فإن معدلات الأمية في تلك الجهات أكثر ارتفاعا. فهي لم تعرف التعليم إلا في السنوات الأخيرة. ولا توجد فرصة حقيقية لتعليم البنات. ومن المثير للانتباه أن أصحاب السلطة العليا في الدولة ينتمون إلي مناطق قبلية. وبشكل عام اتسمت المناطق التي استمرت فيها الأوضاع القبلية حتى وقتنا الراهن عادة بضعف الموارد وندرة الفائض الاقتصادي. وكانت هذه الأوضاع من الأسباب الرئيسية التي أدت إلى قيام علاقة وثيقة بين القبائل والإمامة. وقد قامت هذه العلاقة على الرغم من التناقض المفترض بين الطرفين. فإن الإمامة تريد حكما مركزيا بينما تنطوي النزعة القبلية على رفض كل حكم مركزي. ولكن حدثت مصالحة بين الجانبين استنادا إلى اعتبارات عملية في المحل الأول. وأدت هذه المصالحة على الصعيد العملي إلى اعتماد الإمامة على القبائل في فرض سلطتها. كما أن القبائل استفادت بدورها من خلال مشاركتها في الحروب والنزاعات الدائمة التي كانت تخوضها الإمامة. فقد وفرت الحروب والنزاعات بين الأسر حول منصب الإمامة فرصة للقبائل للحصول على الغنائم. ويشير التاريخ الواقعي إلى أن الغنائم التي تحصل عليها القبائل أثناء الحروب تعتبر وسيلة أساسية لتعويض النقص في الموارد. وقد شهدت الحرب الأهلية في عام ١٩٩٤ هذه الممارسات حيث تم نهب مدينتي عدن والمكلا.

٢/٢ – أسباب بروز السمات القبلية على السطح:

أوضحنا من قبل أن أغلبية سكان اليمن لا ينتمون إلى قبائل وأن السكان الذين ينتمون إلى قبائل يشكلون أقلية بين سكان البلاد. ويتركز هؤلاء في المناطق المحيطة بالعاصمة صنعاء وشمالها ونواحي أخرى مثل مارب والجوف. وغني عن القول بأن بعض الأحداث التي تجري بين الحين والآخر تجعل الأوضاع في اليمن تبدو على غير حقيقتها. وعلى سبيل المثال تفضي بعض التطورات إلى أن تبدو الأوضاع القبلية وكأنها سمات عامة سائدة في كافة أرجاء اليمن. ويعود هذا المظهر الخادع إلى عدة عوامل. ومن أبرزها ضعف الدولة واعتمادها على القبائل لتقوية وضعها في مواجهة حركات المعارضة. وكان نهج الاعتماد على القبائل سياسة ثابتة في اليمن الشمالي قبل الوحدة. ومثال ذلك استخدام القبائل والجماعات الإسلامية في الحرب ضد الجبهة بالمناطق الوسطي في بداية ثمانينات القرن العشرين. كما تم إتباع هذا الأسلوب أثناء الحرب الأهلية عام١٩٩٤ حسبما أشرنا من قبل.

وعلاوة على ذلك فإن الفهم الخاطئ للأوضاع في اليمن ينبع من قيام الدولة ذاتها بالمبالغة في حجم القبيلة ودورها. ويعود أيضا إلى وجود تداخل القبيلة مع أجهزة الدولة. وفي نفس الوقت لا يدرك بعض الباحثين المعنيين بالمجتمع اليمني المعاني الحقيقية لكلمة "شيخ". وعلى سبيل المثال فإن مصطلح "الشيخ" يتم استخدامه في مختلف مناطق اليمن، لكنه لا يشير إلى مشايخ القبائل وحدهم. فهو يستخدم أيضا بمعاني ليست لها صلة بالانتماءات القبلية.

٣ – اختلاف معني كلمة شيخ باختلاف المناطق:

ينبغي توضيح أن تعبير "شيخ" يستخدم في اليمن بثلاث معاني مختلفة حسب اختلاف المناطق. وتشير كلمة "شيخ" في المناطق القبلية إلى شيخ القبيلة على وجه التحديد. ويتركز هؤلاء الشيوخ في ال...

الشمالية مثل محافظة صنعاء وذمار وحجة وصعدة وفي المناطق الشرقية الشمالية مثل مارب والجوف. ويتسم معظم هذه الجهات بضعف الكثافة السكانية. فإن سكان محافظة مارب يبلغون ١٨٣ ألف نسمة فقط، أي ما يمثل ١،٢٥ % فقط من مجموع سكان اليمن البالغ عددهم ١٥٨٣١٧٥٧ نسمة طبقا لتعداد ١٩٩٤. كما تبلغ نسبة سكان محافظة الجوف ١،١٦ %، ومحافظة صعدة ٣،٣٠ %، ومحافظة ذمار ٦,٧٣%، ومحافظة حجة ٨،٤٩ %. أما سكان محافظة صنعاء فتبلغ نسبتهم ١٢،٦٩%. وتصل نسبة إجمالي سكان كافة هذه المحافظات القبلية إلى حوالي ٣٣% من مجموع سكان اليمن.

وتستخدم كلمة شيخ في بعض المناطق التي لا تسيطر فيها العلاقات القبلية مثل محافظة تعز ومحافظتي إب والحديدة بدرجة أو أخرى، للإشارة إلى رئيس وحدة إدارية أو إلى مالك الأراضي، أي أن هذا المصطلح لا يرتبط في تلك المناطق بالانتماءات القبلية. وهو ما جعل أحد الباحثين يسمي الشيوخ في تلك المناطق بشيوخ الأراضي تمييزا لهم عن شيوخ القبائل. لكن هذه التفرقة يتجاهلها معظم الباحثين الغربيين واليمنيين على السواء. وتتميز المحافظات التي لا تشير فيها كلمة شيخ عادة إلى انتماءات قبلية بأنها أكثر مناطق البلاد إنتاجا للثروة الزراعية. كما تتميز تعز والحديدة بأنها من أهم المراكز التجارية والصناعية في البلاد. وتتميز المحافظات الثلاث، أي تعز والحديدة وإب بوجود كثافة سكانية مرتفعة. ويمثل مجموع سكانها حوالي ٣٧ % من مجموع سكان اليمن. فإن سكان تعز يمثلون ١٣،٩٠ % من مجموع سكان البلاد بينما يشكل سكان إب ١٢،١٥% والحديدة ١٠،٦٨%. كما تشكل هذه المحافظات الثلاث مع محافظة حضرموت ٤٢% من مجموع سكان اليمن. وتجدر الإشارة إلى أن سكان مدينتي صنعاء وعدن يبلغون مليون وسبعمائة ألف نسمة أي ما يمثل ١٠،٥٨%من السكان. ويعني ذلك أن ٥٢،٤٨ % من سكان اليمن يقيمون في مدينتي عدن وصنعاء وفي المحافظات الأربع المشار إليها آنفا. وتجدر

الإشارة إلى أن النسبة الأكبر من المدن في اليمن توجد في المناطق المشار إليها آنفا خاصة محافظتي الحديدة وحضرموت. وعلاوة على ذلك فإن النسبة الأكبر من ثروة البلاد المادية تأتي من هذه المحافظات الأربع، أي حضرموت وتعز والحديدة وإب. كما تنتمي نسبة كبيرة من الموارد البشرية المؤهلة إلي محافظتي تعز وحضرموت. ويوجد المعنى الثالث لكلمة شيخ في حضرموت حيث تشير كلمة الشيخ إلى رجل الدين. ويعني ذلك أنه من الضروري التفرقة بين شيوخ القبائل وشيوخ الأراضي ورجال الدين علي الرغم من أن جميع الذين ينتمون إلى الفئات الثلاث يطلق عليهم كلمة شيخ. وإذا لم نضع هذه التفرقة في الاعتبار لن نفهم الواقع على حقيقته. وكثيرا ما يفضي تجاهل هذا الوضع إلى التوهم بأن القبلية تسود في اليمن.

٤ – تطورات اجتماعية تاريخية:

يمكننا الآن أن نطرح التساؤلات التالية: ما هي التطورات التي أفضت إلى انحسار الوضع القبلي من مناطق شاسعة في اليمن؟ وكيف ظهرت الشخصية اليمنية الحضرية غير القبلية؟ لقد تناولنا بعض جوانب هذا الموضوع عند الحديث عن عدن ودورها في الفصل الخاص بالأدب والوعي بالتاريخ الاجتماعي. وسنتعرض هنا إلى بعض التطورات المرتبطة بالهجرة التي أسهمت في انحسار الوجود القبلي وأدت إلى ظهور شخصية يمنية غير قبلية. ونعني بتلك التطورات تأثيرات حركة الهجرة الداخلية والخارجية لليمنيين في العصر الحديث على البنية القبلية. وينبغي أن نشير أولا إلي العوامل التي أدت بروز الهجرة إلى الخارج واتساع نطاق التحركات السكانية.

ظهرت هجرة اليمنيين الحديثة إلى الخارج نتيجة وجود تناقض بين الموارد والسكان في ظل أوضاع لم تنفصل فيها المدينة عن الريف ولم تسمح بتراكم الفائض الاقتصادي. كما أن الفائض الذي كان يأتي من حصيلة احتكار إنتاج اليمن للبن وتصديره على امتداد أكثر من

قرنين قد جرى تبديده. فقد كانت الأوضاع السائدة في اليمن تفضي إلى تبديد الفائض المتاح. وعلاوة على ذلك فقد اتسم الفائض بالندرة في بعض الأحيان في بعض المناطق. وترجع بعض أسباب انخفاض مستوى الفائض إلى نظام الزراعة الموسمية الذي يعتمد على الأمطار دون أن يتم تطوير وسائل الري وعدم تطوير بنية الأساس في مجال الزراعة. لذلك ظلت الزراعة الموسمية هي الطابع السائد في اليمن. وهو ما يعني وجود عمالة فائضة في الريف في فترات طويلة من العام. وعلاوة على ذلك كان نمط التوزيع السكاني الذي يتسم بالتشتت أحد العوامل التي عرقلت التطور وأعاقت ظهور الحضر. ولا يزال هذا التشتت السكاني يشكل حتى الآن أحد المعوقات الرئيسية للتنمية. فإن أبرز ما يتميز به نمط التوزيع السكاني هو تشتت السكان وبعثرتهم في عدد كبير من المحلات والقرى والتجمعات السكانية المختلفة التي لا يقيم في كل منها سوى أعدادا ضئيلة من السكان. وهو ما أشرنا إليه في الفصل الخاص بالبنية الاجتماعية. ويوجد في اليمن حسب تقديراتنا الخاصة ما يصل إلى ٦٦٦٠٥ تجمعا سكنيا من بينها ٥٢٧٣٤ تجمعا في المحافظات الشمالية التي كانت تشكل اليمن الشمالي سابقا. كما يوجد ١٣٨٧١ تجمعا سكنيا في المحافظات الجنوبية والشرقية التي كانت تشكل اليمن الجنوبي سابقا. لقد كان تطور الحضر بطيئا، ولم تكن توجد في اليمن أي مدن بمعني الكلمة سوى مدينة عدن. وكانت المدن اليمنية الأخري بالرغم من شهرتها تنتمي إلى القرون الوسطى وليس إلى العصر الحديث.

ولا جدال في أن تطور الحضر هو الذي يمكن أن يستوعب البطالة المقنعة في الريف. ونتيجة لتلك الأوضاع أصبحت الهجرة إلى الخارج واسعة النطاق. ويمكن القول أن البنية الاجتماعية في اليمن انطوت على بعض العوامل التي أسهمت في أن تصبح الهجرة الخارجية أوسع نطاقا من التحركات السكانية الداخلية، أي أوسع نطاقا من الهجرة الداخلية. كما تولد عن تلك البنية عوامل تبديد

الفائض الاقتصادي في ظل صراعات قبليــة ودولــة ضــعيفة وأمــان مفقــود. ولم يتوقف الأمر عند ذلك الحد. فقد أفرزت البنية الاجتماعية أيضا بعض العوامل التي أفضت إلى تدهور الإنتاج الزراعــي والصناعات الحرفية. وكانت محصلة كل ذلك زيادة حدة التنــاقض بين الموارد والسكان. وهو ما جعل من الهجــرة الخارجيــة بمثابــة الحل العاجل لهذا التناقض. وخلقت التحركات الاستعمارية في شرق أفريقيا والقرن الأفريقي على الشاطئ المقابل للبحر الأحمر وخليج عدن خلال العقدين الأخيرين من القرن التاسع عشر فرصا لكي يتدفق المهــاجرون اليمنيون إلى تلك الجهات. وفي النهاية أصبح ذلــك "الحــل" بمثابــة مؤسسة أو نظام يشبه الحلقة المفرغة. ويبدأ أحد أطراف هذه الحلقــة بتخلف تقسيم العمل داخل اليمن بينما يتمثل الطرف الآخــر في حرمان البلاد من نسبة كبيرة من قوة العمل بسبب النزوح للعمل فــي الخارج. وقد ترتب على ذلك تدهــور الإنتاج في قطاع الزراعــــة بدرجــة أو أخرى. ومن أمثلة ذلك تناقص المساحة المزروعــة بالحبوب وتدهــور زراعة محاصيل نقدية هامة مثل القطن والبن.

٥ – تغيرات اجتماعية:

٥/١ – تطور تقسيم العمل:

أسفرت عملية الهجرة إلى عدن وإلى خارج اليمن عن انفصــال نسبة من السكان عن الزراعة والعمــل الزراعــي نتيجــة لتحركــات سكانية واسعة النطاق حسبما أوضحنا في موضع آخر. كما نشأت عــن العمليات الاجتماعية المرتبطة بتلك التحركات السكانية مهــن وأعمــال جديدة، وظهر بدرجة أو أخرى تنوع في أشكال النشاط الاقتصادي. وقد أتاح الانفصال عن الزراعة المترتب على الهجرة فرصة التحرك رأسيا لبعض الجماعات. فقد أتاحت الهجرة لبعض الجماعــات الهامشــية أن تخرج من نطاق المهن التقليدية التي كانت تمارسها بحكم المولد. وهــي مهن تفرض عليها أن تظل في قاع سلم التدرج الاجتماعي. ولهذا نقــول

أن الهجرة أدت إلى حدوث "شرخ في الجمود الذي كان يفرض القيود على بعض الفئات حتى لا تتجاوز حركتها دائرة معينة" (أحمد القصير، شرخ في بنية الوهم: الهجرة والتحول في اليمن، ص ٢٣٤). وعلاوة على ذلك فإن عملية الانفصال عن العمل الزراعي شملت أيضا نسبة من أبناء القبائل. وقد وفرت الهجرة لهؤلاء فرصة للتحرك الرأسي والانتقال من شريحة اجتماعية إلى أخرى. ويشير ذلك إلى تطور في مستوى تقسيم العمل وإلى درجة من درجات التغير الاجتماعي.

٥/٢ – ضعف البنية القبلية:

شملت التغيرات أبناء المناطق غير القبلية والقبلية على السواء. فمن المعروف أن أبناء القبائل يرفضون عادة ممارسة الأعمال التي تتعلق بخدمة الآخرين. لكن هجرتهم إلى الخارج جعلتهم يقبلون القيام بهذه الأعمال. وأسهم ذلك في إحداث بعض التغيرات في نسق القيم عند بعض أبناء القبائل. كما أن هجرة هؤلاء سواء إلى مدينة عدن أو إلى الخارج أدت إلى تغير آخر يتمثل في الاعتراف بالآخر كنظير أو كرئيس في العمل. وفي النهاية تعرضت البنية القبلية إلى الاهتزاز. وضعفت الروابط القبلية في بعض المناطق على امتداد المائة وخمسين عاما الماضية. وقد أسهمت عوامل أخري في إضعاف الانتماءات القبلية. ويبرز بين تلك العوامل التطورات التي حدثت في جنوب اليمن بعد حصوله علي الاستقلال عام ١٩٦٧. كانت عدن هي بؤرة التطورات الجديدة. ويمكن القول إضافة لما أوضحناه في الفصل الخاص بالأدب والوعي بالتاريخ الاجتماعي بأنه قد نشأت "في عدن دون غيرها التنظيمات المدنية الحديثة. وظهرت واضحة منذ نهاية الثلاثينات محاولة تأسيس النقابات للدفاع عن حقوق المدنيين اليمنيين في عدن، رغم استباق الاستعمار بسن قوانين تحول دون ذلك. الإدارة المدنية الحديثة ونشوء المؤسسات المدنية والمصالح، قد خلق في جزء من بلادنا مجتمعا مدنيا تجاوز القبلية أولا، ودعا إلى تأسيس تنظيمات

نقابية وسياسية للدفاع عن مصالح الناس، بما في ذلك الدعوة إلى تحرير البلاد من صانعي الإدارة الحديثة" (عمر الجاوي، التعرف على المجتمع المدني، مجلة المجتمع المدني، المعهد اليمني لتنمية الديمقراطية، العدد الأول والثاني، يناير – يوليو ١٩٩٥).

٦ – خاتمة:

أصبحت عدن خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر مركزا يصل اليمن بالعالم الخارجي ومصدراً يعرف اليمنيون من خلاله ذلك العالم. وتحولت هذه المدينة إلى مركز يتجمع فيه أبناء مختلف مناطق اليمن لينصهر الجميع في كيان اجتماعي ثقافي يتسم بالطابع الحضري. وترتب علي تنوع أشكال النشاط الاقتصادي لهؤلاء ظهور شرائح اجتماعية جديدة من بينها تجار وعمال خاصة عمال الميناء. وفي القرى اليمنية أخذ السكان يعرفون شيئا عن العالم الخارجي نتيجة الصلة التي خلقها تواجد أهاليهم وأقاربهم في عدن أو في الخارج.. غير أن الأمر الأكثر أهمية هو أن هذه المدينة ألغت بالفعل جدار العزلة بين مختلف مناطق اليمن. فقد كانت بؤرة التفاعل الاجتماعي بين أبناء تلك المناطق، وأتاحت فرصة الحراك الاجتماعي الأفقي والرأسي. كما أن معظم الذين عادوا من بلاد المهجر قد استقروا في المدن اليمنية ولم يعودوا للإقامة في قراهم الأصلية. وانخرط هؤلاء في نشاط اقتصادي جديد بعيدا عن الزراعة وبعيدا عن مجتمعاتهم القروية. وهذا ما يدفعنا إلى القول بأن الهجرة الداخلية والخارجية قد أسهمت في إضعاف البنية القبلية في اليمن. وبشكل عام شكلت هذه العمليات في مجموعها تحولا في التاريخ الاجتماعي.

الفصل الرابع

مؤتمر الطلاب اليمنيين
الدائم بمصر ووحدة اليمن

١- مقدمة:

يتناول هذا الفصل الحركة الطلابية اليمنية بمصر التي ظهرت مع بداية النصف الأول من القرن العشرين وكانت تعبيرا عن دخول اليمن مرحلة جديدة. وقد ضمت تلك الحركة أبناء كافة مناطق اليمن، ودعت إلى الوحدة اليمنية، وناهضت كل دعوة تتناقض مع هذا التوجه. كانت الحركة الطلابية اليمنية بمصر هي أول من أكد في العصر الحديث على "قضية وحدة الشعب اليمني ووحدة الأراضي اليمنية". وهو ما يعني أن فكر تلك الحركة قد اتسم بالعمق. كما انطوى على نظرة استشراف تتسم ببعد النظر حول مستقبل اليمن. فمنذ حوالي نصف قرن وقف الطلاب اليمنيون بالقاهرة ضد كل ما يهدد "قضية الشعب اليمني الواحدة في كفاحه ضد الاستبداد والاستعمار من أجل الوحدة والتحرر الوطني". لقد شهد عام ١٩٥٦ تطورا هاما في مجال البناء التنظيمي لتلك الحركة وفي مجال توجهاتها الفكرية. وتجسد ذلك في انعقاد مؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر وتشكيل المؤتمر لجنة تنفيذية لمتابعة تنفيذ قراراته. ولا جدال في أن قيام جامعة عدن عام ٢٠٠١ بعقد ندوة حول "وحدة الأرض والإنسان في اليمن عبر التاريخ" التي شاركت فيها بدراسة عن ذلك المؤتمر إنما ينطوي على تقدير للذين كانوا أول من طرح تلك الأفكار حول وحدة الشعب اليمني والأراضي اليمنية في العصر الحديث.

كان الطلاب اليمنيون يتواجدون في مصر في شكل بعثات تعليمية بدءا من نهاية أربعينات القرن العشرين. وسرعان ما أصبح ذلك التواجد يشكل تجمعا له تأثيره الفعال على الحركة الوطنية اليمنية. ومن المؤسف أن تلك القضايا لا تلقى اهتمام الباحثين على الرغم من أهميتها على كل من الصعيد السياسي، والتاريخي، والثقافي، والفكري. وسوف نتناول هنا نشاط تلك الحركة والمفهوم الذي طرحته حول "الوطن الواحد" و"الوحدة اليمنية" وحول "اليمن الطبيعي" أو "اليمن الطبيعية"

حسب التعبير الذي استخدمته الحـــركة الطلابية. ومن ثم فإننا سنتناول فكر تلك الحركة وممارستها العملية التي توافقت بشـــكل واضـــح مـــع منطلقاتها الفكرية خاصة فيما يتعلق بتأكيد مؤتمر الطـــلاب الدائم على "قضية وحدة الشعب اليمني ووحدة الأراضي اليمنية" حسبما أشرنا من قبل. كما يشمل التناول بعض أوجه الثقافة التـــي صـــاغها أبنـــاء تلك الحركة.

٢ – البنية المؤسسية للحركة الطلابية:

٢/١ – رابطة الطلاب اليمنيين (التنظيم النقابي للحركة):

تشكلت البنية التنظيمية للحركة الطلابية اليمنية بمصر من شكلين رئيسيين: الأول عبارة عن تنظيم نقابي لرعاية مصالح الطلاب واتخـذ شكل "رابطة الطلاب اليمنيين". وإلى جانب ذلك كـــان هنـــاك الهيكـل السياسي للحركة المتمثل في "مؤتمر الطلاب اليمنيين الـــدائم" و "لجنـة تنفيذية" لمتابعة النشاط وتنفيذ القرارات. وظهرت الدعوة إلـــى تأســيس الرابطة لأول مرة بين الطـــلاب اليمنيين في حلـــوان عام ١٩٥٢ حيث تركز الطلاب اليمنيون في مصر. وكان أصحاب هذه الدعـــوة مجموعة ضمت ابراهيم صادق، وخالد فضل منصور، وطاهر رجـــب، وعبـده عثمان محمد. وقد قام هؤلاء الأربعة بالجهد الطليعي في عملية تأســيس الحركة الطلابية اليمنية في مصر ثم انضم إليهم آخـــرون. وبناء علـــى دعوة مجموعة الأربعة انعقد اجتماع في ١٩٥٢ في دار البعثـــة اليمنيـــة في ١٨ بشارع رستم بمدينة حلوان بضواحي القاهرة لمناقشـــة تأســيس رابطة للطلاب. غير أن ذلك الاجتماع لم ينجح ولم يتم تأسيس الرابطـة في ذلك الحين. ويعود عدم النجاح إلى عدم نضج الفكرة وإلى ما ترتـب على الزوبعة التي نشبت بسبب إعلان عبد الله الكرشمي في الاجتمـاع بأن اليمني هو من يدفع الضرائب للإمام.

كان ابراهيم صادق هو الوحيد في مجموعة الأربعة الذي ينتمـي إلى البعثة الطلابية المحولة من لبنان إلى القـــاهرة. أما خالـد فضـل

منصور فكان ضمن بعثة الحج الحكومية. وكان عبده عثمان محمد قد جاء إلى مصر لينضم إلى بعثة المملكة المتوكلية المنقولة من لبنان. كما كان طاهر أحمد رجب قد وصل إلى مصر عام ١٩٤٧ مع شقيقه عبد الله للدراسة بالمرحلة الابتدائية على حساب والدهما ومعهما محمد عمر صبري، وحصل الثلاثة على منحة من الحكومة المصرية. وبعد حصولهم على الشهادة الابتدائية من إحدى مدارس القاهرة انتقلوا إلى مدرسة حلوان الثانوية بمنحة مصرية أيضا. وبعد وفاة والد طاهر في ١٩٤٩ انضمت هذه المجموعة إلى بعثة الطلاب اليمنيين بعد توسط أقاربهم عند الإمام. ومن ثم تركوا القسم الداخلي بمدرسة حلوان وانتقلوا للإقامة في مقر البعثة اليمنية بحلوان، واستمروا يدرسون في نفس المدرسة.

كان في حلوان ثلاث بعثات طلابية يمنية: الأولى من المملكة المتوكلية. وضمت بعض الطلاب الذين كانوا يدرسون على حسابهم الخاص أو على حساب الحكومة المصرية. وانضم جميع هؤلاء فيما بعد إلى البعثة الطلابية للمملكة المتوكلية التي تأسست في حلوان في أعقاب وصول بعثة الأربعين طالبا الذين كانوا في لبنان منذ ١٩٤٧. فقد تم تحويل هؤلاء إلى القاهرة بعد مقتل الإمام يحي في ١٩٤٨ ولجوء فضيل الورتلاني الجزائري الجنسية إلى لبنان. وكان الورتلاني قد ذهب إلي اليمن بتكليف من الاخوان المسلمين في مصر للمشاركة في الحركة ضد الإمام يحي.

وعلاوة على ذلك شملت المجموعة الطلابية التي كانت في حلوان آنذاك عددا من الطلاب جاءوا من اليمن للالتحاق بالبعثة بالإضافة إلى عدد آخر ذهب إلى مصر على حسابه الخاص وتم ضمهم إلى البعثة بناء على طلبات تقدموا بها. وتجدر الإشارة إلى أنه قد وصلت إلى القاهرة في أول يناير ١٩٤٨ بعثة صغيرة من أربعة طلاب لكنهم لم يذهبوا إلى حلوان. ففي ١ يناير ١٩٤٨ وصلت مصر بعثة من أربعة طلاب أرسلهم الإمام، إي أنهم وصلوا قبل وصول

البعثة الطلابية المحولة من لبنان. وهؤلاء الأربعة هـم: حسين ط
الحبيشي، وعبد العزيز الفتيح، وعلي عبده سيف، ومحمد عبد الله عبـ
وجاء إرسال هذه البعثة بناء على نصيحة أســاتذة مصــريين بإرسا
طلاب إلى مصر يتم اختيارهم من بين الذين يدرسون في عدن. وطلب
الإمام يحي من محمد سعيد موافي، وهو مصري كان قد انتقل من عدن
إلى تعز، بأن يقوم باختيارهم علي أن يتوفر في كـل مــنهم الشــروط
التالية:

١- أن يكون من أبناء الشمال أو من اليمن حسب التعبير الشائع آنذاك،
٢ - أن يكون حسن الخلق ومن المتفوقين.

وتم اختيار عشرة طلاب قطعوا شوطا في الدراسة، لكن لم يسافر
من بينهم في ذلك الحين سوى أربعة فقط. وذهب اثنان منهم إلي طنطـ
واثنان إلى المنصورة.

أما محمد أنعم غالب الذي ينتمي إلى نفس جيل هــذه المجموعـ
فقد ذهب إلى مصر في سبتمبر ١٩٤٨ للدارسة علــى حســاب والـد
وسافر معه عبد الغني على ومحمد قائد سيف. وذهبوا في البدايــة إلـى
بني سويف ثم انتقلوا إلى حلوان وانضموا إلى البعثة. وجــاء وصــولهم
إلى مصر قبل انتقال بعثة الأربعين مــن لبنــان إلــى القــاهرة. ومـن
المفارقات أن هؤلاء الثلاثة أصبحوا من أبرز وزراء اليمن بعــد ثــورة
سبتمبر ١٩٦٢.. وقد شكل طلاب المجموعة التي انتقلت مــن مــدارس
المقاصد الحميدة في صيــدا وطرابلس بلبنــان الأغلبية بــين الطــلاب
اليمنيين المتواجدين آنذاك في مدينة حلوان بضــواحي القــاهرة. ولكـن
سرعان ما أخذ الطلاب اليمنيون يتدفقون إلى تلك الضاحية. وهــو مـا
أدى إلى تضاعف عدد طلاب البعثة عدة مرات في فترة وجيزة. وتجدر
الإشــارة إلى أن عددا من أعضاء بعثة الأربعين قد اتجــه بعــد إنهــاء
الدراسة الثانوية إلى الالتحاق بالكلية الحربيــة فــي مصــر. وضــمت
المجموعة المحولة من لبنان كلا من:

ابراهيم صادق، أحمد قائد بركات، أحمد الطل، أحمــد المحنــي،

أحمد مفرح، حسن علي السقاف، حسن مكي، حسين صلاح الدين، صالح الجمالي، طاهر الكلالي، عبد الرؤوف رافع، عبد الكريم المقحفي، عبد اللطيف ضيف الله، عبد الله جزيلان، عبد الله الكرشمي، علي الحبوري، علي أحمد الخضر، علي السقاف، علي سيف الخولاني، علي الأبيض، علي أحمد العيني، علي الكهالي، علي المطري، علي محمد عبده، محسن السري، محسن العيني، محمد خشافة، محمد زبارة، محمد عبدالعزيز سلام، محمد عبد المغني، محمد مانع، محمد قائع، محمد الرعدي، محمد الماخذي، محمد الأهنومي، محمد الوجيه الجنيد، هاشم الحوثي، هزاع بجاش، يحي جغمان، ويحي الديلمي. وكان مدير البعثة هو يحي المضواحي بينما كان علي الآنسي مديرها المساعد. ومن بين الذين انضموا إلي البعثة في حلوان فيما بعد: سليمان حسن، وعبده عثمان محمد، ومحمد عبد الوهاب جباري وشقيقه عبد الله، ومحمد طه الوشلي، وفؤاد قائد محمد، ومحمد عبد الله العصار. وأدي تأسيس دار البعثة اليمنية لإقامة الطلاب إلى تحويل مدينة حلوان إلى مركز تجمع رئيسي للطلاب اليمنيين. وأخذ الوافدون الجدد ينضمون إلى تلك الدار.

وكانت البعثة الطلابية الحكومية الثانية من لحج وصلت القاهرة عام ١٩٤٨. وتشكلت من خمس طلاب كانوا جميعا في حلوان. وهم: أحمد سعيد صدقة، وخالد فضل منصور، وصالح حرصي فرج، وفضل حسين عنبول، وناصر عامر. وبعد فترة انضم إليهم عبد الله أحمد شهاب، وفيصل عبد اللطيف الشعبي.

وجاءت البعثة الثالثة من حضرموت واستقرت في حلوان أيضا. وتشكلت من: أحمد عمر بن سلمان، وصالح بن همام، وعبد الله سالم باعباد، وعمر بارحيم. أما البعثات الأهلية فلم يتواجد منها في القاهرة في ذلك الحين سوي بعثة نادي الأغابرة الأولى في عام ١٩٥١، وهي من ثلاثة طلاب فقط. وضمت هذه البعثة: أحمد محمد ثابت، وعلي عبد الحق، ومحمد قائد محمد. واستقروا في حلوان أيضا. وأرسل

نادي الأغابرة بعد ذلك بعثتين في عام ١٩٥٣ قبل شهور من سفر بعثة الاتحاد اليمني. وضمت واحدة الشاعر أحمد الجابري والراحل عبد الله عبد الجبار راشد بينما ضمت الثانية فؤاد قائد محمد بمفرده.

أما بعثة الاتحاد اليمني المكونة من عدد أكبر فلم تصل إلى القاهرة إلا بعد قيام ثورة ٢٣ يوليو١٩٥٢ في مصر بأكثر من عام. فقد وصلت في ١٩ نوفمبر١٩٥٣ على وجه التحديد. وضمت هذه البعثة كلا من: أحمد الشجني، سعيد الشيباني، عبد الوهاب عبد الباري، علي أحمد الدعيس، علي عبد الله الأغبري، فتح الأسودي، فيصل عبد المجيد الأصنج، قائد محمد ثابت، محمد غالب فارع، محمد عبد الملك أسعد، محمد نعمان القدسي، ويوسف عبد العزيز عطا. كما ضمت أيضا عبد الكريم الإرياني ومطهر الإرياني ومحمد الشهاري. لكن تاريخ وصولهم يحتاج إلى تدقيق. وقد وعدني الأخ مطهر الإرياني بتزويدي بذلك التاريخ ثم أخبرني فيما بعد بأنه لم يعثر على الأوراق التي دون بها ذلك التاريخ.

وتلي ذلك بعثة أخري للاتحاد اليمني ذهبت إلى القاهرة في أوائل عام١٩٥٤. وقد رشح نادي الشباب اللحجي طلاب هذه البعثة. وتشكلت من خمسة طلاب ينتمون إلى قرية واحدة في لحج هي قرية الوهط. وهم: أبوبكر السقاف، وعلي عيداروس السقاف، وعمر الجاوي (السقاف)، ومحمد جعفر زين السقاف، ومحمد عمر حسن اسكندر السقاف. وقد وصلوا إلى مصر في أوائل عام ١٩٥٤ عن طريق البحر. واستقر البعض منهم في الدقي بالقاهرة، كما قام البعض منهم بتأدية امتحان الشهادة الثانوية في حلوان. وقد انضم إليهم فيما بعد عبد الله حسن العالم.

وفي عام ١٩٥٤ وصلت بعثة أخرى إلى مصر. ومن أعضاء هذه البعثة: أحمد الحداد، وسلطان أحمد عمر، وعبد الرحمن علي عثمان، وعبد المجيد الزنداني، وعبدالواحد الزنداني، ومحمد حسن باجنيد. ولم تتوفر لنا بقية الأسماء. وكان عبد الله صالح عبده من بين

المرشحين لكن تم شطب اسمه. فدفع مبلغا لخزينة الإمام وسافر إلى مصر وانضم إلى البعثة. ويحتاج توزيع الطلاب على مختلف المناطق في مصر إلى دراسة خاصة. وكانت توجد في مدينة بني سويف على سبيل المثال بعثة طلابية يمنية أطلق عليها الطلاب اسم "بعثة أبناء المشايخ والأمراء".

وفي فترة لاحقة أرسلت رابطة أبناء الجنوب بعثات دراسية إلى القاهرة. ويشير إلي ذلك البيان الصادر عن الرابطة تحت عنوان "البعثة الدراسية لعام ١٩٥٧" المنشور في العدد رقم ٧٢ من صحيفة الفجر الصادرة في عدن بتاريخ ١٩ أغسطس ١٩٥٧. وجاء في ذلك البيان ما يلي: يسر رابطة أبناء الجنوب أن تعلن عن قبولها للأسماء التالية في بعثتها الدراسية إلى مصر لعام ١٩٥٧:

١ - طلبة يحصلون على منحة كاملة: محمد عمر منصر "حضرموت"، عبد السلام خليل سلمان "عدن"؛ أبوبكر باذيب "حضرموت"، محمد عمر بلجون "عدن"، عمر أحمد باقفيه "حضرموت".

٢ - طلبة سيحصلون على منحة جزئية: محمد عبيد محمد "اليمن"، صالح عبد الحبشي"حضرموت"، عبده سالم صالح "لحج"، بدر ناصر عوذلي "العواذل"، سلطان أمين قرشي "اليمن"، هود حسن الزبيدي "أبين"، حسن علي بن يحي"حضرموت"، حسن حمزة محمد ناصر"عدن"، علي محمد زريقي"عدن"، عبد اللطيف عبده على "عدن".

٣ - طلبة سيدرسون على نفقتهم الخاصة تحت إشراف الرابطة: عبد الرحيم محمد عثمان"اليمن"، حسين عبد العزيز هايل "اليمن"، محمد بن عمر بن سهل "حضرموت"، حسن عبده باهارون"حضرموت"، أحمد غالب عفيفي "يافع"، عبد الجليل عبد القادر الرعدي "اليمن"، بدر سالمين باسنيد "عدن".

احتاج تأسيس رابطة تجمع كل أبناء اليمن الطبيعي، بعد فشل محاولة تأسيسها في عام ١٩٥٢ بحلوان إلى مرور فترة من الوقت ودرجة أعلى من النضج. وقد نجحت عملية التأسيس بالفعل في ١٩٥٦

بعد أن تبلورت فكرتها على نحو أفضل، وبعد أن نضجت المواقـ
والتصورات وبعد حدوث التفاعل بين الطلاب. كما ازدادت خبر
أصحاب الدعوة للرابطة عن طريق مشاركتهم في النشاط السيا
كأعضاء في الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني المعروفة بلس
'حدتو'. ونتيجة للتطورات الجديدة نجحت عملية تأسيس الرابط
وانضم إليها جميع الطلاب اليمنيين في مصر من كافة التوجهات ومن
كافة المناطق الجغرافية في اليمن. وكان الراحل محمد عمر حسـ
اسكندر السقاف هو أول رئيس لتلك الرابطة. وضم مجلس إدار
الرابطة في أول تشكيل لها عبد الله المقطري، وعبد الله الكرشمي
وفؤاد قائد محمد، ومحمد أنعم غالب، ومحمد علي الشهاري.

يبرز بين الذين قاموا بجهود بارزة لنشر فكرة الرابطة وتأسيسها
كل من: أبوبكر السقاف، وأحمد الشجني، وخالد فضل منصور، وسعيد
الشيباني، وسليمان حسن، وطاهر رجب، وعبده عثمان محمد، وعبد
الغني علي، وعبد الله العالم، وعبد الله شهاب، وعبد الله صالح
عبده، وعبد الله عبد الوهاب جباري، وعبد القوي العبسي، وعمر
الجاوي، ومحمد أحمد عبد الولي، ومحمد عبد الله العصار، ومحمد
عبد الله باسلامة وآخرون. وتولت الرابطة آنذاك المفاوضات حول
مشاكل الطلاب ومن بينها أوضاع الذين وصلوا إلى مصر بدون منح
على أمل الالتحاق بالبعثة بالقاهرة. وكان ذلك من أسباب اعتصام
الطلاب بالسفارة في ٧ أغسطس ١٩٥٦. وأصبحت الرابطة في واقع
الأمر بمثابة مدرسة حصل من خلالها الطلاب اليمنيون على خبرة
بمؤسسات المجتمع المدني وإدارتها. كما مارسوا من خلالها أيضا
تجربة العمل الديمقراطي ورعاية مصالحهم والدفاع عنها.

٢/٢ – الهيكل السياسي للحركة:

١/٢/٢ – مؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر ١٩٥٦:

أسهمت الحركة الطلابية اليمنية في مصر بدور يتسم بالريادة

فيما يتعلق بقضية الوحدة اليمنية. فقد طرحت تلك الحركة مفهوم الوطن الواحد ووحدة التراب اليمني. وكانت أول حركة سياسية يمنية تضم جميع أبناء "اليمن الطبيعي"، كما أكدت وتمسكت "بأن اليمن الطبيعية كل لا يتجزأ وقضيتها واحدة ذات كفاح واحد في سبيل التحرر والوحدة الوطنية الشاملة" (من قرارات مؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر عام ١٩٥٦).

كانت التنظيمات السياسية اليمنية تعمل، في ذلك الوقت، في إطار واقع يقوم على تجزئة البلاد وتقطيعها ما بين الاستعمار والإمارات في الجنوب والإمامة في الشمال. غير أن الحركة الطلابية اليمنية تجاوزت، منذ نشأتها، هذا الواقع على مستوى كل من الفكر والممارسة. ويعتبر انعقاد مؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر في٢٣ يوليو ١٩٥٦ وتشكيله لجنة تنفيذية مرحلة بارزة من مراحل تطور الحركة الطلابية اليمنية بوصفها أحد الفصائل الأساسية التي تسعى إلى يمن جديد تتحقق فيه وحدة تراب الوطن بعد التخلص من الحكم الاستبدادي في الشمال، ومن الاستعمار في الجنوب. وقد عاش الطلاب اليمنيون في السنوات التالية لوصولهم إلى القاهرة تجارب خصبة أسهمت في صياغة وعيهم وفي تبلور فكرهم حول قضايا الوطن اليمني والوطن العربي. ففي بداية خمسينات القرن العشرين شهدت مصر - حيث يعيش الطلاب اليمنيون - تجارب كانت ذات تأثيرات بارزة على النطاق العربي. فقد عرفت مصر آنذاك تجربة ديمقراطية في ظل حكومة الوفد التي ألغت معاهدة ١٩٣٦م مع بريطانيا، وأتاحت الفرصة للكفاح المسلح ضد القوات البريطانية بمنطقة قناة السويس. وعندما تم قطع الطريق على هذه التطورات الوطنية بحريق القاهرة في يناير ١٩٥٢ سرعان ما قامت ثورة ٢٣ يوليو ١٩٥٢.

في ذلك المناخ تصاعدت المشاعر الوطنية على نحو غير مسبوق. وشملت هذه العملية الجميع. وعاش الطلاب اليمنيون تجربة تلك التطورات على امتداد ستة أعوام تقريبا. كما أسهمت أعداد ليست قليلة منهم بفاعلية في النشاط العام الذي كان يجرى في مصر وفي تلك

التطورات ذاتها. وكان ذلك من خلال انضمامهم إلي منظمة "الحركة الديموقراطية للتحرر الوطني" المصرية المعروفة باسم "حدتو". وهو ما أكسبهم معرفة ونضجا وأغنى تجربتهم. وكان قادة الحركة الطلابية اليمنية بمصر يحرصون دوما على أن يسخروا وعيهم وخبرتهم لخدمة قضية مستقبل اليمن ووحدته (أنظر: أحمد القصير، شهادة تاريخية، في: شهادات ورؤى، مركز البحوث للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق، القاهرة، ٢٠٠١).

وفي منتصف عام ١٩٥٦ عمل الطلاب على بلورة تجربتهم وتصوراتهم حول قضايا المجتمع اليمني في ضوء التطورات العربية من جانب وفي ضوء التجارب السابقة لحركة الأحرار اليمنيين والاتحاد اليمني ورابطة أبناء الجنوب من جانب آخر. وفي إطار تلك العملية انعقد في منتصف شهر يوليو ١٩٥٦ اجتماع تمهيدي لعدد من الطلاب اليمنيين في منزل محمد جباري بالدقي. وكلف الحاضرون لجنة ضمت كلا من أبوبكر السقاف، وعبد الكريم الإرياني، ومحمد عبد الوهاب جبارى بالعمل على تنظيم عقد اجتماع عام للطلاب اليمنيين بالقاهرة لمناقشة الأوضاع السياسية في كل من الشمال والجنوب. كان السقاف ينتمي ولا يزال إلي اليسار الماركسي بينما كان الإرياني آنذاك ينتمي إلي القوميين العرب لكنه سرعان ما انفصل عنهم. أما جباري فينتمي حاليا إلي حزب الإصلاح الذي تتزعمه قيادات إسلامية وأخري قبلية. وبعد موافقة رابطة الطلاب الفلسطينيين على أن ينعقد المؤتمر بمقرها حصل الطلاب على موافقة قسم الشرطة. وفي ٢٣ يوليو ١٩٥٦ انعقد المؤتمر في ظل حراسة جنود الشرطة للعمارة التي يقع بها مقر رابطة الطلاب الفلسطينيين. كما تواجد بعض الضباط المصريين في غرفة خلفية تحسبا لأي طارئ. وحضر المؤتمر مندوب عن جمال عبد الناصر، كما حضره ياسر عرفات، والشهيد صلاح خلف (أبو إياد).

٢/٢/٢ - اللجنة التنفيذية للمؤتمر:

انتخب المؤتمر لجنة تنفيذية من سبعة أشخاص لمتابعة تنفيذ قراراته. وتشكلت هذه اللجنة من أبوبكر السقاف سكرتيرا عاما وعضوية إبراهيم صادق، سعيد الشيباني، عبده عثمان محمد، محمد أنعم غالب، محمد عبد الله العصار، ومحمد عمر حسن اسكندر السقاف. ولعب طلاب آخرون أدوارا أساسية في المؤتمر وفي صياغة توجهاته العامة. وكان خالد فضل منصور أبرز هؤلاء الطلاب. وعبر تشكيل تلك اللجنة عن توجه الحركة الطلابية وإصرارها على تواصل النشاط وعدم انقطاعه. وجسدت اللجنة التنفيذية بالفعل معنى الاستمرارية التي أرادها المؤتمر. وعملت هذه اللجنة على عرض قضية الشعب اليمني في المحافل المصرية والعربية. وعبرت في ثقة عميقة ويقين راسخ بأن الوحدة اليمنية هي مستقبل اليمن. ومن ثم فإن اللجنة التنفيذية لمؤتمر الطلاب اعتبرت أن منطلق الوحدة هو السبيل الرئيسي للعمل الوطني.

وقد وضع البيان رقم واحد الصادر عن اللجنة في الخامس من أغسطس ١٩٥٦ تصورات أصبحت تشكل، في السنوات اللاحقة، جوهر طموحات الحركة الوطنية اليمنية. ويستطيع كل من يطلع على نص تلك البيان أن يصل إلى نفس هذا الرأي. فقد جاء في ذلك البيان على سبيل المثال "فقضية الشعب اليمني قضية تحرر من الاستبداد والاستعمار. والكفاح ضد الاستعمار إنما يعني استكمال الاستقلال الوطني لشعبنا مع كفاحه ضد الاستبداد من أجل امتلاك السيادة الشعبية بقيام حكومة شعبية ديموقراطية لكل اليمن" (تم نشر النص الكامل للبيان في كتاب الوحدة اليمنية الصادر عن اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين في عام ١٩٨٨). ومن الملفت للانتباه أن الطلاب حرصوا على المطالبة بقيام حكومة واحدة لكل اليمن بمجرد التحرر من الاستبداد والاستعمار.

إن ما قامت به اللجنة التنفيذية يشير إلى النطاق الواسع لتأثيرات فكر ونشاط الحركة الطلابية اليمنية في مصر. ويلاحظ أن دور الحركة الطلابية لم ينحصر في مجال الطلاب والدوائر اليمنية وحدها. وحسبما

أشار أحد أعضاء اللجنة التنفيذية فإن اتصالات اللجنة التنفيذيـة لم تكن "مقصورة على الجهات اليمنيـة والعمل الطلابي فقط، بل أيضا قامت اللجنة التنفيذية بالعديد من الاتصالات مع السياسيين العرب سـواء في مصر أو غيرها، مع رجال الصحافة والفكـر موضحة لهم من خلال اللقاءات وطرح القضايا السياسية أو عن طريق البيانـات والدراسات لقضية الشعب اليمني" (مقابلـة مع عبده عثمان محمد أجراها عبد الله الرديني مجلة الكلمة، العدد٤٨، أكتوبر ١٩٧٨).

وقد نجحت اللجنة التنفيذية في نشـر الكثيـر مـن المعلومات والحقائق عن الأوضـاع في اليمن. وتم ذلـك بالنشـر فـي الصحف المصرية مثل صحيفتي الشعب والمساء. وهما من الصحف التي أنشأتها ثورة يوليو في مصر. كما أذاعت "صوت العرب" عدة بيانات صـادرة عن الحركة الطلابية.

٣ – بعض الدلالات التاريخية لانعقاد المؤتمر:

تنطوي مسألة انعقاد المؤتمر في العيـد الثالـث لقيـام الثـورة المصرية على دلالة خاصة تشير إلى أن الثورة هـي طريـق النجاة للشعب اليمني. ويزيد من أهمية هذه الدلالة حضور مندوب عـن عبد الناصر للمؤتمـر. وعلاوة على ذلك فإن تشكيل المؤتمر لجنة تنفيذية حمل هو الآخر أكثر من مغزى. فإن تأسيس هذه اللجنة يعبر عن توجه الطلاب وإصرارهم على استمرارية نشاط مؤتمرهم وتواجده بشكل دائم كتنظيم سياسي. وقد أعطي ذلك الأمر للحـركة الطلابية ثقـلا سياسيا ظهر تأثيره المباشر على الفصائل السياسية اليمنية سواء كانت في داخل اليمن أو في خارجه. وفضلا عن ذلك فقد طرحـت الحركـة الطلابيـة اليمنية توجهات جديدة كلية تبنتها الحركة الوطنية اليمنية.

وغني عن القول بأن البيان الصادر عن "مؤتمر الطلاب اليمنيـين الدائم" قد عبر، في حد ذاته، عن دخول الحركة الوطنية اليمنية مرحلة نوعية جديـدة مقارنة بالمراحل السابقة سواء مرحلة حركـة الأحـرار

اليمنيين، أو مرحلة الاتحاد اليمني بفرعيه في عدن والقاهرة أو رابطة أبناء الجنوب في عدن والقاهرة أيضا. وينبغي التنويه هنا بأن توجهات الاتحاد اليمني في عدن اختلفت بدرجة ما عن توجهات الاتحاد اليمني في القاهرة خاصة في الفترة التي انفرد فيها الزبيرى بتوجيه سياسة الاتحاد في القاهرة. ويعود ذلك إلى عدة أسباب من بينها أن مستوى مواقف وطموحات التجار الذين كانوا يتولون مسؤولية الاتحاد في عدن كانت تفوق كثيرا طموحات حركة الأحرار اليمنيين بينما ظل الزبيرى، الذي كان من قادة حركة الأحرار وأدار الاتحاد اليمني بالقاهرة ما بين ١٩٥٢ و ١٩٥٥، وثيق الصلة بتوجهات حركة الأحرار التي تركزت طموحاتها في إقامة إمامة دستورية. ولهذا ظل شأنه شأن رجال ١٩٤٨ يركزون على مسألة تولي البدر لولاية العهد. وكان أحمد محمد نعمان أحد الأركان الأساسية في هذا التوجه. كما لم يكن من قبيل المصادفة سعي الزبيرى إلى عقد اتفاق سياسي مع البدر على أساس الدستور الذي أصدره الزبيري في نهاية عام ١٩٥٢ بالقاهرة باسم "آمالنا وأمانينا". وهو دستور يقر السلطة المطلقة للإمام. و يقول الزبيري في ذلك الدستور: "وجعلنا ذروة النظام الذي ننشده هي حقوق الإمام على الشعب". وقد التقى الزبيرى بالبدر في القاهرة في يوليو ١٩٥ لمناقشة الإصلاحات في اليمن على أساس ما جاء في "آمالنا وأمانينا". كما سافر من القاهرة إلى السعودية في أبريل ١٩٥٥ لنفس الغرض. وقابل هناك البدر في حضور أحمد نعمان. وفي يوليو من نفس العام أصبحت بنود "آمالنا وأمانينا" موضع اتفاق في القاهرة بين الزبيري بصفته رئيس الاتحاد اليمني بالقاهرة والبدر بوصفه وليا للعهد

انظر: أحمد القصير، القاضي محمد محمود الزبيري ١٩١٩ – ١٩٦٥، الموسوعة السياسية للعالم العربي، دار النشر للجامعات الفرنسية (puf): تحت الطبع).

٤ – توجهات جديدة للحركة الوطنية:

تناول مؤتمر الطلاب اليمنيين كافة القضايا الحيوية الخاصة

باليمن الطبيعي. وشمل ذلك وقوفه ضد محاولات إقامة حكم ذاتي في عدن في إطار الكومنولث البريطاني. كما وقف ضد المحاولات الرامية إلى إقامة دولة اتحادية تضم عدن وإمارات الجنوب العربي، المحميات الشرقية والغربية. وعلاوة على ذلك أعلن المؤتمر عن ... مع نضال أبناء الجنوب من أجل التحرر الوطني. وكان التمييز ... وضعه بين مفهوم الوحدة والدعوة إلى الاتحاد التي ترددت على لسان بعض التنظيمات في عدن يعبر عن وعي بالأبعاد التاريخية للقضية اليمنية من جانب وعن بصيرة من جانب آخر. وكان ذلك هو ما جعل المؤتمر ولجنته التنفيذية يناديان بالوحدة وليس الاتحاد. فهما يعتبران أن دعوات الاتحاد على سبيل المثال ليست سوى "تمزيقا لوحدة شعب واحد في وطنه الواحد". ويعبر هذا الموقف من جانب الطلاب عن رفضهم "تجزئة القضية الوطنية الواحدة". وقد رأت الحركة الطلابية أن "عزل المعركة ضد الاستعمار عن الكفاح ضد الاستبداد والدعوة إلى قيام دولة مستقلة ذات سيادة لعدن والمحميات الشرقية والغربية من شأنه أن يؤكد مزاعم الاستعمار البريطاني بوجود كيان منفصل عن اليمن لهذه المناطق اليمنية الصميمة، وفي هذا تهديد مباشر لقضية الشعب اليمني الواحدة في كفاحه ضد الاستبداد والاستعمار من أجل الوحدة والتحرر الوطني" (البيان رقم واحد الصادر باسم اللجنة التنفيذية لمؤتمر الطلبة اليمنيين الدائم بمصر).

كان ذلك التوجه هو الذي قد تأكد خلال مؤتمر الطلاب الذي ... كافة التنظيمات التي دعت إلى تكوين دولة اتحادية. وقد نص البيان الصادر عن ذلك المؤتمر على ما يلي: "يستنكر المؤتمرون ويعارضون دعوة رابطة أبناء الجنوب وحزب الجبهة المتحدة (عضوي المؤتمر الوطني في عدن) إلى إقامة دولة اتحادية مستقلة ذات سيادة تتكون من عدن والإمارات الجنوبية (المحميات الشرقية والغربية) لأن في هذا تمزيقا لوحدة الشعب اليمني والوطن اليمني الواحد" (القرار رقم ٤ في البيان الصادر عن مؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر).

كان فكر الحركة الطلابية يتسم بالوضـــوح الشـــديد ولا يخشـــى الإعلان عن الاتفاق أو الاختلاف مع التوجهـــات الســـائدة آنـــذاك فـــي الحركة الوطنية اليمنيـــة بشأن الوحدة اليمنية. فقد كانت الوحدة اليمنيـــة هي المحور الذي تتركز حوله التوجهات السياسية للمؤتمر الدائم ولجنته التنفيذية. وعبرت اللجنة التنفيذية بوضوح عن القضايا التي تتفق الحركة الطلابية اليمنية حولها مع الآخرين، كما عرضت القضايا التـــي تعتبـــر موضع اختلاف. فقد رأت اللجنة أن "الوحدة الطبيعية والتاريخيـــة التـــي يؤكـــدها بعض الهيئات الوطنية أمر في غنى عن التوضيح والتأكيـــد، وإن ما ينحصر فيه الخلاف بيننا هو سعي هذه الهيئـــات لإيجـــاد دولـــة مستقلة ذات سيادة تتكون من عدن والإمـــارات الجنوبيـــة (المحميـــات الشرقية والغربية). فالعمـــل لإيجاد هذه الدولـــة يعني بالضرورة وجود شعبين متميزين في اليمن، وعليه فإن تمسك هذه الهيئـــات بالوحدة مـــع سعيها لإيجاد دولة مستقلة سيجعل الوحدة في المســـتقبل منوطـــا بهـــذه الدولة المستقلة تقرره حسب مشيئتها كما هو الحاصل بالنسبة للوحـــدة العربية المقترحة، وهذا أمر يتنافى مع المفهوم الصحيح لوحـــدة الشعب اليمني ووحدة الأرض اليمنية" (البيان رقم واحد للجنة التنفيذية لمؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر).

لا يستطيع كل من يقرأ ذلك النص إلا أن ينظر بتقدير إلـــى تلـــك الرؤية الثاقبة التي استشرفت المستقبل على نحو يتسم بـــالتفرد. لقـــد اتصف تفكير الحركة الطلابية ببعد النظر. وكـــان قادتهـــا يخشـــون أن تؤدي مشروعات "الاتحاد" تلك إلى تكريس مسألة وجـــود يمنيين، ومـــن ثم تتعرقل قضية الوحدة اليمنية. ولا جدال في أن التوجهات الجديدة التي عبر عنها المؤتمر شكلت علامة على أن الحركة الوطنيـــة اليمنيـــة قـــد دخلت مرحلة جديدة بفكر حديث وآفـــاق جديدة تتجاوز فكر وتوجهـــات حركـــة الأحـــرار اليمنيين والاتحـــاد اليمني من جانب وفكر وتوجهات رابطة أبناء الجنوب وحزب الجبهة المتحدة من جانب آخـــر. وســـوف يتضـــح ذلك أيضا عند الحديث عـــن العلاقـــة بـــين حركـــة الطـــلاب

والفصائل السياسية اليمنية الأخرى خاصـــة الاتحـاد اليمنـي بزعامـ[ة]
النعمان والزبيري في مصر.

٥ – الدعوة إلى الحوار:

٥/١ – الحركة الطلابية والاتحاد اليمني:

دعت الحركـــة الطلابية إلى الحوار الـــوطني بـــين التنظيمـ[ـات] اليمنية المختلفة مثل "الاتحاد اليمني" و "رابطة أبناء الجنـــوب العربـ[ـي]" لكن هذه الدعوة لم تنجح حيث أن توجهات رابطة أبناء الجنوب العربـ[ـي] لم تكن معنية بقضية الوحدة اليمنية. ومن جانب آخر لـــم تتقبـل [قيـ]ـادة الاتحاد اليمني بعض التوجهات الجديدة للحركة الوطنية التـــي طرحـ[ـها] مؤتمـــر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر ولجنته التنفيذية. وهي توجهـ[ـات] لم تعبر عن دخول هذه الحركة منعطفا فحسب، بل عبرت أيضـــا عـ[ـن] ظهور قيادات جديدة. وقد علق أحد قادة مؤتمر الطلاب علـــى قـــرار[ات] المؤتمر وعدم نجاح عملية الحوار التي دعا إليها قائلا "تشـــكلت لجـ[ـنة] تنفيذية لمتابعة هذه القرارات منها محاولة التوفيق عن طريـــق الإتفـ[ـاق] والحوار بين الاتحاد اليمني وما كان يسمى برابطة أبناء الجنوب العر[بي] باعتبار هذين التنظيمين السياسيين كانا يوجدان فـــي مصـــر فـــي تلـ[ـك] الوقت. ونتيجة لتعنت ما كان يسمي برابطة أبنـــاء الجنوب العربي [إلى] درجة عدم اعترافها بمبدأ الوحدة اليمنيـــة، وأيضا عدم التجـــاوب مـ[ـن] الاتحاد اليمني مع بعض ما طرح مـــن أراء جديـــــدة تخـــدم الحر[كة] الوطنية ككل. وكان من أجراء ذلك أن اللجنة الدائمة التي انبثقـــت عـ[ـن] المؤتمر الطلابي لم تتمكن من التوصل إلى تحقيق دعوة الـــتلاحم فـ[ـي] العمل الوطني بين التنظيمين في ضـــوء قرارات المؤتمر" (مقابلـــة مـ[ـع] عبده عثمان محمـــد، مجلة الكلمة، العدد ٤٨، أكتوبر ١٩٧٨).

وعلى الرغم من عدم نجاح دعوة الحركة الطلابية إلـــى الـــتلاحم والحوار بين التنظيمات اليمنية إلا أن هذه الـــدعوة كـــان لهـــا بعـــض الدلالات. فقد انطوت في حد ذاتها على مضامين هامـــة فيمـــا يتعلـ[ـق]

بالوحدة. فقد كانت تلك هي المرة الأولى التي تتم فيها محاولة تنسيق الجهود بين تنظيم شمالي الطابع وهو الاتحاد اليمني وآخر جنوبي التكوين، أي رابطة أبناء الجنوب، وثالث يمثل الشمال والجنوب في آن واحد وهو مؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر. وتجدر الإشارة إلى أن حزب الجبهة المتحدة" الذي كان في تحالف مع رابطة أبناء الجنوب في إطار "المؤتمر الوطني في عدن"، لم يكن له وجود في مصر.

ومن جانب آخر كان للحركة الطلابية اليمنية تأثيرها الفعلي على بعض توجهات الاتحاد اليمني بالقاهرة وفي عدن. ويستطيع أي مراقب أن يستخلص نفس النتيجة إذا ما قارن بين الدستور الذي أصدره الزبيري في نهاية ١٩٥٢ تحت عنوان "آمالنا وأمانينا" وبين "مطالب الشعب" التي أصدرها أحمد محمد نعمان مع الزبيري في عام ١٩٥٦. ففي "آمالنا وأمانينا" الذي صدر دون الرجوع إلى الاتحاد اليمني في عدن يحاول الزبيري أن يسترضي الإمام ويسعى إلى مصالحته. فهو يخاطب الإمام في مقدمة ذلك الدستور قائلا:

"إلى صاحب الجلالة الإمام أحمد نقدم هذا المنهج الذي انتهجناه في دعوتنا، وجعلنا ذروة النظام الذي ننشده هي حقوق الإمام على الشعب تسليما منا بحق صاحب الجلالة". وعلاوة على ذلك يقول الزبيري في المادة التاسعة من "آمالنا وأمانينا" أن الإمام "له السمع والطاعة على جميع أفراد الشعب في حدود أحكام شريعة الإسلام" (أنظر النص الكامل لدستور "آمالنا وأمانينا" في مقال علي محمد عبده بعنوان الاتحاد اليمني من المهد إلى اللحد، مجلة الكلمة، العدد ٤٧، مايو ١٩٧٨).

أما في "مطالب الشعب" الذي صدر باسم "الأحرار الدستوريين" نيابة عن "الشعب اليمني المجيد" فنجد أن نغمة التصالح مع الإمام قد اختفت، كما ظهرت مطالب تدعو إلى تقييد سلطة الأمام. فقد نصت "مطالب الشعب" على أن "الملك يملك ولا يحكم"، كما دعت إلى "تأليف حكومة انتقالية من أبناء الشعب تقوم بإجراء انتخابات لجمعية تأسيسية". وعلاوة علي ذلك طالبت بإلغاء الاحتكار وإطلاق حرية

التجارة، وتحريم زج الناس في السجون وقطـــع الـــرؤوس إلا بحـ
قضائي، والتحقيق في عمليـــات الإعدام التي تمت مـــن قبـل ومعا
المسؤولين عنها، وإطلاق سراح المسجونين السياسيين والرهائن، وإ
الخطاط والتنافيذ والتخمين وجعل الزكاة أمانة في اليمن كلها. كما نـ
المطالب علي إنشاء مجالس إقليمية وبلدية وقروية على أســـاس النظـ
اللامركزي (أنظر نص "مطالب الشعب" في نهاية مقال علي محمد عبده، الـ
اليمني من المهـــد إلى اللحـــد- ٢، مجلة الكلمة، العدد ٤٨، أكتوبر ١٩٧٨).

يعبر ما جاء في "مطالب الشعب"عن تحول هام مقارنة بمـا
موجود في "آمالنا وأمانينا". ولذلك شكلت هذه المطالب مرحلـــة جديـ
في توجهات الاتحاد اليمنى بالقاهرة. وقد أسهم بعض أعضـــاء اللجـ
التنفيذية لمؤتمر الطلاب بشكل مباشر في صياغة "مطالب الشعب". ولـ
يكن هذا التحول في موقف الاتحاد اليمني بتأثير الحركة الطلابية وحـ
وإنما بفعل تأثيرات عديدة من بينها ثورة يوليـــو ١٩٥٢ فـــي مصـ
وتطور الحركة الوطنية في عدن. فقد كانت توجهات الاتحاد اليمني فـ
عدن تختلف عن توجهاته في القاهرة واعترض علي توجهات الزبيـ
التي أعلنها في "آمالنـــا وأمانينـــا". وعلاوة على ذلك ســـاهم انضـ
النعمان إلى قيادة الاتحاد بعد وصوله إلى القاهرة في أغســـطس ١٩٥٥
في التحول الإيجابي في سياسة الاتحاد اليمني. وينبغـــي التنويـــه بـ
تأثيرات الحركة الطلابية على التوجهات الجديدة للاتحاد اليمني تمثـ
في التأثير العام لفكر الحركة الطلابية ونشاطها من جانب وفي انتقاده
لسياسة المهادنة من جانب آخر. لقد كان أحمد نعمان والقاضي الزبيري
يتعرضان على الدوام في القاهرة لضغوط وانتقادات من جانب الحركـ
الطلابية اليمنية في مصر. كانت الحركة الطلابية تدعم الاتحاد اليمنـ
لكنها دأبت في نفس الوقت على انتقاده والضغط عليه لكي يتبنى مواقف
أكثر حسما. وعلى الرغم من هذه المواجهـــة المستمرة والتـــي كانـ
تأخذ طابعا حادا في بعض الأحيان فإن الطـــلاب كـــانوا يلجـــأون إلـ

النعمان والزبيري كلمـا واجهـوا مشـكلة مـع
...تحاد اليمني برئاسة النعمان والزبيري
...لات المصرية.

...صدي الحركة في عدن:

...تمثلت أبرز ردود الفعل التي ظهرت في عدن تجـاه الحركـة ...لابيـة وقرارات مؤتمر الطلاب اليمنيين في مصر والبيـان الصادر ...فيما كتبه عبد الله باذيب، القائد السياسي والمفكر البارز، بصـحيفة ...في عدن يوم ٦ أغسطس ١٩٥٦، أي بعد أسبوعين مـن انعقـاد ...تمر. وقد أوضح باذيب أن: "البيـان ككل وثيقـة سياسية خطـيرة ...كفاح الشعب في الجنوب كله وتلقي أضواء جديدة من شأنها تعميق ...حركتنا الوطنية ودفعها نحو النضج والتكامل<...> ولكـم كـان ...ـان رائعا وصادقا في أكثر من مكان" (عبد الله باذيب، كتابات مختارة – ...ء الأول، صفحة ١٧٠). كما قال باذيب في نفس المقال:"إننا نفهم الوحدة ...أوضحها بيان مؤتمر الطلاب في القاهرة" (المرجـع السـابق، صـفحة ...). تشير هذه الكلمات إلى أن فكر الحركة الطلابية اليمنية بمصر قد ...وز الأفكار والطموحات التي كانت مطروحـة آنـذاك مـن قبـل ...نظيمـات السياسية اليمنية. فلم يطرح أي تنظيم يمني في ذلك الوقـت ...ية الوحـدة اليمنيـة بمثل هذا الوضوح والعمـق سـوى الحركـة ...لابية. وهو ما دفع باذيب إلى أن يصف بيان مؤتمر الطلاب اليمنيين ...مصر بأنه وثيقة سياسية خطيرة "تلقي أضواء جديـدة مـن شـأنها ...ميق جذور حركتنـا الوطنيـة ودفعها نحـو النضج والتكامل".

٧ – دور أبناء الحركة في بناء اليمن والوحدة:

اكتسب الطلاب اليمنيون في مصر خبرات خاصة ووعيا متميزا. ...يعود ذلك إلى المناخ السياسي والثقافي الذي كان سائدا في مصر فـي ...تلك الحين. كمـا يعـود ذلك أيضا إلى الخبرة المكتسـبة مـن خـلال ...العمل في رابطة الطلاب اليمنيين ومؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر

ولجنته التنفيذية. كما أسهم في تعميق الوعي بشكل عام النشاط السيا... مارسه بعض الطلاب، خاصة قادة مؤتمر الطلاب، من خلال تنظ... "الحركة الديمقراطية للتحرر الوطني – حدتو". فقد كانت "حدتو" تس... لأبناء البلاد العربية المقيمين بمصر بالانضمام إلى صفوفها (أنظر: أح... القصير، شهادة تاريخية، في: شهادات ورؤى، مرجع سبق ذكره).

منذ بداية الحركة الطلابية اليمنية في حلوان ظهر تلاحم ب... الطلاب اليمنيين والمصريين والعرب المتواجدين بحلوان خاصة السودانيين. وكان من بين أشكال ذلك التفاعل نشاط نادي الشبا... الديمقراطي الذي تشكل بمبادرة من الطلاب الشيوعيين. وينبغي التنو... أيضا بأن وجود تجمع للطلاب اليمنيين الماركسيين بالقاهرة إلى جان... عضوية أعداد ليست قليلة منهم في حدتو قد ساعد هو الآخر على تبل... توجهات الحركة الطلابية التي نتحدث عنها. ولم تقتصر عضوية بع... الطلاب اليمنيين بالتنظيمات اليسارية المصرية على فترة تواجد منظ... حدتو بل امتدت صلتهم بعد ذلك بالمنظمات التي نشأت نتيجة وح... حدتو مع بعض التنظيمات الأخري. وهي الوحدة التي نتج عنها تأسيـ... الحزب الشيوعي المصري الموحد في عام ١٩٥٥. كما استمرت صـ... أولئك الطلاب اليمنيين بالحزب الشيوعي المصري الذي تأسس عـ... ١٩٥٨ نتيجة وحدة الحزب الموحد مع تنظيمين آخرين. وقد عاصر بعض الطلاب اليمنيين كل تلك المراحل. ومن هؤلاء خالد فضـ... منصور. فقد ارتبط بحدتو منذ الفترة السابقة على ثورة يوليو ١٩٥٢ كما استمر بعد ذلك مرتبطا بالحزب الشيوعي المصري الموحد ثـ... بالحزب الشيوعي المصري الذي تأسس في بداية ١٩٥٨.. وينبغي التنويه بأنه كانت هناك خلايا حزبية تتشكل من طلاب يمنيين. وعلى سبيل المثال كان بين الوحدات الحزبية التي تشكلت من طلاب يمنيين بالحزب الشيوعي المصري الموحد عام ١٩٥٦ وحدة ضمت أبوبكر السقاف، وخالد فضل منصور، وعمر الجاوي، وعبده عثمان محمد، وعبد الله العالم. ويشير ذلك إلي أن الذين أسسوا الحركة الطلابية اليمنية

...مصر، التي نتحدث عنها، كانوا علـي صـلة عضـوية بالحركــة ...وعية المصرية.

بعد أن ظهرت الحركة الطلابية اليمنية وتدعمت توجهاتها بانعقاد ...ؤتمر الدائم ظهر تيار آخر وسط الطلاب اليمنيين بمصر. ولم يشكل ...التيار حركة طلابية يمنية أخرى بل ظهر في إطار حركة القـوميين ...ب بالقاهرة التي كان مركزها الطلاب الشوام بالجامعــة الأمريكيــة ...رة. كما تم نشاط هؤلاء أيضا من خلال نادي الطلبــة الكـويتيين ...اهرة أيضا. ففي النصف الثاني من خمسينات القرن العشرين انضــم ...ب يمنيون بالقاهرة إلى حركة القوميون العــرب. وكان فيصل عبــد ...يف الشعبي هو أول المنضمين لتلك الحركة. كمــا كــان أنشــط ...منيين في هذا المجال سواء في القاهــرة أو من خلال النادي الثقــافي ...يـخ عثمان بضواحي عــدن. ومن بين أول الذين انضموا بعد ذلك ...الحركة: سلطان أحمد عمر، عبد الكريم الإرياني، عبد الحافظ قائــد، ...ي عبد الرحمن الإرياني.

وقد أسس فيصل عبد اللطيف الشعبي ومعه سلطان أحمــد عمــر ...بد الملك إسماعيل فرعا لحركة القوميين العرب في عدن في السنوات ...خيرة من خمسينات القرن العشرين. وفي صيف ١٩٦٠ أسس يحــي ...بد الرحمن الإرياني مع آخرين فرعا لهذه الحركة في مدينــة تعـــز ...يمن الشمالي آنذاك. وضمت أول خلية ثابتة: أحمد طربوش، وشمسان ...بد الله، وعبد الرحمن أحمد سعيد، ومالك الإرياني.

أوجدت حركة القوميين العرب تيارا ثانيا. فبعـد حــوالي ســت ...نوات من نشأة الحركة الطلابية اليمنية واتساع نطاق تأثيرها ظهر في ...نصف الثاني من خمسينات القرن العشرين التيار الجـديد الذي تشــكل من الطلاب اليمنيين الذين انضموا إلى حركة القوميين العرب والبعــث. وحاول فيصــل الشعبي الذي كان أنشط وأبرز القوميين العــرب بــين الطلبة اليمنيين بالقاهرة على سبيل المثال إنشاء رابطة ثانيــة للطــلاب اليمنيين لكنه لم ينجح. فقد كانت الحركة الطلابية قد تشكلت، ورســخت

جذورها، وتحددت توجهاتها، وتجمع الطلاب حول قادتها. كما أص
لهذه الحركة ثقلها وتأثيرها على الحركة الوطنية اليمنية. وفي مواجه
هذا الوضع اتجه فيصل الشعبي إلى البعثات الطلابية الجديدة، خاصـ
طلاب الإعدادية والثانوية. ونجح في تجنيد أعداد كبيرة منهم. وخلـ
بذلك قاعدة لحركة القوميين العرب. وساعده في ذلك الصدام الذي حد
بين عبد الناصر والشيوعيين في أواخر خمسينات القرن العشرين.

وكان من نتائج وجود هذا التيار الثاني الصدام الذي حدث بـ
الطلاب اليمنيين في مدينة طنطا في عام ١٩٥٩ حول الوضع
العراق. وقد جري ذلك الصدام بتحريض من الأمن المصري بواسـ
النجومي أحد المصريين المشرفين علي الطلاب. فقد كان يشرف عـ
البعثة اثنان من المصريين وثالث يمني. وترتب علي الصدام ترحيـ
السلطات المصرية ثلاثة من الطلاب اليمنيين الشيوعيين هم: عمـ
الجاوي، ومحمد جعفر زين السقاف، ومحمد عبد الله باسلامه. و
تعرض محمد جعفر زين السقاف وباسلامه وعمر غزال وآخر
للضرب من جانب زملائهم المنتمين للقوميين العرب والبعثيين. وجر
الترحيل بعد حبس محمد جعفر زين السقاف في سجن القناطر
ولجوء باسلامه إلى السفارة اليمنية، واختفاء عمر الجاوي لفترة عـ
أعين البوليس. وتم سفرهم على طائرة يمنية صغيرة انتقلت من القاهر
إلى أسوان ثم إلى أسمرة، وواصلت بعد ذلك رحلتها إلى تعز. ونتـ
عن هذا الإبعاد موجة احتجاج من جانب الطلاب اليمنيين في مصر
وقد أشرف على عملية الترحيل من الجانب المصري فتحي الديب
مسؤول الشئون العربية برئاسة الجمهورية. وقرر حوالي ٢٤ من
الطلاب اليمنيين العودة إلى اليمن احتجاجا على موقف السلطات
المصرية. وسافروا بواسطة باخرة إلى الحديدة، واستقبلهم هناك عبد الله
الصيقل وهاشم طالب، ثم انتقلوا إلى تعز. وأرسل الإمام هؤلاء
الطلاب فيما بعد في بعثات إلى الدول الاشتراكية أساسا. ومن بين الذين
عادوا من مصر احتجاجا: أبوبكر السقاف، أحمد الشجني، أحمد

الغرابي، جعفر عيداروس السقاف، حامد محمد علوي، حمود محمد طالب، خالد فضل منصور، عبد السلام الحداد، عبد الله بكير، عبد الله صالح عبده، عبد الرحمن البصري، علي حميد شرف، علوي جعفر زين، علوي ملهي، علي حميد شرف، عمر غزال، محمد أحمد عبد الولي، محمد عمر حسن اسكندر السقاف، و نجيبُ عبد الملك أسعد.

وتجدر الإشارة إلى أن الذين أسسوا حركة الطلاب اليمنيين في مصر لعبوا فيما بعد أدوارا رئيسية تتعلق بمستقبل اليمن. وغطت هذه الأدوار مجالات عديدة من بينها المشاركة في صياغة الأهداف العامة للمرحلة التاريخية الجديدة، والتحضير للثورة في الجنوب والشمال. ففي الجنوب شاركوا في تحقيق الاستقلال وبناء مؤسسات الدولة الاقتصادية والقانونية والثقافية. وفي الشمال أسهموا بدور محوري في ملحمة الدفاع عن النظام الجمهوري أثناء حصار السبعين لمدينة صنعاء في نهاية ١٩٦٧ وبداية ١٩٦٨. كما شاركوا في بناء مؤسسات الدولة الجديدة بعد ثورة سبتمبر. وكان عبد الغني علي على سبيل المثال أبرز الذين أنشأوا المؤسسات الاقتصادية بعد الثورة. وعلاوة علي ذلك أسهم عدد من أبناء الحركة الطلابية بدور أساسي في صياغة جوانب رئيسية من ثقافة المجتمع اليمني الحديثة. وفي مجال الثقافة والفكر والأدب نذكر المفكر أبوبكر السقاف، وعمر الجاوي مؤسس اتحاد الأدباء والداعية لتطبيق مبدأ المواطنة التساوية، ومحمد أحمد عبدالولي رائد الرواية اليمنية صاحب رواية "يموتون غرباء"، و محمد أنعم غالب الباحث والخبير في مجال التعليم، ومحمد علي الشهاري الكاتب والباحث. غير أن محمد أنعم غالب يعتبر أيضا من بين مجموعة الشعراء بالحركة الطلابية التي ضمت ابراهيم صادق وسعيد الشيباني وعبده عثمان محمد. وكان الأربعة من أعضاء اللجنة التنفيذية التي انتخبها المؤتمر الدائم للطلاب بمصر. وقد عبر ديوان محمد أنعم "غريب على الطريق" عن جوانب هامة في التاريخ الاجتماعي لليمن الحديث حسبما أوضحنا في الفصل الأول. كما يعتبر شعره عن قضايا التاريخ الاجتماعي نهجا

اتبعه شعراء آخرون، وتبرز في هذا المجال أغنية البالة عن المها
التي نظمها مطهر علي الإرياني محقق التراث المشهور الذي كان
أعضاء البعثات الطلابية بالقاهرة.

كما أن إبراهيم صادق هو رائد التجديد للشعر اليمني في العصر
الحديث. وهو صاحب ديوان "عودة بلقيس" وأغنية "أنا يمني
التاريخ عني" وأغنية "يا طير كم أحسدك حريتك في يدك" التي غنا
محمد مرشد ناجي. ويقف عبده عثمان محمد بدوره ضمن رواد تجد
الشعر. وهو صاحب مجموعة "فلسطين في السجن"، ومجمو
"الجدار والمشنقة"، وديوان "مأرب يتكلم". وقد صدر هذا الد
باسمه واسم عبد العزيز المقالح. وعلاوة على ذلك فإن عبده عث
محمد من الشعراء الغنائيين. وهو صاحب أغنية أحمد قاسم "يا
يا أخضر اللون" وأغنية "يا بدر يا عديني". كما يعتبر سعيد الش
الخبير الاقتصادي من أبرز الشعراء الغنائيين؛ ومن بين أعماله أغني
محمد مرشد ناجي "يا طير يا رمادي افرد جناحك وردني بلا
و "يا نجم يا سامر فوق المصلي". وكان هؤلاء الشعراء الأربعة
قادة الحركة الطلابية الذين حددوا فكرها ومسارها. كما ظهر بـ
المنتمين لتلك الحركة الطلابية شخصيات أخرى كان لها إسهاما
ثقافية. وما أكثر أعضاء الحركة الطلابية اليمنية في مصر الذين لـ
أدوارا بارزة في بناء اليمن الجديد سواء في المجال الثقافي أو المجا
الأخرى.

ولم تكن مصادفة أن بعض الذين انتموا إلى تلك الحركة لعبـ
فيما بعد أدوارا هامة في مجال العمل من أجل الوحدة اليمنـ
وتحقيقها. وقد تولى البعض منهم مسؤولية ملف الوحدة في بعـ
الفترات ومن بين هؤلاء الراحل أحمد الشجني. كما تولت شخصيـ
أخرى مسؤوليات مختلفة تتعلق أيضا بهذه القضية. ومن بينهم عبـ
عثمان محمد الذي شغل منصب وزير الوحدة في عهد الرئيس عبـ
السلال، وخالد فضل منصور رئيس حزب التجمع الوحدوي اليمـ

وقد لعب بوصفه وزيرا للعدل في اليمن الجنوبي آنذاك دورا هاما
في هذا المجال في بداية ثمانينات القرن العشرين. وكان سفره من عـدن
إلى صنعاء لأول مرة في حياته في بداية ثمانينات القرن العشرين
مرتبطا بمهمة تتعلق بقضية الوحدة. وغني عن القول بأن شخصية
المناضل عمر الجاوي قد جسدت التوجهات والتطلعات السامية نحو
الوحدة اليمنية التي عبرت عنها الحركة الطلابية اليمنية التي كان من
أبرز قادتها. ويعرف الجميع دوره اللاحق أثناء حصار صنعاء ودوره
في مجال العمل من أجل الوحدة، ومحاولاته الدائبة والجسورة لتجاوز
واقع التجزئة علاوة على دوره الرئيسي في صياغة دستور دولة
الوحدة اليمنية التي تحققت عام ١٩٩٠.

خاتمة:

كانت حركة الطلاب اليمنيين في مصر أحد الروافد الرئيسية للحركة الوطنية اليمنية ذات التوجه السياسي والفكري الحديث التي برزت في ذلك الحين في كل من عدن وتعز وصنعاء. ويمكن القول إن إنجازات الحركة الطلابية اليمنية، على كل من المستوى الفكري والمستوى السياسي، قد ارتبطت ارتباطا وثيقا بالمسار الذي شقته الحركة السياسية والعمالية والثقافية في عدن وبثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣. كما شكلت من جانب آخر أحد روافد الحركة الوطنية في الشمال التي توجت بثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢. وغني عن القول بأن هذه الحركة الطلابية كانت حركة طليعية أسهمت في طرح ونشر مفاهيم وحدة الشعب، ووحدة التراب اليمني، والوحدة اليمنية. كما قدمت أيضا الكثير من العناصر التي شاركت بأدوار أساسية في بعض الأحداث السياسية المصيرية وفي التنظيمات السياسية الفاعلة وفي بناء اليمن الحديث. وقد أسهمت تلك القيادات الجديدة في تطور اليمن الحديث وتأسيس مؤسساته وفي صياغة ثقافته العصرية.

المراجع

١ – أحمد القصير، شهادة تاريخية، حوار أجرته حنان رمضان ومصطفى مجدي في ٢ و ٢٤ سبتمبر ٢٠٠٠، نشرت في: شهادات ورؤى، مركز البحوث العربية للدراسات العربية والأفريقية والتوثيق، القاهرة ٢٠٠١.

٢ – أحمد القصير، القاضي محمد محمود الزبيري، الموسوعة السياسية للعالم العربي، دار النشر للجامعات الفرنسية puf (تحت الطبع).

٣ – أحمد محمد نعمان ومحمد محمود الزبيري، مطالب الشعب، ضمن ... على محمد عبده بمجلة الكلمة، العدد ٤٨، أكتوبر ١٩٧٨.

٤ – بيان "مؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر" في ٢٣ يوليو ١٩٥٦، كتاب الوحدة اليمنية، اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، ١٩٨٨.

٥ – البيان رقم واحد "للجنة التنفيذية لمؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر" الصادر في ٥ أغسطس ١٩٥٦، كتاب الوحدة اليمنية، اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ١٩٨٨.

٦ – حديث مع حسين على الحبيشي يوم ٢٤ يناير ٢٠٠١.

٧ – حديث مع محمد أنعم غالب عضو اللجنة التنفيذية لمؤتمر الطلاب وعضو الهيئة الإدارية لرابطة الطلاب اليمنيين يوم ٢٥ يناير ٢٠٠١.

٨ – سعيد الشيباني، البنك اليمني للإنشاء والتعمير أربعة وثلاثون عاما من العطاء التنموي ١٩٦٢ – ١٩٩٦.

٩ – عبد الله باذيب، كتابات مختارة، الجزء الأول، عدن وبيروت، ١٩٧٢.

١٠ – علي محمد عبده، الاتحاد اليمني من المهد إلى اللحد، مجلة الكلمة، العدد ٤٧، أبريل ١٩٧٨.

١١ – علي محمد عبده، الاتحاد اليمني من المهد إلى اللحد (٢)، مجلة الكلمة، العدد ٤٨، أكتوبر ١٩٧٨.

١٢ – محمد محمود الزبيرى، آمالنا وأمانينا، مجلة الكلمة، العدد ٤٧.

١٣ - مقابلة مع عبده عثمان محمد أجراها عبد الله الرديني، مجلة الكلمة، العدد ٤٨، أكتوبر ١٩٧٨.

١٤ - مقابلة أجراها صاحب هذه الدراسة في أبريل ١٩٩٦ في عدن مع خالد فضل منصور أحد مؤسسي الحركة الطلابية اليمنية بمصر. كما جرت مراجعة بعض الوقائع وأسماء بعثات الطلاب اليمنيين في حلوان خلال مقابلة جرت في عدن أيضا في ١١ فبراير ٢٠٠١.

١٥ - مقابلة أجراها صاحب هذه الدراسة في ١٤ يناير وفي ٥ فبراير ٢٠٠١ مع أبو بكر السقاف أحد مؤسسي الحركة الطلابية وسكرتير اللجنة التنفيذية لمؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر.

١٦ - مقابلة أجراها صاحب الدراسة في صنعاء يوم ٢٥ يناير ٢٠٠١ مع طاهر رجب أحد مؤسسي الحركة الطلابية اليمنية في مصر.

١٧ - مقابلة أجراها صاحب هذه الدراسة في صنعاء مع عبد الله صالح عبده ومحمد عبد الله باسلامة يومي ٢٧ – ٢٨ يناير ٢٠٠١.

١٨ - حديث مع عبد الله حسن العالم يوم ٢٩ يناير ٢٠٠١.

١٩ - حديث مع فؤاد قائد محمد غالب في ٢٩ يناير ٢٠٠١.

٢٠ - حديث مع عبده عثمان محمد أحد مؤسسي الحركة الطلابية اليمنية بمصر يوم ٢٨ يناير ٢٠٠١.

٢١ - حديث مع يحى عبد الرحمن الإرياني في ٤ فبراير ٢٠٠١.

٢٢ - حديث مع محمد عبد الله العصار يوم ١٤ فبراير ٢٠٠١.

٢٣ - صحيفة الفجر، أعداد عامي ١٩٥٦ و ١٩٥٧.

•••

الفصل الخامس

حركة المرأة اليمنية
منذ الاحتلال حتى الوحدة

١ - مدخل:

لم تنل حركة المرأة اليمنية ما تستحق من دراسة. وحتى الآن لم يتم بشكل كاف تناول حركة المرأة وتطورها وسعيها لتحقيق مطالبها. كما لم يتم تناول دورها في الحركة الوطنية وفي تحقيق الاستقلال. ويواجه من يحاول دراسة الحركة النسائية في اليمن عددا من الصعوبات. وتعود تلك الصعوبات إلى أمرين أساسيين. ويتمثل الأمر الأول في أن تلك الحركة لم يتم توثيقها. كما أن المؤسسات الأكاديمية لم توجه طلابها لدراسة تلك الحركة بوصفها من مكونات التاريخ الاجتماعي لليمن. وبشكل عام فإن قضايا التاريخ الاجتماعي لليمن الحديث لم تنل حقها من الدراسة والاهتمام. ويرتبط الأمر الثاني بالتوجهات الخاطئة لكثير من الكتابات التي تتعرض للواقع الاجتماعي في اليمن. وغالبا ما يتم طرح تصورات غير دقيقة عن ذلك الواقع خاصة فيما يتعلق بالجانب القبلي. وحسبما أوضحنا من قبل فإنه يتم في أحيان كثيرة تصوير المجتمع اليمني وكأن الانتماءات القبلية تسود في كافة أرجائه. وهو أمر يتنافى مع الحقيقة، ويحمل توجهات إيديولوجية. وتميل تلك التوجهات عادة إلى التضخيم في حجم القبيلة في المجتمع. ومن الضروري أن نضع في اعتبارنا أن المشكلة لا تكمن في وجود الانتماء القبلي في بعض مناطق اليمن في حد ذاته بقدر ما تكمن في ضعف الدولة واعتمادها على القبائل لتقوية وضعها في مواجهة حركات المعارضة.. كما أن الانتماءات القبلية التي لا تزال موجودة في بعض أجزاء اليمن تقتصر عادة على النواحي الأكثر عزلة، والأكثر فقرا، والأقل تعليما والأقل كثافة سكانية. كما أن معدلات الأمطار في تلك النواحي منخفضة، وإنتاجية أراضيها أضعف مقارنة ببقية مناطق اليمن. إن أغلبية سكان اليمن لا يرتبطون بعلاقات قبلية وتعبر عنهم حركات اجتماعية من بينها حركة المرأة.

٢ – الخلفية التاريخية لنشأة حركة المرأة :

ارتبط ظهور حركة المرأة اليمنية ارتباطا وثيقا بفترة المد القومي في بدايات النصف الثاني للقرن العشرين. وكان أول ظهور لهذه الحركة في مدينة عدن في جنوب اليمن. وفي واقع الأمر تعتبر هذه المدينة نقطة محورية في مجال تطور التاريخ الاجتماعي لليمن الحديث. ويعود ذلك إلى عدة أسباب أهمها التطورات الاقتصادية الاجتماعية التي أخذت تشهدها تلك المدينة منذ منتصف القرن التاسع عشر. وقد أخذت تلك التطورات في التسارع بعد الاحتلال البريطاني لها في عام ١٨٣٩. كانت عدن هي المدينة الوحيدة التي ظهر فيها التحديث منذ وقت مبكر على خلاف المدن اليمنية الأخرى. كما كانت الموقع الذي ظهرت فيه شرائح وجماعات اجتماعية جديدة. وفضلا عن ذلك فإنها المدينة الوحيدة التي شكلت منذ منتصف القرن التاسع عشر مركزا لجذب الهجرة الداخلية من مختلف مناطق اليمن. وكان لهذه العملية تأثيراتها على كل من المرأة والشخصية اليمنية عامة. وقد أدى اتساع نطاق الهجرة إلى أن تتحمل المرأة في القرى التي هاجر معظم رجالها مسؤولية فلاحة الأرض وتربية الأطفال بمفردها. واستمرت هذه الظاهرة حتى الوقت الراهن.

عبرت التطورات المشار إليها آنفا عن تحولات جذرية في التاريخ الاجتماعي لليمن بأسره وليس عدن وحدها. وكان من الطبيعي أن تنشأ المؤسسات والحركات التي تعبر عن الجماعات الاجتماعية الجديدة التي حملت ثقافة غير قبلية. ومن هنا نشأت المؤسسات الأهلية. وشمل ذلك المنتديات الثقافية والأدبية والجمعيات الخاصة بالحركة النسائية. وكانت المنتديات الأدبية قد أخذت تتأسس منذ عشرينات وثلاثينات القرن العشرين. ففي عام ١٩٢٥ تأسس أول ناد ثقافي في عدن هو نادي الأدب العربي، ومنذ ظهور هذا النادي حتى تأسيس أول جريدة أهلية باسم "فتاة الجزيرة" عام ١٩٣٩ كان هناك نشاط ثقافي وأدبي في عدن ومساجلات أدبية مع الأدباء في كل من تعز والحجرية

والمكلا ولحج وغيرها. ولعبت النوادي الاجتماعية التي ظهرت في عدن أدوارا اجتماعية وثقافية أساسية في حياة اليمن. كما تحول البعض منها إلى أحزاب سياسية. لكن المرأة كانت غائبة في نشاط النوادي التي شكلها في عدن المهاجرون من أبناء قرى شمال اليمن.

وعلى الرغم من اختلاف الأوضاع في عدن عنها في شمال اليمن سابقا، أي في المملكة المتوكلية، فإن الشمال لم يكن خاملا. بل وجدت محاولات عملية للتحديث من أهمها تأسيس مدارس أهلية لتعليم العلوم الحديثة مثل التاريخ والجغرافيا والتربية الوطنية في ثلاثينات القرن العشرين. ومثال ذلك مدرسة حيفان ومدرسة ذبحان بمحافظة تعز. وكانت مدرسة ذبحان هي الأكثر شهرة حيث كان هناك نادي يوفر كتبا وصحفا. لكن الإمام اعترض علي تدريس العلوم الحديثة وأمر بمنع تدريسها بحجة أنها تفسد عقول الأطفال. وفي النهاية تم إغلاق المدرسة والنادي. وفي السنوات اللاحقة وجدت قضية المرأة من يناصرها في الشمال. فعندما انتقل عبد الله باذيب من عدن للإقامة في تعز بالمملكة المتوكلية أصدر في أكتوبر ١٩٥٩ صحيفة أسبوعية سياسية باسم "الطليعة". وتميزت سياسة هذه الصحيفة بمعاداة الاستعمار، ولفضح مخططاته. كما طالبت بتطوير الشمال وحماية استقلاله، ودعت إلى يمن موحد وحر. وعلاوة على ذلك تضمنت سياسة الطليعة الدعوة إلى تحرر المرأة. لكن هذه الصحيفة توقفت عن الصدور في ١٠ يوليو ١٩٦٠ بعد أن صدر منها ١٣ عددا.

٣ - روافد اسهمت في خلق الحركة النسائية:

يمكن القول بأن الحركة النسائية اليمنية تشكلت نتيجة تجمع ثلاث روافد أساسية. وأدي تجمع تلك الروافد الثلاثة إلي خلق المجرى الذي سارت فيه هذه الحركة. وتتمثل تلك الروافد في التنظيمات والأحزاب السياسية، والحركة الطلابية، والجمعيات النسائية. وسوف نتناول هذه الروافد بقدر من التفصيل

٣/١ - التنظيمات والأحزاب السياسية:

شاركت المرأة في عدن في نشاط التنظيمات والأحزاب السياسية وتكونت بعض قيادات الحركة النسائية من خلال المشاركة في ذلك النشاط الحزبي. وشملت تلك الأحزاب حزب الشعب الاشتراكي برئاسة عبد الله الأصنج، وحركة القوميين العرب، والمجموعات الماركسية خاصة حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي برئاسة عبد الله باذيب ثم الجبهة القومية. والجدير بالذكر أن حزب الاتحاد الشعبي الديمقراطي أنشأ في نفس عام تأسيسه، أي في عام ١٩٦١، تنظيما للشباب باسم "المنظمة المتحدة للشباب اليمني" عرفت فيما بعد على المستوى الشعبي باسم "شبيبة السلفي". وقد قامت هذه المنظمة بدور تنويري بين الشباب بنين وبنات. كانت هذه الأحزاب بمثابة الجسر الذي ربط المرأة اليمنية بالحركة الوطنية والكفاح المسلح. والجدير بالذكر بأن العديد من الشخصيات والقيادات النسائية اللاتي لعبن دورا بارزا في الحركة النسائية فيما بعد كانت لهن بشكل أو آخر صلة بتلك الأحزاب والتنظيمات. وفي ظل ذلك المناخ تدعمت الحركة النسائية بجمعياتها ومنتدياتها. وقد لعبت التنظيمات النسائية شأنها شأن النوادي الاجتماعية والثقافية والنقابات والأحزاب أدوارا هامة في حياة اليمن وتطوره الفكري والثقافي بل وفي حركة استقلاله. ويمكن القول أن حركة المرأة اليمنية قد نشأت في ظل صلة وثيقة بالتنظيمات التي عملت من أجل الاستقلال بما في ذلك التنظيمات التي قادت الكفاح المسلح ضد الاحتلال البريطاني.

٣/٢ - الحركة الطلابية:

كان العمل والنشاط الطلابي لتلميذات المدارس الثانوية في عدن من المجالات الأساسية التي أسهمت في تبلور حركة المرأة. وقد برز ذلك النشاط في بداية ستينات القرن العشرين في كلية البنات (وهي مدرسة ثانوية) في حي خور مكسر بعدن. وتصاعد ذلك النشاط خلال

إضرابات ومظاهرات الطالبات في فبراير عام ١٩٦٢ احتجاجا
[...]وجة إضرابات المناهج الدراسية. وقد خرج الطلاب في المظاهرات تضامنا من
[...]لى الطالبات. وجري اعتقال ٦ طالبات وحكم عليهن بدفع غرامات. وعادت
[...]لدراسة إلى الانتظام في مدارس البنين لكنها تعطلت طوال ذلك العام
[...]في ثانوية البنات. وعلاوة على ذلك شاركت التلميذات خاصة المنتميات
[...]جمعية المرأة العربية بدور كبير وأساسي في عملية الزحف إلى
المجلس التشريعي في عدن يوم ٢٤ سبتمبر ١٩٦٢. وكان هدف
المظاهرة منع ضم عدن للاتحاد الفيدرالي. ويمكن القول بأن الحركة
الطلابية أسهمت في تصاعد حركة المرأة. كما شكلت هذه الحركة أحد
روافد عملية الكفاح المسلح ضد الوجود البريطاني. وقد تأسست في تلك
الفترة الرابطة الطلابية العربية. وكانت عائشة السقاف من بين أعضاء
لجنتها التنفيذية. كما كانت ثريا منقوش ثاني رئيس لهذه الرابطة بعد
غازي علوان الذي كان أول رئيس لها. وينبغي التنويه بأن معظم
القيادات النسائية التي برزت في السنوات اللاحقة كن من بين التلميذات
اللاتي شاركن في الحركة الطلابية.

٣/٣ – الجمعيات النسائية:

١/٣/٣ – نادي نساء عدن:

برزت ثلاث تجمعات أساسية للمرأة في عدن بدءا من منتصف
القرن العشرين. وأسهمت هذه التجمعات النسائية بدور بارز في تاريخ
الحركة النسائية اليمنية. وتم تأسيس نادي نساء عدن كمؤسسة أهلية في
أوائل خمسينات القرن العشرين بعد أن حلت الحكومة البريطانية النادي
البريطاني للنساء الذي أنشأته أثناء الحرب العالمية الثانية. وكان يدير
النادي مديرة إنجليزية قبل أن تسيطر عليه النساء العربيات. كما كانت
زوجة الحاكم البريطاني رئيسة شرف لهذا النادي. أما مجلس الإدارة
فكان يضم ثلاثة من نساء عدن من المتحدثات اللغة العربية. كما ضم
المجلس عددا من السيدات تمثل كل منهن جالية من الجاليات غير

العربية التي تقيم في عدن. لكن تركيبة النادي تغيرت بتزايد عدد الشابات العدنيات المتعلمات من خريجات المدارس. وفي أوائل خمسينات القرن العشرين انضم لهذا النادي "فوج كبير من خريجي مدارس البنات في عدن والشيخ والتواهي... بوعي جديد وروح جديدة مستمدة من الوعي الوطني في الداخل والوعي القومي في الخارج. وبدا عنصر النقد وعدم الرضا عن القيادة الإنجليزية المسيطرة. لم تعد كافية دروس اللغات والرياضة والرحلات وغير ذلك من النشاط الاجتماعي والثقافي، وتاقت النفوس إلى المزيد من الجدية كالمحاضرات والاحتفال بالمناسبات الدينية الإسلامية، ووجود مميز للمرأة العربية في عدن عن باقي نساء الجاليات الأجنبية" (رضية إحسان الله، عدن الخالدة ميناء عالمي حر، طباعة مؤسسة دار الهلال، القاهرة، ١٩٩٥، صفحة ١٥٤).

وتم بالفعل تعريب النادي بانتخاب رئيسة له من نساء عدن العربيات هي السيدة نبيهة حسن علي. والجدير بالذكر أن هذا النادي تحول في عام ١٩٥٧ إلى "جمعية المرأة العربية". وقام بعملية التحويل عدد من الشابات يحملن توجهات جديدة وفكر جديد حول تحرر المرأة والوطن ككل. كما كان للبعض منهن أدوارا أساسية في حركة تحرر المرأة. ومن بين هذه الشخصيات رضية إحسان الله وصافيناز خليفة.

٢/٣/٣ – الجمعية العدنية للنساء:

تأسست هذه الجمعية في عدن في عام ١٩٥٦ بعد أن كانت المدينة قد عرفت تنظيمات المجتمع الأهلية من منتديات أدبية واجتماعية وثقافية علاوة على النقابات، والأحزاب. وكانت رقية ناصر التي تلقب برقية لقمان والمعروفة باسم "أم صلاح" هي أول رئيسة لهذه الجمعية. وكانت هذه السيدة من أبرز السيدات اليمنيات في نادي نساء عدن قبل أن يتم تأسيس هذه الجمعية. كما كانت سعيدة محمد عمر جرجرة نائبة لرئيسة الجمعية. ومن يطالع الصحف الصادرة في عدن في خمسينات القرن العشرين يجد ما يشير إلى نشاط هذه الجمعية. وعلى سبيل المثال

كانت صحيفة "فتاة الجزيرة" وصحيفة "الفجر" تنشران دوما أخبارا عن ذلك النشاط. ويتبين من تلك الأخبار أن ذلك النشاط كان يتم في المساء دون معوقات ثقافية أو اجتماعية تحول دون ممارسة ذلك العمل في المساء، أي أنه لم توجد تقاليد تمنع خروج المرأة في مثل تلك الأوقات وممارستها للنشاط النسائي العام (أنظر: أحمد القصير، المنظمات اليمنية لحقوق الإنسان في مجالي المرأة والطفل، مركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان، تعز، ٢٠٠١). كما أصدرت إحدى عضوات هذه الجمعية وهي ماهية محمد عمر جرجرة الشهيرة باسم ماهية نجيب أول مجلة نسائية في شبه الجزيرة العربية. وحملت هذه المجلة اسم "فتاة شمسان". وشمسان هو اسم جبل في عدن. وكانت المجلة تهتم بالقضايا العامة وقضايا المرأة ومن بينها أخبار المجتمع النسائي. وشملت حقوق المرأة التي طالبت بها المجلة الحق في التعليم، والعمل، وحقها في اختيار شريك حياتها.

٣/٣/٣ – جمعية المرأة العربية:

تجدر الإشارة إلى أن نشاط الجمعيات النسائية وحركة المرأة اليمنية قد شهد تطورات وأفاقا جديدة مع تشكيل جمعية المرأة العربية في عام ١٩٥٧. وتشير تسمية الجمعية بجمعية المرأة العربية إلى دلالة عامة هدفها التأكيد على الانتماء القومي العربي. ويعبر ذلك عن توجه ساد بين التنظيمات السياسية اليمنية في ظل المد القومي الذي كان يمثله جمال عبد الناصر. وكانت أشهر رئيسة لهذه الجمعية هي رضية إحسان الله صاحبة الدور البارز في الحركة النسائية في اليمن في النصف الثاني من خمسينات وستينات القرن العشرين. ومن بين أعمالها تنظيم مظاهرات خلع الحجاب عام ١٩٥٩. كما أن نشاط تلك الجمعية لم يقتصر على قضايا المرأة بل امتد إلى المجال الوطني. فمن خلال النشاط في هذه الجمعية ظهرت معظم القيادات النسائية التي شاركت في كل من العمل الاجتماعي الأهلي وفي العمل السياسي السري خاصة

العمل المرتبط بالكفاح المسلح لطرد البريطانيين. وكانت تلك العناصر النسائية التي ارتبطت بالحركة الوطنية الداعية إلى التحرر والاستقلال الوطني من خلال نشاط هذه الجمعية هي التي قادت العمل النسائي في جنوب اليمن بعد تحقيق الاستقلال. كما أن هذه العناصر هي التي شكلت فيما بعد الاتحاد العام لنساء اليمن في عام ١٩٦٨.

١/٣/٣/٣ - مظاهرات خلع الحجاب عام ١٩٥٩:

نظمت جمعية المرأة العربية حركة لخلع الحجاب عن طريق عدة مظاهرات قام خلالها عدد من الفتيات بالسير في الشوارع وهن سافرات يرتدين الفساتين العادية بدون الشيدر الأسود والخجاب الذي يغطي الوجه ويسمى الخنة. وكان وراء تنظيم هذه العملية عدد من الفتيات أبرزهن رضية إحسان الله وصافيناز خليفة. وحدثت هذه المظاهرات وسط اهتمام إعلامي من جانب صحف عدن. وكان التاريخ الذي خرجت فيه أول مظاهرة لخلع الحجاب هو٢٧ سبتمبر١٩٥٩(سعيد أحمد الجناحي، الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، ١٩٩٢، صفحة١٥٧). وقامت المتظاهرات بإحراق الشيدر خلال المظاهرة. وكتبت صحيفة فتاة الجزيرة تقول أن المتظاهرات قمن بزيارة دار الصحيفة "ليبلغن الصحف أنهن تخلين عن الحجاب".

٤ - حركة المرأة والكفاح المسلح:

كانت توجد على الدوام صلة بين حركة المرأة وقوي الحركة الوطنية. ونعني هنا القوميين العرب، والناصريين، والبعثيين، والماركسيين، وجبهة التحرير، والجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن المحتل. وشاركت نساء من أعضاء جمعية المرأة العربية في الأعمال السياسية مثل المشاركة في المظاهرات الطلابية والمظاهرات العامة في بداية ستينات القرن العشرين ثم في عملية الكفاح المسلح بدءا من عام ١٩٦٣. وكانت قيادات جمعية المرأة العربية على صلة وثيقة بالمؤتمر

عمالي وزعيمه عبد الله الأصنج. كما عملت عضوات الجمعية
منتميات سرا للجبهة القومية علي توجيه نشاط عضوات الجمعية في
الأعمال التي تساعد الكفاح المسلح ضد البريطانيين. وتم
دعم استخدام العمل الاجتماعي للتوعية خاصة من خلال نشاط الجمعية
في مجال محو الأمية. وحدث ذلك بعد أن تزايد ضغط عدد كبير من
عضوات الجمعية لدعم الكفاح المسلح خاصة بعد أن رفض عبد الله
الأصنج زعيم المؤتمر العمالي وحزب الشعب الاشتراكي الذي تأسس
عام ١٩٦٢ الاشتراك في تأسيس الجبهة القومية عام ١٩٦٣. وهي
الجبهة التي اختارت أسلوب الكفاح المسلح لطرد الاحتلال البريطاني.

تميز نشاط المرأة في تلك الفترة بالجمع بين العمل الاجتماعي
الخيري والعمل الطلابي الجماهيري علاوة على العمل السياسي السري.
والجدير بالذكر أن جمع المرأة بين النشاط الاجتماعي الخيري والعمل
السياسي لم يقتصر علي مدينة عدن، بل تواجد على نطاق واسع ومؤثر
في مناطق أخري خاصة في لحج. وقد ظهر عدد بارز من القيادات
النسائية من تلك النواحي شاركن في البداية في العمل العسكري ضد
قوات الاحتلال ولعبن فيما بعد أدوارا سياسية من خلال عضويتهن
في الجبهة القومية. وكانت النساء تشترك في المظاهرات السياسية وفي
توزيع المنشورات. وتعرض بعضهن للملاحقة من جانب البريطانيين
خلال قيامهن بتلك الأعمال. ومثال ذلك القبض علي نجوى مكاوي
وفوزية محمد جعفر أثناء قيامهما بتوزيع منشور عن أحد شهداء الكفاح
المسلح، وتم سحب السيارة التي كانتا تستخدماها بدباية وهما بداخلها.
ومن أبرز النساء اللاتي شاركن في تلك الأعمال الراحلة زهراء هبة الله
مسئولة القطاع النسائي في شعبة الجبهة القومية لتحرير جنوب اليمن
المحتل بدءا من عام ١٩٦٤، وثريا منقوش الكاتبة وأول أمين عام
للاتحاد العام لنساء اليمن، وشفيقة مرشد الأستاذة الجامعية سابقا
والعضو الحالي في الأمانة العامة للحزب الاشتراكي اليمني، وأنيسة
الصايغ التي كانت عضوا بأول لجنة تنفيذية للاتحاد العام لنساء اليمن

عند تشكيله عام ١٩٦٨، والراحلة عايدة علي سعيد التي كانت أول امرأة يتم انتخابها لعضوية مجلس الشعب الأعلى في جنوب اليمن قبل الوحدة والتي تولت رئاسة الاتحاد العام لنساء اليمن أكثر من مرة في اليمن الجنوبي سابقا. كما كانت أول رئيسة لاتحاد نساء اليمن عندما تشكل عام ١٩٩١ بعد تحقيق الوحدة اليمنية.

١/٤ – قيادة العمل النسائي في عدن:

كانت قيادة الجبهة القومية لعدن تسمي "شعبة" الجبهة القومية، وكان جميع أعضاء هذه الشعبة من الرجال باستثناء امرأة واحدة هي زهرة هبة الله. وتولت هذه السيدة مسؤولية القطاع النسائي الذي كان يسمي تنظيميا "الرابطة". وتشكلت هذه الرابطة من: عايدة علي سعيد، فوزية محمد جعفر، ثريا منقوش، أنيسة الصايغ، فتحية باسنيد، فطوم علي أحمد الدالي، ونجوى مكاوي (مقابلة مع ثريا منقوش يومي ١١ و ١٨ سبتمبر ٢٠٠٣ ومقابلة مع أنيسة الصايغ يوم ٢١ سبتمبر ٢٠٠٣، ومقابلة مع فوزية محمد جعفر يوم ١ أكتوبر ٢٠٠٣).

٥ - المرحلة الثانية لحركة المرأة:

تبدأ هذه المرحلة مع قيام ثورتي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ في الشمال وثورة ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ في الجنوب. كما تنتهي مع تحقيق الوحدة في عام ١٩٩٠ بين شطري اليمن. ويجب التنويه بأن القيود كانت توضع على تأسيس منظمات المجتمع المدني في الشمال والجنوب على الرغم من اختلاف التوجهات السياسية لكل من عدن وصنعاء. غير أن المرأة في الجنوب حصلت علي حقوق لم تنلها المرأة في الشمال. فقد ظهرت حركة المرأة في الجنوب منذ عدة عقود وأسهمت في الحركة الاجتماعية والسياسية. كما أن النظام السياسي في الجنوب وقف مع حقوق المرأة. وكانت "الحقوق المتميزة التي حصلت عليها المرأة في الجنوب نتيجة لتوجهات النظام في المحل الأول. كما كانت بدرجة ما تعبيرا عن وضع

[المرأة] في عدن على وجه الخصوص" (ثائرة شعلان، دور المنظمات الأهلية [اليمنية] في تطبيق منهاج عمل بكين – تقييم نقدي، مجلة دراسات يمنية، [العدد] ٦٠-٦١، يناير- يونيو ١٩٩٩).

١/٥ - تطورات متباينة في الشمال والجنوب:

[ش]هد شهر نوفمبر ١٩٦٧ تطورات متباينة في كل من الشمال [و]الجنوب كان لها تأثيرها على مؤسسات المجتمع المدني ومن بينها [منظ]مات المرأة. ففي ٥ نوفمبر ١٩٦٧ جرى الانقلاب ضد الرئيس عبد [الله] السلال. وحل نظام آخر عمل على المصالحة مع الملكيين [و]السعودية. وجري هذا الانقلاب في أعقاب هزيمة يونيو ١٩٦٧ وبعد [ان]سحاب القوات المصرية من اليمن. وأدت هذه التطورات إلى تضييق [الخ]ناق على المنظمات الجماهيرية في شمال اليمن وإلى منع العمل [الح]زبي. وتحولت الأحزاب السياسية إلى العمل السري. وكانت تلك [ال]فترة هي التي برزت فيها عملية التداخل بين أجهزة الدولة والقبيلة. [و]هو ما أدي إلي زيادة النفوذ القبلي المستمر حتي الآن.. وبينما كان هذا [الت]راجع يجري في الشمال كان الجنوب يعيش وضعا مغايرا في ظل [ان]تصار الكفاح المسلح، وتحقق الاستقلال وجلاء القوات البريطانية في ٣٠ نوفمبر ١٩٦٧.

٢/٥ - منع المرأة من ممارسة حقها في الترشيح:

حرمت عدة عوامل المرأة في اليمن الشمالي عام ١٩٨٨ من ممارسة حقوقها السياسية التي منحها لها القانون. وقد حاولت خمس سيدات ترشيح أنفسهن لانتخابات مجلس الشورى التي أجريت ذلك العام لكن تم الضغط عليهن ومنعن من الترشيح. وقد لاحظ أحد المتخصصين في القانون أن التيار السلفي وتيار الحداثة في اليمن الشمالي آنذاك قد توحد موقفهما تجاه هذا الموضوع. كما أضاف بأن "المفارقة الصارخة هنا هي أن تيار الحداثة قد ضبط موقفه من الحقوق السياسية للمرأة

الخاصة بالانتخابات على الأقل علـى إيقـاع تبنـي الموقـف السلفي واللاحداثي من تلك الحقـوق السياسية. فحين خطـر لتيـار الإسلام السياسي عند انتخابات مجلس الشورى عام ١٩٨٨ أن يعارض ويحرم على المرأة ممارسة حقوقها الانتخابية ارتأى كذلك التيـار الحداثي أن يطلب إلى المرأة التريث في استعمال حقوقها السياسـية بتعلـة الواقـع والظروف غير المناسبة " (أحمد علي الوادعي، المرأة والديمقراطية والحداثة ورقة مقدمة إلى ندوة المرأة والتحديث والديمقراطيـة، صـنعاء ١٤-١٨ أبريل ١٩٩٣). وينبغي توضيح أن المقصود بتيار الحداثة بعض قـادة تنظيم المؤتمر الشعبي العام الحاكم.

٣/٥ – تطورات في الجنوب:

ظهرت في الجنوب، حسبما اتضح من سياق الصفحات السـابقة، تنظيمات جماهيرية للمرأة. وحصلت المرأة بعد الاستقلال على حقوق تتعلق بالمساواة، كما حصلت نظريا وعمليا علـى حـق شـغل كافـة الوظائف بما في ذلك منصب القضاء. ولكن التنظيمات الخاصة المـرأة ومختلف الجماعات المهنية والنقابية كانت خاضعة، بدرجة أو أخـرى، للسلطة السياسية. وفيما يتعلق بالأحزاب السياسية لم يكن مسموحا سوى بالأحزاب الموجودة في السلطة بالإضافة إلى الأحزاب التـي تعـارض النظام القائم في الشمال. وعلى الرغم من ذلك كان يوجد تيار عام يؤيـد تحرر المرأة. ومثال ذلك ما حدث فـي عـام ١٩٧٢ حينمـا خرجـت الجماهير في مظاهرات سميت بالأيام السبع، وكان بين مطالبهـا محـو الأمية وتحرير المرأة (أنظر: افتتاحيات الحكمة، مختـارات ١٩٧١ – ١٩٨٩، كتاب الحكمة رقم ٣، إتحاد الأدباء والكتاب اليمنيـين، بيـروت، ١٩٨٩، صـفحة ١٨٩).

وعلاوة على ذلك فقد اتسم الوضع في الجنوب آنـذاك – علـى الرغم من القيود على منظمات المجتمـع الأهليـة – بالمسـاواة بـين المواطنين أمام القانون. كما وجد نمط من السلوك غير القبلي خاصة في

ين وفي مقدمتها مدينة عدن. وفي ظل ذلك السـياق أتيحـت للمـرأة
بلغ حريـات أكبر.

١/٣/٥ - تأسيس "الاتحاد العام لنساء اليمن" بعد الاستقلال:

تشكل هذا الاتحاد في ٣٠ يناير ١٩٦٨، في العام التالي للحصـول
لى الاستقلال بالشطر الجنوبي من اليمن، أي فـي جمهوريـة الـيمن
يمقراطية الشعبية سابقا. وتم بعد الوحدة تسميته "اتحاد نسـاء الـيمن"
دما تم توحيده مع جمعية المرأة اليمنية التي كانت قائمة فـي الشـطر
شمالي من اليمن. وكانت أول رئيسه لذلك الاتحاد العام عندما تأسـس
ي عام ١٩٦٨ هي فوزية محمد جعفر. كما كانت الراحلة عايدة علـى
سعيد نائبة للرئيس، وثريا منقوش أول أمين عام للاتحاد. وضم المجلس
تنفيذي: أنيسة الصايغ، وأنيسة أحمد سالم، وأمنة عثمان يافعي.

١/١/٣/٥ - الاتحاد العام لنساء اليمن وقانون الأسرة:

تقدمت قيادة الاتحاد نساء اليمن في بداية سبعينات القرن العشرين
باقتراح لتغيير القوانين الخاصة بالأسرة بهدف استبعاد مـا يتعلـق بمـا
يسمى نشاز المرأة ولوضع قيود على تعدد الزوجـات وسـن الـزواج.
وكان يمثل اتحاد النساء فوزية محمد جعفر، وعايدة على سعيد وأنيسـة
الصايغ وأخريات. وتم تحويل هذا الاقتراح إلي وزارة العدل لدراسـته.
وتشكلت لهـذا الغرض لجنة مشتركة من القيادات النسائية والمستشارين
القانونيين بوزارة العدل. وأسفر ذلك عن صدور القانون رقـم ١ لعـام
١٩٧٤ باسم قانون الأسرة. وهو القانون الذي تبني مطالب المرأة وأقـر
مبدأ المساواة في الحقوق والواجبات في علاقة الـزواج بـين الرجـل
والمرأة. كما منع تعدد الزوجات (أنظر: جمهورية اليمن الديمقراطيـة، قانون
رقم ١ لعام ٧٤ بشأن الأسرة (الطبعة الثانية)، إصدار الاتحاد العام لنساء الـيمن،
عدن، يناير ١٩٩٠.

ظل هذا القانون ساريا في جمهورية اليمن الديمقراطيـة الشـعبية

سابقا حتى تحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠. ولكن تم في ١٩٩٢ تغييره بصدور القانون رقم ٢٠ بشأن الأحوال الشخصية الذي ألغي مبدأ المساواة في العلاقة الزوجية. وعلاوة على ذلك تخلى القانون الجديد، حسب رأي أحد رجال القانون الذي أشرنا إليه آنفا عن المكاسب التي كان ينص عليها قانون عام ١٩٧٤. فقد استعاد "جميع النصوص التي تجعل العلاقة الزوجية عملا إراديا ينفرد به الرجل، وعادت المرأة إلى الطرف السلبي في هذه العلاقة. والجدير بالملاحظة أن ذلك تم في بسهولة ويسر. وباستثناء الاحتجاجات التي أبدتها النساء في حاضرة اليمن عدن، فإن الأمر بدا وكأنه لا يعني المرأة في اليمن، ولزم الحداثيون من الرجال تجاه الاحتجاجات والمعارضة النسوية لهذا القانون الجديد الصمت واللامبالاة باستثناء مثقفي عدن" (أحمد علي الوادعي، مرجع سابق).

شهدت السنوات اللاحقة المزيد من التراجع في هذا المجال. فقد حددت المادة ١٥ من قانون ١٩٩٢ سن الزواج بخمسة عشر عاما لكل من الفتى والفتاة. لكن تم إلغاء هذا الحد الأدنى عام ١٩٩٩ بصدور القانون رقم ٢٤ حيث نصت المادة ١٥ منه علي أن لولي الصغيرة أن يعقد لها لكن لا تزف إلى الزوج إلا بعد أن تكون "صالحة للوطئ". ومن جانب آخر فإن قانون عام ١٩٩٢ يتناقض مع الاتفاقية الدولية الخاصة بإلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة التي وقعت عليها اليمن منذ عام ١٩٨٤. ويبدو أنه ليس القانون الوحيد الذي يتعارض مع الاتفاقيات الدولية التي صادق عليها اليمن. وهذا ما تشير إليه دراسة بعنوان "حقوق المرأة بين القانون والتطبيق" حيث تري أن الاتفاقيات الدولية "تلزم الدول بتعديل تشريعاتها بحيث تصبح موائمة لتلك الاتفاقيات والمعاهدات. وإذا رجعنا لنصوص القوانين والتشريعات اليمنية سنجد أن معظمها قد عدلت بعد التوقيع على تلك الاتفاقيات ولكن بعض تلك التعديلات لم تكن تلبي بصورة كاملة نصوص تلك المواثيق" (نبيلة المفتي، حقوق المرأة بين القانون والتطبيق، اللجنة الوطنية للمرأة، ٣...

٤/٥ - اتحاد الأدباء والكتاب والمواطنة المتساوية:

تحدثنا من قبل عن التنظيمات التي تواجدت خلال الفترة ما بين ١٩٦٢ وتحقيق الوحدة اليمنية عام ١٩٩٠. وشملت تلك التنظيمات المنظمات النسائية والشبابية مثل "الاتحاد العام لنساء اليمن" و"منظمة الشبيبة السلفي" و"الربطة الطلابية". غير أن تلك التنظيمات واجهت بعض القيود في الفترة التالية للاستقلال. ولم تظهر أي مجموعة سواء في الشمال أو الجنوب تتمتع بدرجة أساسية من الاستقلالية في مواقفها والقدرة النسبية على مواجهة القيود التي تفرضها السلطة سوى اتحاد الأدباء والكتاب الذي تشكلت لجنته التأسيسية في أكتوبر ١٩٧٠ من أبناء الشمال والجنوب معا وعقد مؤتمره الأول في فبراير ١٩٧٤. وقد أصدر الاتحاد مجلة ناطقة باسمه هي مجلة "الحكمة" بدءا من أبريل ١٩٧١. وعبر الاتحاد ومجلة الحكمة عن التطورات الجديدة وثقافة المجتمع الحديث والشخصية اليمنية الحديثة. ودأبت "الحكمة" على الدعوة إلى "وحدة التراب والشعب والثقافة على أسس حديثة". وعبر الاتحاد عمليا عن تطلع اليمنيين إلى وحدة اليمن، وتحديثه، وبناء مؤسساته على أسس المواطنة المتساوية والديمقراطية.

عملت الشخصية اليمنية الحديثة سواء في الجنوب أو الشمال على دعم مواقعها وتثبيت ثقافتها ونشر أفكارها. كما طالبت علي الدوام بالديمقراطية والحريات ودعت إلي تطبيق قاعدة المساواة أمام القانون ومبدأ المواطنة المتساوية. كما لعب عمر الجاوي الذي كان امينا عاما لاتحاد الأدباء ورئيسا لتحرير مجلة الحكمة دورا رئيسيا في صياغة دستور الوحدة اليمنية. وتعرض لمحاولة اغتيال في عام ١٩٩١ بزعم أنه ساهم في وضع دستور علماني. لقد كان هذا التنظيم المدني الطابع الموحد لأبناء شمال اليمن وجنوبه وسيلة استخدمها المبشرون بثقافة اليمن الحديثة. ولذا كان من أهداف هذا الاتحاد الدفاع عن الحريات وحقوق الإنسان في كل اليمن الطبيعي علاوة على محاربة النزعات العرقية والطائفية والقبلية. أي أن الاتحاد كانّ من الوسائل التي

استخدمتها الشخصية اليمنية الحديثة لبث ثقافتها ودعم مواقفها في المجتمع. وقد حدث ذلك على الرغم من وجود نظامين سياسيين آنذاك، وعلى الرغم من القيود التي كانت مفروضة علي مؤسسات المجتمع وتنظيماته المهنية والنقابية والجماهيرية من الجانبين بدرجة أو أخرى. لكن يمكن القول أن سلطات الجنوب كانت تقف من الناحية الفكرية، وبدرجة ما، مع أفكار المشرفين على الاتحاد وإن كانت تصطدم بهم في بعض المواقف. ومن جانب آخر كان يتم في أحيان كثيرة منع توزيع مجلة الحكمة الناطقة باسم هذا الاتحاد من دخول اليمن الشمالي. فقد كانت تطبع في عدن. ولهذا لم يكن غريبا أن يطالب أمين عام الاتحاد على صفحات مجلة الحكمة برفع الحواجز بين الشمال والجنوب وتوفير حرية التنقل في ربوع اليمن لكل من الإنسان والكتب والسلع إلى جانب الدعوة إلى التحديث والديمقراطية والمساواة في المواطنة.

٦ – المرحلة الثالثة لحركة المرأة اليمنية (١٩٩٠-١٩٩٩):

حملت هذه الفترة بالرغم من قصرها الزمني الجديد بالنسبة لأوضاع المرأة خاصة فيما يتعلق بالحقوق الدستورية. لكن سرعان ما حدث التراجع. فقد نصت المادة رقم ٢٧ من دستور دولة الوحدة اليمنية علي مساواة كاملة غير مشروطة بين الرجل والمرأة. ونصت علي أن جميع المواطنين سواسية أمام القانون. وهم متساوون في الحقوق والواجبات العامة ولا تمييز بينهم في ذلك بسبب الجنس أو اللون أو الأصل أو اللغة أو المهنة أو المركز الاجتماعي أو العقيدة. غير أن هذه المادة ألغيت عندما تم تعديل الدستور في ٢٩ سبتمبر ١٩٩٤ في أعقاب الحرب الأهلية التي نشبت في ذلك العام. وبموجب ذلك التعديل أضيفت للدستور مادة كانت موجودة في دستور اليمن الشمالي قبل الوحدة. وتقول تلك المادة التي تحمل رقم ٣١ أن "النساء شقائق الرجال ولهن من الحقوق وعليهن من الواجبات ما تكفله وتوجبه الشريعة وينص عليه

...ون". وهذه المادة منقولة حرفيا من الدستور الدائم للجمهورية العربية ... أي اليمن الشمالي سابقا. وكانت تحمل رقم ٣٤. ومن جانب آخر ... بتحقيق الوحدة الالتزام رسميا بالمواثيق الدولية التي تم التوقيع عليها ... أي دولة من دولتي اليمن سواء في الشمال أو الجنوب. ومن بين المواثيق اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة. وكان ... الجنوبي قد وقع عليها في ٣١ مايو ١٩٨٤ وبدأ تنفيذها في ٢٩ يونيو ... ذلك العام. وعلى الصعيد العملي شاركت المرأة اليمنية في عموم ... البلاد لأول مرة في الانتخابات النيابية عام ١٩٩٣. ولجحت في تلك الانتخابات سيدتان من بين اللاتي رشحهن الحزب الاشتراكي في عدن ... المحافظات الجنوبية. وقد ترشح في تلك الانتخابات عدد كبير نسبيا من النساء في العاصمة صنعاء لكن لم ينجح منهن أحد نظرا للطابع المحافظ الذي تتسم به العاصمة.

١/٦ - إيجابيات ترتبت على الوحدة اليمنية:

أدت الوحدة إلى حدوث إيجابيات تتعلق بوضع المرأة سواء على مستوى الدستور والقوانين أو على المستوى العملي. ولكن يجب الإشارة إلى أنه قد حدث، بعد حوالي أربع سنوات من قيام الوحدة، تراجع كبير في هذا المجال على كل من المستوي الدستوري والقانوني والمستوي العملي. وسوف نتناول ذلك الأمر بعد أن نستعرض الإيجابيات في أوضاع المرأة اليمنية التي ترتبت على تحقيق الوحدة. وتشمل تلك الإيجابيات ما يلي :

١ - مشاركة المرأة في الانتخاب والترشيح في الانتخابات النيابية.

٢ - عمل المرأة في القضاء والنيابة في المحافظات الشمالية وفي العاصمة صنعاء بعد أن كان هذا قاصرا على عدن والمحافظات الجنوبية والشرقية. ولا يقلل من أهمية ذلك ما حدث بعد الحرب الأهلية في عام ١٩٩٤ من تهميش المرأة في مجال القضاء في عدن. فقد تم استبعادها من العمل بالمحاكم الجنائية وتم حصر عملها في مجال الأحوال المدنية.

٣ – عمل المرأة بالمحاماة في كافة محافظات اليمن ولم يعد ذلك الأمر محصورا في عدن والمحافظات الجنوبية والشرقية.
٤ – عمل المرأة في رئاسة الجمهورية بعد أن كان ذلك ممنوعا في اليمن الشمالي قبل الوحدة.

٢/٦ – تأثيرات الحرب الأهلية في عام ١٩٩٤على المرأة:

شمل التراجع عن المكاسب التي حققتها الوحدة للمرأة عدة قضايا أبرزها ما يلي:
١ – تعديل الدستور الذي قامت علي أساسه الوحدة اليمنية، وإلغاء مبدأ المساواة المطلقة التي كان ينص عليها ذلك الدستور.
٢ – إبعاد المرأة عن العمل في مجالات القضاء الجنائي.
٣ – فصل البنات عن البنين في التعليم العام بدءا من ١٩٩٤ بالمحافظات الجنوبية والشرقية في أعقاب الحرب الأهلية.
٤ – زيادة العزلة بين البنات والبنين في التعليم الجامعي.
٥ – زيادة انتشار الحجاب ووصوله إلى ريف اليمن عامة واتساع نطاق انتشاره في المدن اليمنية بما في ذلك عدن ذاتها. وتجدر الإشارة إلى أن هذا الوضع قد بدأ يظهر مع بداية الوحدة في عام ١٩٩٠ لكنه تصاعد بعد الحرب الأهلية في عام ١٩٩٤. وقد لعب الطابع المحافظ للعاصمة صنعاء دورا في هذا الانتشار للحجاب. وكان الحجاب ولا يزال منتشرا في العاصمة، لكن انتشاره كان أقل في المدن اليمنية الأخرى. أما الريف اليمني فلم يعرف انتشار حجاب المرأة إلا في السنوات القليلة الماضية خاصة بعد عام ١٩٩٠. فلم يكن حجاب المرأة منتشرا قبل ذلك التاريخ في الريف اليمني خاصة في المناطق الوسطى والغربية والجنوبية. وهي مناطق تتميز بأنها الأكثر كثافة سكانية في اليمن. وتبرز في هذا المجال ٣ محافظات هي تعز وإب والحديدة التي يقيم بها وحدها حوالي ٣٧ % من سكان اليمن بينما يقيم بقية السكان في ١٦ محافظة أخرى علاوة علي مدينتي صنعاء وعدن، وذلك طبقا لبيانات

عام ٢٠٠١. كما تجدر الإشارة إلى أن سكان الريف يمثلــون ٥ ،٧٣ % من مجموع السكان.

٧ - المرحلة الرابعة لحركة المرأة:

تمتد هذه المرحلة ما بين أواخر عــام ١٩٩٤ حتــى الآن. وقــد عانت حركة المرأة في هذه الفترة من القيود التي تفرض عليهــا ممــا أدى إلى زيادة تهميشها. ولا يوجد على سبيل المثال أي نشــاط مــؤثر لاتحاد نساء اليمن. وأصبح هذا الاتحاد خاضعا تقريبا لتوجهات حــزب المؤتمر الشعبي الحاكم. ومن دلائل تهميش هذا الاتحاد تجميد مــؤتمره العام لمدة تزيد عن ١٢ عاما. فقد ظل ذلك المؤتمر دون انعقاد منذ مايو عام ١٩٩١ حتى سبتمبر ٢٠٠٣. ويجري ذلك التهميش على الرغم مــن زيادة الثقل النسبي للمرأة في المجتمع والحياة العامة. وقد أسهمت عــدة عوامل وبعض التطورات في السنوات القليلة الماضية في زيــادة ذلــك الثقل النسبي. ومن بين تلك العوامل والتطورات التي أدت إلــى زيــادة الثقل النسبي للمرأة ارتفاع نسبة وعدد المتعلمات ولو بشــكل محــدود، وظهور تمثيل المرأة في وظائف رئيسية، وزيــادة المنظمــات الأهليــة المعنية بالمرأة، وبروز مشاركة المرأة في الميدان الثقافي خاصــة فــي مجــال الإبداع الأدبي. وعلاوة على ذلك تم في هذه الفترة تعيين وزيرة لأول مرة هي وزيرة حقــــوق الإنســــان. كمــا أن تطــور شــبكة المؤسسات الرسمية الخاصة بالمرأة زاد بشكل ما مــن الثقــل النســبي للمرأة.

١/٧ - تطور شبكة المؤسسات الرسمية المعنية بالمرأة:

تشمل شبكة المؤسسات الرسمية الخاصة بالمرأة التي ظهرت في هذه المرحلة المؤسسات والإدارات التالية :

أ - المجلس الأعلى للأمومة والطفولة؛

ب - اللجنة الوطنية للمرأة؛

ج – إدارات المرأة في عدد من الأجهزة الحكومية. وتلقى تلك المؤسسات والإدارات الخاصة بالمرأة الدعم والرعاية من المنظمات والحكومات الغربية ومنظمات الأمم المتحدة. وينبغي التنويه بأن هذا التوسع في شبكة المؤسسات الخاصة بالمرأة يرتبط بشكل ما بالتوصيات الصادرة عن مؤتمر المرأة العالمي المنعقد في بكين عام ١٩٩٥. كما يرتبط من جانب آخر بإيجاد وسائل لتسهيل العلاقات مع المؤسسات والدول المانحة.

٨ – خاتمة عن إشكاليات تواجه حركة المرأة:

توجد عدة عقبات وإشكاليات تعرقل تطور حركة المرأة اليمنية. وتبرز بينها الإشكاليات التالية:

١ ـ الثقافة التمييزية للقوانين اليمنية. وتمتد ثقافة التمييز هذه للمشتغلين بالقضاء فإن "الثقافة التي نشأ فيها القضاء الحالي هي ثقافة تمييزية. وبالتالي فإن الفكر السائد لدى معظم المشتغلين في هذا المجال هو فكر تميزي ينظر إلى المرأة كمخلوق ناقص لا يتمتع بالكثير من الحقوق وإنما هو تابع يجب عليه الخضوع لرغبة المتبوع" (نبيلة المفتي، مرجع سابق).

٢ ـ سياسة التمييز في المناصب والوظائف الأساسية وفي عضوية المجالس التنفيذية للمنظمات الجماهيرية ومن بينها اتحاد نساء اليمن. فهناك توجهات حكومية لمنع الذين لا ينتسبون إلى حزب المؤتمر الحاكم أو ينتمون إلى مناطق مغبنة من تولي المناصب الرئيسية. وهناك أيضا سياسة ثابتة لوضع عراقيل أمام كل من لا ينتمي للحزب الحاكم لكي لا يتم انتخابه في المجالس التنفيذية للمنظمات الجماهيرية. وتثير هذه السياسة التي تعاني منها قطاعات مختلفة في المجتمع سواء من النساء أو الرجال إشكالية أخرى هي غياب مبدأ المواطنة المتساوية.

٣ ـ تفتقر بعض القيادات النسائية التي تترأس المنظمات النسائية خاصة اتحاد نساء اليمن إلى النظرة الداعية إلي المساواة الفعلية بين

الرجل والمرأة. وقد أدت الحرب في عــام ١٩٩٤ وسـيطرة توجهـات الحكومة على تنظيمات المرأة سواء الرسمية أو غيــر الحكوميــة إلــى تهميش العشرات من الكوادر النسائية التي أسهمت خلال الخمسين عاما الماضية في حركة المرأة اليمنية.

٤ ـ تركيز منظمات المرأة الحكومية منهـا وغيــر الحكوميــة علــى الاحتياجــات المــرأة العمليــة وعــدم الاهتمــام الكــافي بالاحتياجــات الاستراتيجية. وتكمن المشكلة في أن معظم المنظمات غيــر الحكوميــة المعنية بالمرأة لا تستوعب منظور النوع الاجتماعي في الأساس.

٥ ـ لا توجد في واقع الأمر حركة مستقلة للمرأة حيث تعمــل الدولــة جاهدة على السيطرة على المنظمــات النســائية وإبعادهــا عــن تبنــي التوجهات التي تخدم القضايا الجوهريــة المتعلقــة بــالمرأة. وليســت منظمات المرأة وحدها هي التي تعاني من تلك الضغوط والممارســات. وخلاصة القول أن معظم التنظيمات النسائية تفتقر عامة إلى الاســتقلالية وتسيطر على توجهاتها كل من الحكومــة والجهــات المانحــة. ومــن المفارقات أن حركة المرأة اليمنية بدأت كحركة مستقلة في ظل وجــود الاحتلال ومن خلال مقاومتها لهذا الاحتلال ذاته. لكن هــذه الحركــة لا تتمتع بالاستقلال في عهد الحكومات الوطنية.

المراجع

دراسات وكتب:

١ – أحمد القصير، المنظمات اليمنية لحقوق الإنسان في مجالي المرأة والطفل، دراسة أعدت لمركز المعلومات والتأهيل لحقوق الإنسان بتعز، مارس ٢٠٠١.

٢ – أحمد القصير، عواقب حقبة النفط على وضعية المرأة العربية في مجالي التحديث والديمقراطية مع مؤشرات حول وضع المرأة في اليمن، ورقة قدمت إلى ندوة "المرأة والتحديث والديمقراطية"، قسم حقوق الإنسان باليونسكو واللجنة اليمنية للتربية والعلوم والثقافة، صنعاء ١٤–١٨ أبريل ١٩٩٣. وقد نشرت في مجلة الثقافة، يونيو ١٩٩٣.

٣ – أحمد علي الوادعي، المرأة والديمقراطية والحداثة، ورقة قدمت إلى ندوة "المرأة والتحديث والديمقراطية"، قسم حقوق الإنسان باليونسكو واللجنة اليمنية للتربية والعلوم والثقافة، صنعاء ١٤–١٨ أبريل ١٩٩٣.

٤ – افتتاحيات الحكمة، مختارات ١٩٧١ – ١٩٨٩، كتاب الحكمة رقم ٣، اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، بيروت، ١٩٨٩.

٥ – ثائرة شعلان، دور المنظمات الأهلية اليمنية في تطبيق منهاج عمل بكين – تقييم نقدي، مجلة دراسات يمنية، العدد ٦٠– ٦١، يناير – يونيو ١٩٩٩.

٦ – ثائرة شعلان، المنظمات غير الحكومية وحقوق الإنسان في اليمن، مجلة دراسات يمنية، العدد ٥٦، يناير – مارس ١٩٩٨.

٧ – سعيد أحمد الجناحي، الحركة الوطنية اليمنية من الثورة إلى الوحدة، مركز الأمل للدراسات والنشر، صنعاء وعدن، ١٩٩٢.

٨ – شهيدة الباز، سياسية / استراتيجية النوع في مجال الزراعة والأمن الغذائي – إطار مقترح، إدارة تنمية المرأة الريفية بوزارة الزراعة والري، يوليو ١٩٩٨).

٩ – علي محمد عبده، لمحات من تاريخ حركة الأحرار اليمنيين (الجزء الأول)، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية بصنعاء ومنتدى النعمان الثقافي

الشباب، صنعاء، ٢٠٠٣.

١- علي محمد عبده، لمحات من تاريخ حركة الأحرار اليمنيين (الجزء الثاني)، المعهد الفرنسي للآثار والعلوم الاجتماعية بصنعاء ومنتدى النعمان الثقافي للشباب، صنعاء، ٢٠٠٣.

١- محمد أحمد علي، قضية دولة القانون في الأزمة اليمنية (الجزء الأول)، دار الكنوز الأدبية، بيروت، ١٩٩٩.

١- محمد عبد الملك المتوكل، الصحافة اليمنية نشأتها وتطورها، ١٩٨٣.

١- مخيم أبي الطيب، أقلام المخيم، مطبعة فتاة الجزيرة بعدن، ١٩٤٢.

١- نبيلة المفتي، حقوق المرأة بين القانون والتطبيق، المجلس الأعلى لشئون المرأة-اللجنة الوطنية للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، صنعاء، مارس ٢٠٠٣).

ساتير:

١- الجمهورية اليمنية، اللجنة العليا للاستفتاء على الدستور، دستور الجمهورية اليمنية.

٢- الجمهورية العربية اليمنية، الدستور الدائم والإعلانات الدستورية.

٣- دستور الجمهورية اليمنية، كتاب مجلة الثوابت الرابع، ١٩٩٥.

قوانين:

١- الجمهورية اليمنية، وزارة الشئون القانونية، قانون رقم ٢٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن الأحوال الشخصية وتعديلاته، سبتمبر ٢٠٠٣.

٢- جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية، الاتحاد العام لنساء اليمن، قانون رقم ١ لعام ٧٤ بشأن الأسرة، مؤسسة الجندي للطباعة والنشر، عدن، يناير ١٩٩٠.

لوائح:

١ - الجمهورية اليمنية، اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين، النظام الأساسي لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين.

٢ - الجمهورية اليمنية، اتحاد نساء اليمن، مشروع النظام الأساسي لاتحاد نساء اليمن.
٣ - الجمهورية اليمنية، اتحاد نساء اليمن، مشروع اللائحة التفسيرية لمشروع النظام الداخلي لاتحاد نساء اليمن.

نشرات وتقارير:
١ - الجمهورية اليمنية، المجلس الأعلى للمــــرأة- اللجنــة الوطنيــة للمـرأة، الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة، سبتمبر ٢٠٠٣.
٢ - اللجنة الوطنية للمرأة، الاستراتيجية الوطنية للمرأة.
٣ - الجمهورية اليمنية، اللجنة الوطنية للمرأة، التقرير الوطني عن مستوى اتفاقيـة القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠١.
٤ - الجمهورية اليمنية، اللجنة الوطنية للمرأة، التقرير الوطني عن مستوى اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة، صنعاء، ديسمبر ١٩٩٩.
٥ - الجمهورية اليمنية، اللجنة الوطنية للمرأة، تقرير حول وضع المرأة بعد خمس سنوات من مؤتمر بيجين العالمي الرابع للمرأة، أبريل ١٩٩٩.
٦ - الجمهورية اليمنية، اللجنة الوطنية للمرأة، مسودة مشروع الاستراتيجية الوطنية للنوع الاجتماعي، نوفمبر ٢٠٠٠.
٧ - الجمهورية اليمنية، اللجنة الوطنية العليا لحقوق الإنسان، الصــكوك الدوليـة المتعلقة بحقوق الإنسان التي صادقت عليها اليمن، يونيو ٢٠٠٢.

قرارات:
الجمهورية اليمنية، مجلس الوزراء، قرار مجلس الوزراء رقم (٢١٢) لعام ٢٠٠٣ بشأن الموافقة على الاستراتيجية الوطنية لتنمية المرأة، ٢٣ سبتمبر ٢٠٠٣.

مقابلات وأحاديث:
١ - مقابلة مع أنيسة الصايغ يوم ٢١ سبتمبر ٢٠٠٣،
٢ - مقابلة مع ثريا منقوش يومي ١١ و ١٨ سبتمبر ٢٠٠٣.

الفصل السادس

الأطراف المعنية والدولة الإسلامية

١ - خلفية عامة:

تبنى أصحاب الجاه والمكانة المتميزة في المجتمع اليمني مفهوم "الأطراف المعنية" لكي ينفردوا بحق تسيير أمور البلاد. وقد برز هذا المفهوم في فترة حرب التدخل ضد النظام الجمهوري بعد ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢. وكان أنصار الملكية الذين تدعمهم المملكة العربية السعودية يدعون إلى حصر الأطراف المعنية، أي أهل الحل والعقد، في "أولاد الناس" واستبعاد من أطلقوا عليهم "أولاد السوق". وقد مثل هذا الاتجاه إنكارا للتطورات التي أحدثتها ثورة ٢٦ سبتمبر1962 وما أفرزته من جماعات مؤثرة في المجتمع. كما وصل الأمر بالبعض إلى محاولة حصرأهل الحل والعقد في أصحاب المذهب الزيدي وحدهم بغض النظر عن مستوى جاه أبناء المذهب الشافعي الذين يشكلون الكتلــة الأكبر من السكان. ولم تكن الخلفية وراء مفهوم "الأطراف المعنية"-ذات طابع ديني على الرغم من محاولة حصر تلك الأطراف في فئة معينة من أهل الحل والعقد. بل كان الدافع إليها مصالح سياسية مباشرة. والأمثلة عديدة. فإن بعض الأطراف عملت علي عودة الإمامة وتلقت دعما من السعودية. والبعض الآخر كان مع تأسيس دولة إسلامية بدعم من السعودية أيضا.

٢ - الأطراف المعنية والصراع السياسي والاجتماعي:

من جانب آخر فإن فكرة الأطراف المعنية هي التي كانت وراء تغيير شكل بعض مؤسسات الدولة في ظل النظام الجمهوري. فقد تم إلغاء منصب رئيس الجمهورية وحل بدلا منه مجلس للرئاسة. وهي الصيغة التي يفضلها شيوخ القبائل. ولم يستطع أصحاب هذا الاتجـــاه التخلص نهائيا من صيغة رئيس الجمهورية إلا بعد الإطاحة بالرئيس عبد الله السلال بانقلاب ٥ نوفمبر١٩٦٧. وقد شهدت الفترة ما بين ١٩٦٢ و ١٩٦٥ استمرار صيغة رئيس الجمهورية مع صيغة مجلس الرئاسة في آن واحد حيث تشكل خلال تلك السنوات ثلاث مجالس

للرئاسة. وكان الأول في ١٩٦٢ برئاسة الشيخ محمد على عثمان وعضوية أربعة آخرين. أما السلال فكان يشغل في ذلك الحين منصبي رئيس مجلس قيادة الثورة ورئيس مجلس الوزراء. وجاء تشكيل المجلس الثاني في أبريل ١٩٦٣ برئاسة الرئيس السلال وعضوية ٣٣ شخصا من بينهم ١٤عضوا من المشايخ، أي ان هذا المجلس تشكل في ظل وجود منصب رئيس الجمهورية الذي كان يشغله السلال. وفي ١٩٦٥ أصدر السلال بصفته رئيسا للجمهورية قرارا بتشكيل مجلس جمهوري برئاسته وعضوية أربعة أشخاص. وقد صدر ذلك القرار بناء على توصيات مؤتمر خمر الذي انعقد في٥ مايو١٩٦٥ وسيطر الجمهوريون المعتدلون على قراراته. وهي القرارات التي عبرت، بشكل واضح، عن التوجهـــات التي كان ينادي بها القاضي محمد محمود الزبيري قبل اغتياله في أول أبريل من ذلك العام، أي قبل انعقاد مؤتمر خمر بقليل. ولم يتم التخلص نهائيا من منصب رئيس الجمهورية في تلك الفترة إلا مع انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ حيث تم تشكيل مجلس جمهوري برئاسة القاضي عبد الرحمن الإرياني. وظلت صيغة مجلس الرئاسة أو المجلس الجمهوري سارية حتى انقلاب ابراهيم الحمدي في ١٣ يونيو ١٩٧٤ حيث تشكل مجلس قيادة عسكري. ولم تتم العودة إلى صيغة رئيس الجمهورية إلا بعد اغتيال الرئيس الحمدي في عام ١٩٧٧ وسيطرة المؤسسة القبلية على أجهزة الدولة الرئيسية.

كان مجلس الرئاسة عبارة عن صيغة تلائم فكرة "الأطراف المعنية" التي تعتبر عميقة في وعي مشايخ القبائل الاقطاعيين الذين يطرحون هذه الصيغة في مواجهة أي حكم مركزي. كما أنها استخدمت لتمييع الصراع وإبعاده عن مجاله الاجتماعي ووضعه في إطار المساومات بين الأطراف المعنية أو بالأحري بين أهل الحل والعقد بعيدا عن الجماعات والشرائح الاجتماعية التي أفرزتها التطورات الجديدة في البلاد. وتعتبر مائدة المفاوضات والمساومات بمثابة الإطار المألوف لكل اختلاف بين ما يسمى "الأطراف المعنية". ولكن هذه الحلول غير حاسمة

وسرعان ما يبرز الصراع من جديد. وهذا هو سبب كثرة عقد المؤتمرات في تلك الفترة سواء داخل اليمن أو في الخارج. ولم تتوصل تلك المؤتمرات واللقاءات إلى حل حقيقي لمختلف أشكال الصراع الاجتماعي. فمثل ذلك الحل لا يتم في ساحة أهل الحل والعقد وإنما في ميدان الصراع السياسي (أنظر: محمد عبد السلام، الجمهورية بين السلطنة والقبيلة في اليمن الشمالي، شركة الأمل للطباعة والنشر، القاهـرة، ١٩٨٨).

حاول مشايخ القبائل حصر الأطراف المعنية في الذين ينتمون إلى مذهب معين دون آخر أو في أبناء منطقة دون أخرى. ولذلك استنكروا مثلا أن يضع محمد أحمد نعمان المنطقة الشافعية ضمن "الأطراف المعنية". فقد أراد نعمان توسيع قاعدة الأطراف المعنية. وكان يعتبر أن "الحل الحقيقي لا يكمن في غير دعوة أهل الحل والعقد الحقيقيين في اليمن لمؤتمر شامل يبحثون فيه مصير بلادهم، ويضعون الحلول لمشاكلهم الذاتية والخارجية.. الآنية والتاريخية" (أنظر: محمد أحمد نعمان، الأطراف المعنية، منشورات دار الصبان، عدن ـ بدون تاريخ). كما اعتبر صاحب هذا التوجه أن تفادي التمزق والتناحر يتم عن طريق الاعتراف بكل الفئات على أساس يمنيتها أولا وقبل أي اعتبار آخر، وأن تتحول الأطراف المعنية إلى طرف موحد الشعور والوجدان. وتتمثل الأطراف التي ينبغي الاعتراف بها طبقا لوجهة نظره في: الهاشمي والقحطاني، الزيدي والشافعي، التهـامي والجبـلي، الرعوي والقبيلي، العسكري والتاجر، الفقيه والكاتب، الضابط والشيخ. وبالرغم من أن هذا الرأي يدعو إلى الاعتراف بالجميع إلا أنه ينطلق من فكرة الأطراف المعنية التي تعني في نهاية المطاف استمرار حصر حق تقرير مصير البلاد بين جماعات متميزة أيضا من أبناء الشوافع والزيود بدلا من أن تكون محصورة في الزيود وحدهم. ويعتبر ذلك دعوة إلى توسيع قاعدة الأطراف المعنية دون تجاوز ذلك المفهوم.

أدى مفهوم الأطراف المعنية دورا واضحا في الصراع السياسي في اليمن. وتتمثل بعض جوانب هذا الدور في تزييف الوعي والصراع

الاجتماعيين. وجرت هذه العملية من خلال تغليف الطبقة بالفئة، أي حجب حقيقة الأوضاع الطبقية لأطراف الصراع. كما تنطوي هذه العملية على تغليب الانتماءات السلالية والمذهبية علاوة على التفرقة بين المواطنين. وهو ما يؤدي في نهاية المطاف إلى تغليب نزعة الانتماء إلى المنطقة أو القبيلة أو "الأطراف المعنية" على حساب الانتماء إلى المجتمع الأكبر، أي الوطن اليمنى بأسره.

٣ – مشروع الدولة الإسلامية:

ظهر في عام ١٩٦٥ مشروع لإقامة دولة إسلامية في اليمن بدلا من النظام الجمهوري. وكان هذا المشروع يمثل أحد جوانب حرب التدخل ضد جمهورية ثورة ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢. ففي الأسبوع الأول من أغسطس١٩٦٥رعت المملكة العربية السعودية مؤتمرا في مدينة الطائف ضم ١٤٥ يمنيا من المشايخ ورجال الدين وشخصيات أخرى. وكانوا في مجموعهم يتشكلون من الأطرلف المعنية لكنهم ينقسمون إلي ثلاث مجموعات. وكانت المجموعة الأولى تمثل الجانب الملكي بزعامة أحمد محمد الشامي. وتشكلت المجموعة الثانية من بعض المنشقين على النظام الجمهوري، أي الجمهوريين المعتدلين، الذين استقالوا من جميع مناصبهم في ٢ ديسمبر١٩٦٤. وقد استقال في ذلك الحين أحمد محمد نعمان والقاضي عبد الرحمن الإرياني والقاضي محمد محمود الزبيري. أما المجموعة الثالثة فقد تشكلت من الذين أطلقوا على أنفسهم "القوى الثالثة" بزعامة إبراهيم الوزير رئيس "اتحاد القوى الشعبية". وكانت هذه القوى الثالثة تتزعم الدعوة إلى مشروع الدولة الإسلامية في اليمن. وزعمت أنها لا تريد نظاما جمهوريا ولا ملكيا بل دولة إسلامية. وفي ١٢ أغسطس ١٩٦٥ أصدر المجتمعون في الطائف بيانا أسموه "ميثاق السلام" (أنظر: ميثاق الطائف في: نهاد الغادري، عن اليمن والثورة – بدون جهة نشر وبدون تاريخ). وطالب هذا الميثاق بإقامة دولة إسلامية في اليمن بدلا من النظام الجمهوري. كما دعا الميثاق إلى إفساح المجال أمام الشعب

اليمني ليعلن إرادته الحرة في تقرير مصيره واختيار نظام الحكم الذي يرتضيه بعيدا عن كل مؤثر خارجي وبعد انسحاب القوات المسلحة للجمهورية العربية المتحدة وإيقاف المساعدات السعودية للملكيين.

وكان الملك فيصل قد ردد في يناير ومارس ١٩٦٣ دعوة تقرير المصير. فقد طالب في مارس ١٩٦٣ في خطاب له نيابة عن الإمام بأن تترك للشعب اليمني "الفرصـــة ليقرر مصيره بنفسه بلا تدخل من العرب أو غيرهم". ولم ينتظر أصحاب "ميثاق السلام" تقرير المصير الذي تحدثوا عنه بل قاموا سلفا بتحديد نوع النظام الذي يجب قيامه في اليمن. فقد نص ذلك الميثاق على "إقامة دولة في اليمن تحت اسم الدولة الإسلامية اليمنية" على أن يسير أعمال هذه الدولة بصورة مؤقتة:

١- مجلس دولة يقوم باختصاص رئيس الدولة وتمثل فيه جميع الفئات.
٢- مجلس وزاري ويتألف من ثمانية عشر إلى أربعة وعشرين وزيرا.
٣- مجلس للشورى من ٨٠ عضوا.

وفي١٥أغسطس ١٩٦٥ أعلنت حكومة الجمهورية العربية اليمنية إدانتها لمؤتمر الطائف، واعتبرت أن ما يسمون أنفسهم بالجمهوريين المنشقين كشفوا عن هويتهم تماما بلقائهم مع الأسرة المالكة. كما اعتبرت أن عقد المؤتمر في السعودية بمثابة استمرار للعدوان ضد ثورة ٢٦ سبتمبر وتدخلا في شئون اليمن الداخلية. وبعد توقيع "اتفاقية جدة" بشأن اليمن بين جمال عبد الناصر والملك فيصل في ٢٤ أغسطس ١٩٦٥ انتعشت آمال أصحاب "ميثـاق السـلام" لأن هذه الاتفاقية نصت على أن "يقرر ويؤكد الشعب اليمني رأيه في نوع الحكم الذي يرتضيه لنفسه وذلك في استفتاء شعبي أقصاه ٢٣ نوفمبر ١٩٦٦". وكان هذا النص يعني من وجهة نظر قوى مؤتمر الطائف أن نوع الحكم في اليمن أصبح موضع اختيار. ولكن ردود الأفعال الشعبية والرسمية في اليمن تجاه اتفاقية جدة أحبطت هذه الآمال. فقد رفضت

أغلبية القوي الشعبية أي مساومة على النظام الجمهوري. وقد تعثر تطبيق اتفاقية جدة بسبب عمق الخلاف بين الجمهوريين والملكيين على الرغم من ضغوط الجمهوريين المعتدلين في اتجاه التسوية مع الملكيين والسعودية. غير أن فكرة إقامة الدولة الإسلامية عاودت الظهور في أعقاب هزيمة مصر في حرب يونيو ١٩٦٧ واضطرارها إلى التسليم لضغوط السعودية وشروطها في مؤتمر القمة العربي المنعقد في الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧. فقد شكل المؤتمر لجنة ثلاثية سميت "لجنة السلام"، وضمت وزراء خارجية العراق والمغرب والسودان، وكانت مصر هي التي اختارت العراق بينما اختارت السعودية المغرب. أما رئاسة اللجنة فكانت للسودان بصفته الدولة المضيفة للمؤتمر. وتمثلت مهمة اللجنة في الإشراف على تنفيذ اجراءات تشابه تماما ما جاء في "ميثاق السلام" الصادر عن مؤتمر الطائف. وهي:

١ - انسحاب القوات المصرية من اليمن.

٢ - وقف إمدادات السعودية للملكيين.

٣ - إجراء استفتاء عام لمعرفة نوع النظام الذي يريده اليمنيون.

عندما وصلت اللجنة إلى صنعاء في ٣ أكتوبر١٩٦٧ واجهت رفضا شعبيا ورسميا. وجرت مظاهرات دامية وحدثت تجاوزات ضد المصريين. ورفض رئيس الجمهورية استقبال هذه اللجنة. وأدت هذه المواقف إلى مغادرة اللجنة صنعاء في اليوم التالي لوصولها. وترسخ النظام الجمهوري عندما صمد المدافعون عن صنعاء بين ديسمبر ١٩٧٦ وفبراير١٩٦٨ في مواجهة الحصار الذي فرضه عليها الملكيون بتخطيط من المرتزقة الأوربيون ودعم السعودية. وقد رفع المدافعون عن صنعاء شعار "الجمهورية أو الموت" ونجحوا في فك الحصار الذي تعرضوا له بعد انسحاب القوات المصرية.

الفصل السابع

نمط التحديث الراهن
وهامشية الطبقة الوسطى

تمهيد:

أفضت التطورات السياسية الاجتماعية بما في ذلك نمط التحديث ضعف واضح في تكوين الطبقة الوسطى وإلى عدم فاعلية دورها. يغيب التأثير الفعال للمنظمات المعبرة عنها. وحدث ذلك علي رغم من أن شرائح مختلفة من هذه الطبقة كانت قد ظهرت في عدن عقود طويلة، وكان لها تأثيرها في الحياة السياسية والاجتماعية ثانية. كما أنها أنشأت مؤسسات مهنية وسياسية تعبر عنها. وفي بعينات وخمسينات القرن العشرين برزت بين شريحة التجار في عدن ناصر تنتمي إلي يمن الإمامة أي شمال اليمن. وقام هؤلاء التجار ور بارز في التحديث. وبدأوا بتأسيس الاتحاد اليمني من أبناء الشمال ي عدن. ومرت عملية التأسيس هذه بمراحل مختلفة لكن في فترة منية قصيرة. وقام هذا الاتحاد، بزعامة التجار، بأشكال نشاط عديدة رز بينها تاسيس الصحف ونشر التعليم. وفيما يتعلق بالتعليم نشير إلي بعثات التعليمية المختلفة التي أرسلها الاتحاد إلي مصر في خمسينات قرن العشرين. كما لعبت رابطة أبناء الجنوب دورا مشابها بدرجة قل. ومما يثير الانتباه أن البعثات التعليمية للاتحاد اليمني لم تقتصر علي أبناء الشمال بل ضمت طلابا من أبناء الجنوب أيضا. كما أن بعثات الطلابية لرابطة أبناء الجنوب ضمت طلابا من شمال اليمن جنوبيه. وعلاوة علي ذلك قام التجار في عدن وبلاد المهجر بتمويل حركة المعارضة للإمامة. وعلي الرغم من ذلك التاريخ للطبقة الوسطي ونشاطها الفعال فإن الوضع الراهن يبدو مختلفا حيث نشهد ضعفا واضحا في دور هذه الطبقة رغم توسع نشاطها في العقود الأخيرة مقارنة بخمسينات وستينات القرن العشرين.

٢ ـ ضعف الطبقة الوسطي:

يعود هذا الوضع إلي عوامل يتعلق بعضها بتطورات تاريخية حدثت في شمال اليمن بينما يعود البعض الآخر إلي ما حدث من تطورات في الجنوب. فقد ظهرت هذه الطبقة في الشمال في ارتباط وتداخل مع البنية الإقطاعية والقبلية حيث كانت الإمامة والعناصر المرتبطة بها تسيطر مثلا على التجـارة الداخلية في البلاد. وبالتالي لم تنفصل في البداية طبقة تجارية مستقلة عن البنية الاجتماعية السائدة. ولم تكن مصادفة أن برنامج "مطالب الشعب" الذي صدر في عام ١٩٥٦ عن الاتحـاد اليمني فرع القاهـرة دعا إلى "إلغاء الاحتكار وإطلاق حرية التجارة" (أنظر النص الكامل لذلك البرنامج في مجلة الكلمة، العدد ٤٨، أكتوبر ١٩٧٨). وقد استمر هذا الوضع في السنوات اللاحقة لثورة سبتمبر ١٩٦٢ بشكل أكثر تكثيفا. فقد دخل عدد ليس بالقليل من مشايخ القبائل مجال النشاط الحديث عن طريق تسهيلات من الدولة. وشمل ذلك التوكيلات التجارية، وإنشاء شركات الصرافة، وتأسيس البنوك، والمزارع الكبيرة.

وفي الجنوب تم محاصرة الشرائح المنتمية إلي الطبقة الوسـطي في عدن عن طريق التأميم بعد نجاح ثورة ١٤ أكتوبر والاستقلال الـذي تحقق عام ١٩٦٧. كما أن الذين انتقلوا من أبناء هذه الطبقة إلي الـيمن الشمالي هربا من التأميمات في عدن واجهوا أوضـاعا تتنـاقض مـع مقومات المجتمع الحديث، وجرت معـاملتهم وكـأنهم أجانـب وغيـر يمنيين. ومن ثم لم يعملوا في مناخ صحي، ولم يجدوا فرصـا طبيعيـة لتطوير نشاطهم. كما أنهم تعرضوا ولا زالوا يتعرضون للإتاوات. ولـم يستطع هؤلاء أن يطوروا تنظيماتهم المهنية التي تعبـر عـن وجـودهم ومصالحهم. وعلاوة علي ذلك أدي السياق الاجتماعي الثقافي العام إلـى وجود مناخ لا يساعد علي تطور العمل الذهني والمهني الـذي يشـكل عنصرا رئيسيا للتحديث وتنمية المجتمع.

لذلك نلاحظ غياب الدور الاجتماعي الفاعل للطبقة الوسطى.
كاد ينعدم دورها البنيوي. أي يكاد ينعدم دورها في مجال إحداث
ولات هيكلية في المجتمع. وعلى سبيل المثال لا تسهم هذه الطبقة
ن بفاعلية في خلق ثقافتها الخاصة. وبالتالي لا تبرز في مقدمة
صورة، في معظم الأحيان، إلا ثقافة وسلوكيات المجتمع التقليدي.
هنا لم تنتشر مع الطبقة الوسطى أنماط سلوكية جديدة يقتدي بها
جمهور. ولم يكن غريبا في ظل مثل هذا الوضع أن يحتفي بعض أبناء
ذه الطبقة ذاتها ببعض أنماط السلوك التقليدي والقبلي مثل الجنبية
ي يتزينون بها في المناسبات. ويحدث هذا بينما لم يكن التزين
لجنبية ثقافة عامة أو شاملة لكل أبناء اليمن؛ بل كانت جزءا من ثقافة
ئة من السكان وحسب وهم أبناء القبائل. ويشير ذلك إلى أن ثقافة
طبقة الوسطى في اليمن الآن ترتكز على خلفية هشة. وفضلا عن ذلك
فإنه لا توجد الآن بين منظمات المجتمع الأهلية الراهنة في اليمن
منظمات تتسم بالفاعلية تعبر عن الطبقة الوسطى وعن الشرائح
الاجتماعية الأخرى المرتبطة بها. بل إن الغرفة التجارية في صنعاء لا
تسم دورها بنفس فاعلية الغرفة التجارية في عدن. وتشير تلك
الأوضاع إلى ما يمثل عجزا في الدور البنيوي لمنظمات المجتمع
الأهلية والطبقة الوسطى. وترتب على هذا العجز عدم وجود القوانين
والقواعد الفنية المنظمة لنشاط هذه الطبقة وبقية شرائح المجتمع المنتج؛
كما وقع ذلك النشاط تحت تأثيرا ت الجماعات التقليدية ومن بينها مشايخ
القبائل. بل إن بعض الأعمال الخاصة بالنشاط الحديثة تتم وفق تقاليد
موروثة من عهد الإمامة. وأدى ضعف الدور الاجتماعي للطبقة
الوسطى في المجتمع عامة إلى وجود ظواهر سلبية عديدة نذكر منها ما
يلي كمجرد أمثلة:

١- ضعف الدور الوظيفي والبنيوي للنقابات المهنية. والمقصود بالدور
الوظيفي القيام بالمهام المباشرة التي نشأت المنظمة لتحقيقها.

ب – الغياب الفعلي لدور المنظمات المعبرة عن قضايا المرأة وحقوقها بما في ذلك ما يتعلق بالمساواة والاحتياجات الاستراتيجية. وقد شهدت السنوات الأخيرة من القرن العشرين تراجعا عن بعض الحقوق التي كانت تتمتع بها المرأة.

ج – الغياب شبه الكامل للدور التنويري المفترض للجامعات.

د – تجاهل القواعد القانونية المنظمة الملزمة في كثير من المعاملات المرتبطة بالسلوك ومختلف أوجه النشاط الاقتصادي الجديد. وفى حال وجود مثل هذه القواعد فإنه يجرى إبطال مفعولها بممارسات من جانب بعض القوى. وتتشكل بعض تلك الممارسات من عناصر موروثة من عهد الإمامة. ومن ثم يتم أحيانا تسيير بعض الأعمال في عملية التحديث الراهنة وفقا لأساليب موروثة منذ عهد ما قبل الثورة. وعلى سبيل المثال فإنه عندما تقوم مصلحة الواجبات بمتابعة تحصيل الضرائب من إحدى الشركات فإن هذه المتابعة تشمل، في بعض الأحيان، إرسال طقم من العساكر إلى الشركة. كما يلاحظ أيضا أن متابعات تحصيل رسوم الخدمات من المواطنين أو المؤسسات يشارك فيها أحيانا إلى جانب الموظفين المعنيين عساكر من الأمن المركزي الذين يفرضون إتاوات على المواطنين حتى بعد أن تتم تسوية المطالبات. ويعني ذلك أن التحديث الذي يجري حاليا لا يدور في إطار مؤسساته الطبيعية، بل يبدو أنه يسير أحيانا دون مؤسسات مناسبة تعبر عن المجتمع الحديث. وهو ما يمثل علامة على وجود معوقات أمام منظمات المجتمع المدني وأمام أي عمليات تتعلق بالتغير البنيوي في المجتمع. ويزيد من التأثيرات الضارة لنمط التحديث الراهن أن شرائح الطبقة الوسطى التي تشكلت من أصول غير قبلية لا يتاح لها الإسهام في وضع القوانين الخاصة بنشاطها. كما أنها لا تعمل بدأب من أجل نشر ثقافتها. ويبدو الأمر وكأنها لا تسعى إلى ذلك، بل تقبل في بعض الأحيان بأن يمضي نشاطها وفق أساليب غير مقننة. وفيما يتعلق بالثقافة وأشكال السلوك يبدو أن هذه الطبقة المتوسطة تكتفي بأن تمارس جانبا من ثقافة طبقتها

حياتها الخاصة وحسب. وهي لا تدافع عن هذه الثقافة إلا في حالات
رة مع أنها ثقافة المجتمع المدني الذي يرتبط بالنشاط المهني
الاقتصادي الذي تمارسه. ولذلك غالبا ما تخضع في الحياة العامة
قة عصر ما قبل الرأسمالية. وهو ما يشكل أحد النقائص الرئيسية
ه الطبقة. فهي تعيش في ازدواجية تنعكس سماتها ونقائصها على
جتمع بأسره. ويكمن هنا أحد منابع الازدواجية التي يعيشها المجتمع.
ي ازدواجية تنسحب على أنماط السلوك والقيم. ازدواجية تتجسد
، نهاية المطاف في وجود أكثر من مجتمع. المجتمع الرسمي الظاهر
ي السطح والذي يتبنى ثقافة تقليدية ويتسم بالترمت، والمجتمع الآخر
ير الظاهر الذي يبيح ما هو محظور في المجتمع الرسمي. وبهذا يتم
ريس شكلا من أشكال التحديث المشوه تشارك في خلقه جميع الطبقات
لجماعات صاحبة النفوذ في المجتمع. ومن المفارقات أن نسبة ليست
يلة من المثقفين والمهنيين يعيشون هذه الازدواجية بل ويدافعون عنها
ي بعض الأحيان. وفي نهاية المطاف نجد أنفسنا أمام حالة من التشوه
ي التحديث الجاري في المجتمع.

ا- المشايخ والنشاط الاقتصادي الحديث:

أوضحنا في دراسات سابقة أن عوامل تشوه عملية التحديث
الأساسية ترتبط بطبيعة البنية الاقتصادية الاجتماعية في المحل الأول.
إن المسار الذي اتخذه تطور البنية الاجتماعية في اليمن شكل عقبة أمام
عملية التطور. كما أن امتزاج التركيب الإقطاعي بالتركيب القبلي "أعاق
عملية التراكم. كما أعاقت هذه البنية، على سبيل المثال، انفصال فئة
التجار انفصالا كاملا عن بنية المجتمع القبلية الإقطاعية. فالذين سيطروا
على التجارة الداخلية والخارجية كانوا جزءا عضويا من تلك البنية.
ومن هنا لم يستغلوا ما كان يتراكم لديهم من فائض اقتصادي في نشاط
تجاري وصناعي مستقل عن البنية الاجتماعية السائدة" (أحمد
القصير، اليمن الهجرة والتنمية، صفحة ٧٨).

ويعني ذلك أن معوقات التحديث قديمة وتمتد جذور البعض منها إلي مرحلة تاريخية سابقة. وعلاوة علي ذلك فإن عملية التحديث في الوقت الراهن تعاني من دخول مشايخ القبائل مجالات جديدة وحديثة للنشاط الاقتصادي. وهم يديرون ذلك النشاط بعيدا عن القواعد والقوانين الحديثة التي من المفترض أن تنشأ من طبيعة ذلك النشاط وتتلاءم معه. فقد قام بعض المشايخ في السنوات الأخيرة بممارسة عدة أشكال من النشاط الاقتصادي الحديث. وشمل ذلك مجالات زراعية يتعلق البعض منها بإقامة مزارع كبيرة للمانجو والموز على سبيل المثال بتسهيلات من الدولة. كما شمل نشاطهم المجالات السياحية والمالية خاصة مجالي البنوك والصرافة. ويمارس المشايخ ذلك النشاط بثقافة وفكر الوجاهة القبلية دون التزام بالقواعد المنظمة لذلك النشاط. أي أن المجتمع يشهد نشاطا حديثا، ولكن إدارة هذا النشاط تتم بعقلية تقليدية غير حديثة وفي تجاهل للقوانين والقواعد المعنية في حال وجودها. ويشكل هذا الأمر أحد المعوقات الرئيسية أيضا أمام تطور مؤسسات المجتمع الرسمية والأهلية. كما يقطع الطريق من جانب آخر أمام أي دور بنيوي لمنظمات المجتمع الأهلية. وعلاوة علي ذلك فإن أصحاب الشركات في مجال النشاط الاقتصادي الحديث سواء كانوا من العناصر القبلية أو غير القبلية يقفون معا ضد نشأة النقابات العمالية في شركاتهم مع أن هذه النقابات تدخل ضمن منظمات المجتمع المرتبطة بذلك النشاط الاقتصادي الحديث الذي يمارسه كل من المشايخ أو التجار وأصحاب المشروعات الصناعية الذين لا ينتمون إلى أصول قبلية.

٤ ـ انقطاع عن بدايات التحديث:

غني عن القول أن عدن كانت المجال الذي بدأ فيه التحديث الذي انصهر في عملياته أبناء مختلف مناطق اليمن في كيان جديد. كما كانت المجال الذي نشأت فيه أول منظمات المجتمع الحضري في اليمن في الحقب السابقة على الاستقلال. بل إن الخطوات الفعالة لمقاومة نظام

امة بدأت هناك بواسطة تنظيمات وأحزاب سياسية أسسها وأدار
اطها مواطنون من الشمال انتقلوا إلى عدن، وقد تشكلت في سياق تلك
طورات ملامح ثقافة اليمن الحديثة. غير أن تلك التطورات تعرضت
نقطاع بشكل أو آخر. كما تعرض أصحاب تلك الخبرات للتهميش،
ن ثم يتم حرمان المجتمع ومؤسساته من تراكم الخبرات الاجتماعية.
رتبط تلك الخبرات بأدوار التنظيمات في تلك الفترة السابقة على
انقطاع والتي أسهمت في صياغة وجه اليمن الحديث. ومن بين تلك
تنظيمات على سبيل المثال الاتحاد اليمني في عدن والقاهرة والذي كان
بر عن التجار في المحل الأول، ورابطة أبناء الجنوب في عدن
القاهرة، والمؤتمر العام الدائم للطلاب اليمنيين في مصر في ١٩٥٦
لجنته التنفيذية، والحركة النسائية وتنظيماتها في عدن، والحركة
الطلابية في عدن أيضا. كما شملت تلك التنظيمات والمؤسسات:
الصحافة، والنقابات العمالية، والأحزاب السياسية. وقد صاغ الذين
تربوا في جميع تلك التنظيمات وفي كافة مؤسسات المجتمع المدني
الجانب الرئيسي من ثقافة اليمن الحديث ومن بينها الدعوة إلى الثقافة
المناصرة للمساواة أمام القانون. كما أسهم أعضاء تلك التنظيمات في
ثورات اليمن وفي الأحداث المصيرية وفي بناء مؤسسات الدولة سواء
في الشمال والجنوب. وقد تعرض الدور الرائد لعدن في مجال التحديث
للانقطاع والخفوت حتى كاد أن يزول. وهو أمر يعبر عن هدر
الإمكانية، ويمثل تبديدا للخبرات الاجتماعية ويمنعها من التراكم. كما
يعود تضاؤل دور عدن، بدرجة ما، إلي فترة حكم الجبهة القومية
والحزب الاشتراكي. وتم في تلك الفترة التضييق على الطبقة الوسطى.
لكن ذلك لا ينفي استمرار دور عدن في مجال التحديث بدرجة أو
أخري.. ففي تلك الفترة تم إقرار مبدأ المساواة بين المواطنين، وتمت
الموافقة علي كافة الاتفاقيات الدولية المعنية بحقوق الإنسان واتفاقية
إلغاء كافة أشكال التمييز ضد المرأة. كما نجح النظام في توحيد أكثر
من ٢٢ سلطنة وإمارة في دولة واحدة تمتد علي مساحة كبيرة تبلغ

أكثر من ٣٥٠ ألف كيلومترا مربعا. ظلت عدن رمزا هاما للتحديث في اليمن حتي الحرب الأهلية عام ١٩٩٤. وكاد دورها التاريخي في مجال التحديث أن ينتهي بعد تلك الحرب. وعلى سبيل المثال لم يعد لعدن في أذهان اليمنيين وغير اليمنيين الصورة المبهرة السابقة التي تربط بينها وبين التحديث وثقافة اليمن الجديد غير القبلية. ويعبر ذلك عن أقصى أشكال هدر الإمكانية.

تعاني مؤسسات المجتمع وكافة أوجه حياة المواطنين من عدم قيام الدولة بتوفير الأمان والاستقرار. وهو ما يفضي إلى تهميش مؤسسات المجتمع من جانب وإلى زيادة انتشار ظاهرة حمل السلاح بين المواطنين من جانب آخر. ففي مثل هذا الوضع تلجأ بعض الجماعات إلي السلاح لحماية نفسها. وهو ما يغذي النزعات القبلية والمناطقية. فإن خطورة غياب الأمن وانعدام الاستقرار لا تنحصر في تدهور النشاط الاقتصادي ومشروعات التنمية فحسب، بل تؤدي تأثيراتهما السلبية أيضا إلى استمرار شعور الانتماء إلى الجماعات الأصغر على حساب شعور الانتماء إلى الوطن ككل.

٥- حول نمط التنمية:

يتوقف تطور منظمات المجتمع الأهلية على أساليب التنمية الجارية في البلاد. وكلما تعرقلت عمليات التنمية والتحديث غير المشوه ازداد تكاثر المعوقات أمام تلك المنظمات. وفضلا عن ذلك فإن خطط التنمية ومشروعاتها في اليمن تمضي على نحو يجعلها ترتبط أحيانا بعوامل خارجية أكثر من ارتباطها بمتطلبات داخلية. وقد روجت بعض الدوائر والمنتديات الغربية خاصة نادي روما، منذ حقبة السبعينات في القرن العشرين، لمفهوم التنمية من أسفل الذي يعتمد على المشروعات الصغيرة ويغفل المشروعات الاستراتيجية الكبرى. وبرز مع انتشار هذا المفهوم الاهتمام بدور المنظمات غير الحكومية التي تم اعتبارها شريكا في عملية التنمية. كما اعتبرت الدوائر الغربية المانحة أن تلك

ظيمات غير الحكومية هي الشريك الأساسي الذي يجب أن يتلقى ساعدات الدول والمؤسسات الدولية التي تقدم إلى البلدان النامية. أي برتها البديل للحكومات في هذا الصدد. ولا جدال في أن هذا التوجه ثيق الصلة أيضا بقضية العولمة وما يرتبط بها من الدعوة إلى خصخصة والابتعاد عن عمليات التخطيط المركزي وعن إقامة الدولة شروعات الكبرى في البلدان النامية.

وعلى الرغم من السلبيات التي تنطوي عليها هذه التوجهات تطورات الجديدة فإنها دفعت إلى الاهتمام بالمنظمات غير الحكومية. تلك شهدت كافة البلدان النامية ومن بينها اليمن نموا ملحوظا في تلك نظمات خلال الحقبة الماضية. كما لقيت الدعم من الدول والمؤسسات ربية، وعلى الرغم من الدعم الدولي والاهتمام الحكومي بالمنظمات ير الحكومية إلا أن تلك التنظيمات لا تزال تواجه عقبات كثيرة بما في ك العراقيل الإدارية التي تضع قيودا على حرية تأسيسها. وفضلا عن ل ذلك فإن هذه المنظمات تعالي من غياب دورها البنيوي الذي يمثل جانب الأكثر أهمية في وظيفتها. وعلى سبيل المثال فإن كافة منظمات النسائية غير الحكومية الموجودة في اليمن تعمل فقط، وفي طار محدود، لتلبية الاحتياجات العملية للمرأة ولا تبذل أي جهد حقيقي تعلق بتحقيق احتياجاتها الاستراتيجية. والجدير بالذكر أن هذا الأمر لا عود إلى عدم المعرفة أو إلى العزلة. فقد شاركت تلك المنظمات في كافة المؤتمرات العربية والدولية المعنية بهذا الأمر. وغني عن التنويه أن التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية لا يمكن أن تتحقق في ظل إغفال الاحتياجات الاستراتيجية لكل من المرأة والرجل على السواء، ومن جانب آخر لا يمكن أن تتحقق تنمية فعلية دون خطط عامة على المستوى القومي. أما الاكتفاء بالمشروعات الصغيرة على غرار مشروعات مكافحة الفقر فلا يمثل سوى حلا جزئيا يعين جانبا من السكان على الاستمرار في الحياة دون حدوث تغيرات هيكلية.

٧ – خاتمــة:

تعتبر قضايا تطور المجتمع خاصة القضايا الخاصــة بالمساو والحريات وثيقة الصلة بتنمية المجتمع وتحديثه وتطويره. فكلمـا سا المناخ الديمقراطي ازداد انتشار منظمات المجتمع المستقلة واتسع نطا الأدوار التي تنجزها. وتجري في اليمن الآن عملية تحديث لكنها تعا من تشوهـات عديدة. وإذا لم يتغير هذا النمط من التحديث فإن الخطر لن يصيب منظمـات المجتمع الأهلية وحسب، بل سيمتد ذلـك الخطر إلى أسس المجتمع ذاته ويصيب مستقبله. إن تحقيـق التحـديث غير المشوه، والمضي في عملية تنمية شاملة، وقيـام مؤسسـات المجتمع بوظائفها المتعددة، ومساهمة الجماعات المهنية في صياغة أسس مجتمع جديد إنما يحتاج إلى توفر عدة شـروط فـي مقـدمتها تـوفير الأمن والاستقرار وإلغاء التداخل بين القبيلة وأجهزة الدولة. كما أن أي عملية للتحديث لابد أن تمتد إلي المجالات القانونية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وإلي البناء المؤسسي للدولة.

المراجع

١ ـ أحمد القصير، اليمن الهجرة والتنمية، دار الثقافة الجديدة، القاهرة ١٩٨٥.

٢ ـ برنامج "مطالب الشعب" في على محمد عبـده، الاتحـاد اليمني من المهد إلى اللحد، مجلة الكلمة، العدد ٤٨، أكتوبر ١٩٧٨.

الفصل الثامن

حول ذاكرة المجتمع

- إشكالية عامة:

يعتمد تطور المجتمع ونهضته على تواصل الذاكرة الاجتماعية... ذاكرة تستند إلى تراكم الخبرات الاجتماعية وتواصلها وعدم ...ضها للانقطاع. كما تنطوي عملية التواصل على الوعي بذاكرة ...جتمع وتمثل دلالتها. ونعني بتلك الذاكرة كل ما يتعلق بالتاريخ ...جتماعي بما في ذلك الطبقات والشرائح الاجتماعية والثقافة والفكر ...افة أشكال الإبداع. وغني عن القول بأن شخصية الراحل عمر ...جاوي تشكل جزءا حيا من تاريخ اليمن المعاصر وذاكرته الاجتماعية. ...و يجسد فكر وثقافة الشخصية اليمنية المعاصرة. وقد تميز بالجسارة ...دوره الدؤوب من أجل وحدة اليمن، وتحديثه، وصياغة ثقافته ...عصرية، وبناء مؤسساته على أسس المواطنة المتساوية والديمقراطية. ...من المثير للانتباه أن المؤسسات المختلفة تبدو وكأنها غير معنية ...قضايا ذات الصلة بالذاكرة الاجتماعية. وينطبق ذلك على مراكز ...بحث والجامعات ومختلف الهيئات بما في ذلك الأحزاب.

- فترة التكوين:

أسهم عمر الجاوي بكتاباته ونشاطه وفكره في تشكيل وصياغة ...وجه الثقافي والفكري لليمن المعاصر. كما بذل جهدا فريدا في خلق ...وجه عام لتحقيق الوحدة اليمنية. وأصبح في نظر الجميع فارس الوحدة ...يمنية. وقد نبع توجهه الفكري من ارتباطه بأول حركة سياسية يمنية ...وحدة جمعت أبناء اليمن الطبيعي شمالا وجنوبا. وهي الحركة التي ...شأت في أوائل خمسينات القرن العشرين ودعت إلى تحرير اليمن من ...الاستعمار في الجنوب ومن الاستبداد في الشمال وخلق يمن موحد ...ديمقراطي. ونعني بذلك مؤتمر الطلاب اليمنيين الدائم بمصر. ولا ...جدال في أن ذلك المؤتمر كان يعبر عن تطور نوعي في الساحة ...اليمنية. ومن الأمور التي يجب أن تسترعي الانتباه أن تلك التوجهات لم

تقتصر على الفترة الزمنية القديمة بل ظل أصحابها يعتزون بها ويعملون من أجلها على الدوام حتى يومنا هذا. وظل عمر الجاوي طوال حياته يعمل بدأب وجسارة نادرة من أجل تلك التوجهات. لقد نشأت الحركة الطلابية تعبيرا عن مرحلة جديدة في تاريخ اليمن ونتيجة لظهور شرائح اجتماعية غير تقليدية. ومن جانب آخر جاءت تلك النشأة محصلة لتفاعل الحركة الطلابية اليمنية مع المتغيرات الجديدة سواء على الساحة اليمنية أو العربية أو الدولية. كما تجاوزت تلك الحركة آفاق وتطلعات "حركة ١٩٤٨" و"الاتحاد اليمني" و"رابطة أبناء الجنوب". وكانت قيادة الرابطة ممثلة في محمد علي الجفري وشيخان الحبشي تلقي الترحيب في القاهرة.

وتستحق العلاقة بين الحركة الطلابية و"الاتحاد اليمني" بالقاهرة بزعامة أحمد محمد نعمان ومحمد محمود الزبيري اهتماما خاصا. لقد اتسمت تلك العلاقة بطابع الصراع والتعاون في آن واحد. وكان الطلبة بالقاهرة يدعمون الاتحاد سواء حينما كان تحت زعامة الزبيري بين ١٩٥٢ و١٩٥٥ أو عندما انضم نعمان إلى قيادته بعد هروبه إلى القاهرة في ٨ أغسطس ١٩٥٥. لكن الطلاب كانوا في نفس الوقت ينتقدون الاتحاد انتقادات عنيفة ويعملون على دفعه إلى تبني مواقف أكثر تقدما. وينبغي التنويه بأن التطور في موقف الاتحاد اليمني بالقاهرة لا يعود إلى تأثيرات ثورة يوليو والتطورات الجديدة في الحركة الوطنية سواء في عدن أو في الحركة الطلابية بالقاهرة فحسب بل يعود أيضا إلى ما أضافته شخصية أحمد نعمان على توجهات الاتحاد اليمني بعد فراره إلى القاهرة والمشاركة في قيادته.

تحددت المسارات السياسية والفكرية والثقافية لأعداد كبيرة من الطلاب منذ فترة التكوين بالقاهرة. وعلى سبيل المثال فإن أعضاء الحركة الطلابية اليمنية الذين كانوا ينتقدون الاتحاد اليمني وعلى خلاف واضح معه سواء قبل وصول النعمان إلى القاهرة أو بعد وصوله (ويمثلون الأغلبية الساحقة من الطلبة) لعبوا فيما بعد أدوارا تقدمية فعالة

ي حياة اليمن وثقافته الجديدة. وكان الجاوي بين هذه المجموعـــة. أمـــا
طلاب الذين كانوا على وفاق ووئام مع الاتحاد اليمني خاصة في فتـرة
يادة الزبيري فقد لعبوا أدوارا مغايرة ومضادة لأدوار التيار الذي مثلـه
عمر الجاوي. وعلى سبيل المثال فإن بعـض أفـراد تلـك المجموعـة
لصغيرة شارك فيما بعد بدور رئيسي في الثورة المضادة التـي بـدأت
انقلاب ٥ نوفمبر١٩٦٧. ويبرز في هذا الصدد محسن العينـي رئـيس
زراء ذلك الانقلاب؛ وقد كان علي علاقة وثيقة بكـل مـن الزبيـري
البدر أيضا. وهناك أهمية بالغة لتسجيل رؤية أبناء الحركـة الطلابيـة
خاصة أعضاء اللجنة التنفيذية لمؤتمر الطلاب الدائم حول أحداث تلـك
الفترة وما ظهر خلالها من توجهات سياسية وفكرية علاوة علي مختلف
أشكال الإبداع، أي كل ما تأثر به اليمن في السنوات اللاحقة. وقد توفي
من أعضاء تلك اللجنة السباعية ابراهيم صادق ومحمد عمـر اسـكندر
بينما لا يزال بقية الأعضاء علي قيد الحياة ومن بينهم المفكـر أبـوبكر
السقاف والشعراء سعيد الشيباني، وعبده عثمان محمـد، ومحمـد أنعـم
غالب. كما لا يزال علي قيد الحياة أيضا خالد فضل وطاهر رجب وهما
من أبرز المؤسسين للحركة وتوجهاتها الجديدة.

٣- الجاوي وذاكرة المجتمع:

تتجسد في شخصية الجاوى مرحلة هامـة مـن تـاريخ الـيمن
المعاصر. وقد انصهرت شخصيته في ذاكرة الوطن السياسية والثقافية
وامتزجت بها. وتعبر أدواره السياسية والفكريـة والثقافيـة عـن ذلـك
الانصهار على نحو جعلت منه رمزا فريدا. ويحتاج كل ما يتعلق بهـذه
الشخصية إلى التوثيق والدراسة. ويمكن أن يتم ذلك في أقسـام علميـة
عديدة مثل علم الاجتماع، والتاريخ، واللغة العربية، والصحافة، والعلـوم
السياسية.. وكان الجاوي قد وصل إلى القاهرة أوائل ١٩٥٤ ضمن بعثة
طلابية. لكن تم ترحيله عام ١٩٥٩ مـع زميلـين لـه مـن الطـلاب
الشيوعيين بسبب نشاطهم في إطار الحركة الطلابية اليمنيـة بالقـاهرة

والحركة الشيوعية المصرية. وتحتاج تلك الأحداث وما تلاها إلى التوثيق لارتباطها بالذاكرة العامة. وهناك أهمية أيضا لتوثيق كل ما يرتبط بشخصية عمر الجاوي وأدواره البارزة. وهي أدوار عديدة تبدأ بفترة التكوين بالقاهرة علاوة علي دوره في نشر مفهوم وحدة الأرض اليمنية والشعب اليمني منذ أن استقر في الوطن بعد استكمال دراسته في الاتحاد السوفيتي. وقد تعددت الميادين التي ظهر تأثيره فيها ومن بينها مجالي الإعلام والثقافة. كما برزت شخصيته أثناء حصار صنعاء بين الأول من ديسمبر ١٩٦٧ و٨ فبراير ١٩٦٨. وهو الحصار الذي فرضته قوات من فلول النظام الملكي مع المرتزقة الأوربيين بدعم من السعودية. وكان ذلك في أعقاب انقلاب الخامس من نوفمبر ١٩٦٧ وانسحاب القوات المصرية من اليمن.. وقد تشكلت آنذاك لجنة للمقاومة الشعبية من كافة الأحزاب والقوي للدفاع عن النظام الجمهوري. وكان الجاوي بين أعضائها وتولي أيضا أمانتها. وحينما تدهور الوضع وكادت صنعاء أن تسقط رفع الجاوي شعار "الجمهورية أو الموت" وتبني المدافعون عن النظام الجمهوري هذا الشعار، ونجحوا بالفعل في فك الحصار. ولم يكن الجاوي مقيما بصنعاء قبل ذلك الحصار بل انتقل إليها آنذاك من عدن لتوصيل مساعدات للمدافعين عن الثورة وقرر البقاء معهم.

وفي السنوات اللاحقة عمل مديرا للإذاعة والتلفزيون في عدن. غير أن تأثيرات دوره العام أخذت تتزايد في كل من الشمال والجنوب من خلال توليه منصب الأمين العام لاتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين ورئاسته لتحرير مجلة الحكمة. وقد تشكل هذا الاتحاد في عام ١٩٧٠من أدباء وكتاب الشمال والجنوب معا. وتصاعدت منذ الحين دعوة الجاوي إلى الوحدة اليمنية، وتواصلت جهوده وضغوطه من أجل تحقيقها. وساعده في هذا المجال توليه رئاسة تحرير مجلة الحكمة لمدة تزيد عن عشرين عاما بدءا من صدورها في أبريل عام ١٩٧١. فقد فتح من خلالها حوارا حول الوحدة والقضايا الشائكة. كما نجح مع زملائه من

نوب والشمال في الصمود باتحاد الكتاب في فترات عصيبة وفي
جهة صراعات وحروب بين شطري اليمن. وبذل جهدا خارقا لجعل
الاتحاد رمزا لوحدة الشعب اليمني ونموذجا لاستقلالية المنظمات
ماهيرية رغم سلطة الدولتين في الشمال وفي الجنوب. ولم يكف
اد الأدباء عن المطالبة برفع الحواجز بين الشمال والجنوب وتوفير
ية التنقل في ربوع اليمن لكل من "الإنسان والكتب والسلع" إلى جانب
عوة إلى التحديث والديمقراطية والمساواة في المواطنة.

ويعتبر دوره المحوري في صياغة دستور الوحدة اليمنية من أهم
ماله. فقد عمل كمقرر للجنة الدستورية المشتركة بين الشمال
جنوب التي كلفت بإعداد ذلك الدستور. وتم إنجاز مسودة الدستور
ل فترة طويلة بدأت في عام ١٩٧٢ وأوائل ١٩٨١. وحملت المسودة
قيعه ممثلا للجنوب وتوقيع شخصية أخرى تمثل الشمال. ولم تتفق
سلطات في الشطرين على أي خطوة لإجراء استفتاء حول هذا
ستور. وفي أكتوبر ١٩٨٦، أي قبل تحقيق الوحدة بحوالي خمس
نوات، اتخذ الجاوي قرارا شجاعا ونشر مسودة ذلك الدستور بمجلة
حكمة بهدف الضغط في اتجاه الإسراع نحو تحقيق الوحدة. كما دعا
ي ذلك الحين كافة التنظيمات والأحزاب "السرية منها والعلنية" إلى
ناقشة مشروع الدستور على أن يتم بعد ذلك الاستفتاء عليه شعبيا.
لكن لم يتم إجراء الاستفتاء إلا في مايو١٩٩٢ مع أن الوحدة أعلنت
ي١٩٩٠. وتم في ذلك الاستفتاء إقرار الدستور على الرغم من
لمعارضة العنيفة من جانب القوي القبلية والإسلامية. وكانت محاولة
اغتياله في سبتمبر ١٩٩١، التي راح ضحيتها أحد زملائه، تحت ذريعة
أنه لعب دورا في صياغة دستور علماني.

٤ - الوحدة والحرب:

برزت بعض المشاكل بعد تحقيق الوحدة ومن بين أسباب تلك
المشاكل رفض الجماعات الإسلامية وكتل قبلية لتوجهات دستور الدولة

الجديــدة. كما أن بعض أطراف تلك القوي كانت ضد الوحـدة ذاتهـا. وتفاقمت الاختلافات بين الطرفين اللذين وقعا على اتفاقيـات الوحـدة، وحاولت قوي مختلفة الخروج من هذا المأزق. وبرز دور الجاوي بشكل جلي في هذا الصدد. وفي ٢٠ مارس ١٩٩٤ كتب داعيا إلى ضـرورة وجود الحرية في الدولة الجديدة. ويعني بذلك "الحرية فـي كـل شـيء: العمل، والعلاقات الاجتماعية، والتعددية، والقول، وكلها فعل لابـد مـن وضعه أمام الناس بصورة واضحة بصرف النظر عن أراء السـلفيين، والإسلام السياسي، والعرف القبلي، والشعور المناطقي". كما دعا اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين إلي طرح هذه الشعارات مثلما طرح مـن قبـل "شعار الوحدة الذي تحقق من حيث الشكل". وكان في الشـهور السابقة مباشرة على كتابة تلك الكلمات قد شارك في الحوار الوطني الذي جرى بين أواخر١٩٩٣ وأوائل ١٩٩٤ بهدف الخروج من الأزمة. وهو حوار نتج عنه صياغة "وثيقة العهد والاتفاق" التي حددت أسـس بنـاء دولـة حديثة يسودها القانون والمواطنة المتساوية والتداول السلمي للسـلطة ولا مركزية الحكم. وقد وقع عليها الجـاوي مـع جميـع قـادة الأحـزاب والشخصيات العامة وكافة المسؤولين في الدولة.

وبالرغم من ذلك. اندلعت الحرب الأهلية في ١٩٩٤ وترتب عليها إغفال تلك الوثيقة كلية. وكان الجاوي ضمن المعارضين لتلك الحـرب، وأدان الأخطاء التي ارتكبت ضد الوحدة من جانب الطرفين. ومـن ثـم عارض بشدة الحرب والانفصال. كما وقف ضـد نهـب عـدن، وأدان أسلوب الغنائم الذي انتهجته القوات التي دخلـت المدينـة والمحافظـات الجنوبية الأخرى. وعلاوة على ذلك اعترض على تعديل الدستور الـذي تم في أعقاب تلك الحرب. واعتبر أن التعديلات التي تمت قـد أفرغـت الدستور من مضمونه حيث تم إلغاء بعض مواده وجاءت بدلا منها مواد أخرى كانت موجودة في دستور اليمن الشمالي سابقا. واعتبر الجـاوي أن تعديل الدستور عبارة عن "لغم ضد الوحدة ذاتها بعد تجريده من كـل

...ماته ونزع قيم العصر عنه وتحويله إلى ورقة عقوبات مهمتها إشاعة ...طع الرأس واليد وتعميم الجلد والتعزير وتحليل النهب والسلب باعتبار ...ن كل ذلك غنائم يقرها الشرع. لقد انفتحت شهية الوحدويون الجدد بعد ...ن ظلوا ردحا من الزمان يقاومون الوحدة ويسخرون من الوطنية، ...يعملون جاهدين على إسقاط الدستور، وبعد أن ملأوا جدران الوطن ...شعاراتهم التي تتهمه بالعلمانية والإلحاد" (عمر الجاوي، المنتصرون ...لهزيمة، صحيفة الشورى، العدد ١٤٩ صادر في ١٣أكتوبر ١٩٩٤). لقد ...ميز تاريخ الجاوي بالجسارة النادرة في مواجهة الأخطار والكوارث ...لسياسية التي عصفت باليمن في العقود الماضية. ولكل ذلك فإن ...تاريخه يشكل جزءا حيا من ذاكرة اليمن العامة خلال النصف الثاني ...لقرن العشرين.

٥ - ثقافة اليمن الجديدة:

رغم تعدد أوجه نشاط عمر الجاوي فإنه حرص على تتبع ظهور ...ثقافة اليمن الحديثة ونهضتها في العصر الراهن. وشمل ذلك تناوله ...أسباب تأخر النهضة الأدبية، وقضية الصراع بين الجديد والقديم، ...وتطور الشعر ودور الشعراء، ونشأة القصة. وقام أيضا بتقديم بعض ...الأعمال الإبداعية لرواد النهضة الأدبية. ونعني ذلك تقديمه ديوان "عودة بلقيس" لإبراهيم صادق، وديوان "غريب على الطريق" لمحمد ...نعم غالب، ورواية "يموتون غرباء" لمحمد أحمد عبد الولي. وتجدر الإشارة أن هؤلاء المبدعين كانوا من رفاق النضال الطلابي بالقاهرة ...الذين شاركوا في صياغة الجانب الرئيسي من ثقافة اليمن العصرية ...حسبما أشرنا من قبل. لقد مهد الرواد الطريق. وشهدت السنوات الأخيرة اتساع دائرة الإبداع من قصة وشعر ورواية وفن تشكيلي. ...واتسعت دائرة المبدعين اليمنيين ومن بينهم عدد من المبدعات. كما ازدادت فرص النشر نسبيا لكنها لا تزال غير كافية بالمرة. غير أن حركة النقد الأدبي لا تلاحق تلك التطورات. ومن هنا يحتاج إلى متقف

وكل من يعنيه الأمر إلى جهد ذاتي كبير لكي يستوعب ويدرك القيمة الفنية والجمالية للإنتاج الأدبي الذي ظهر في السنوات الماضية من جانب وفهم الخلفية الاجتماعية التي ظهرت في ظلها تلك الأعمال من جانب آخر.

١/٥ - الثقافة بين القديم والجديد:

تعبر التطورات الأخيرة في مجال الإبداع عن مرحلة جديدة في التاريخ الثقافي اليمني الحديث. وهي مرحلة لا يفصلها زمن طويل عن بدايات ازدهار الإنتاج الأدبي والفكري في العصر الحديث التي تعود حسب رأي عمر الجاوي إلى ثلاثينات وأربعينات القرن العشرين. وقد امتدت هذه المرحلة حتى فشل حركة ١٩٤٨ في اليمن وقيام ثورة يوليو ١٩٥٢ في مصر. وبدأت بعد ذلك المرحلة الثانية وهي التي نشأت خلالها ثقافة اليمن الجديد في مواجهة الثقافة الإصلاحية التقليدية. وقد تعرض لتطور الإنتاج الأدبي منذ ثلاثينات القرن العشرين حتى ما بعد ثورتي ٢٦ سبتمبر ١٩٦٢ في الشمال و ١٤ أكتوبر ١٩٦٣ في الجنوب. ويرى أن الإبداع في مجال الأدب كان متواضعا. ففي تلك الفترة "لم يتجاوز الأدب (مع وجود الاستثناء) حدود القصة والقصيدة والمقالة الأدبية. ومضى الفكر النظري، خاصة في صنعاء، يناقش قضايا الدين والتفسير، بعيدا عن الفكر النظري للثورة، باستثناء أحمد عبد الوهاب الوريث" (كتاب الحكمة رقم ٣، صفحة ٢٩).

غير أن الوضع الثقافي قد تغير بعد انكسار انقلاب ١٩٤٨ وبعد نجاح ثورة يوليو في مصر عام ١٩٥٢. فقد أدت تلك التطورات إلى دخول عنصر جديد إلى ثقافة ما قبل سبتمبر. "ففي مقابل ثقافة الإصلاح السائدة والخاطئة برزت ثقافة تجاوزت الإصلاح يمكن أن نسميها: ثقافة الدعوة إلى التحرر الكامل من حكم الإمامة والإنجليز. ثقافة تدعو إلى إيجاد تغييرات في المجتمع اليمني على نطاق الإنتاج والفكر والمساواة بين الذكر والأنثى.. وللبورجوازية والطبقة العاملة

في عدن الفضل الأكبر في نشر هذه الثقافة الجديدة التي عمت اليمن كله" (المرجع السابق ص ٢٩). وعلى الرغم من انتشار عناصر الثقافة الجديدة في مناطق رئيسية من اليمن ظل الطابع المحافظ يسيطر على صنعاء بدرجة ما. وفي هذا الصدد يقول الجاوي: "بقيت صنعاء، رغم دخول الأحزاب في نهاية الخمسينات معزولة عن الثقافة الجديدة التي انتشرت في عدن وبقية المدن اليمنية. على أن الثورة اليمنية صنعت معجزة في صنعاء المعزولة بالنسبة لحركة الثقافة الوطنية السائدة في اليمن بالذات وخاصة الثقافة الجديدة والفكر الثوري الذي يطمح إلى التغيير الجذري في حياة المجتمع اليمني" (المرجع السابق، صفحة ٣٠).

٥/٢ - حول نشأة القصة:

كان كتاب القصة في عدن حتى ١٩٥٦ مجرد رواة حب رقيق مصدره الثقافة وليس الواقع حسبما كتب الجاوي في تقديمه لرواية محمد أحمد عبدالولي "يموتون غرباء".. وقد "كتب الدجان مقطوعات شاعرية في الصحف العدنية. وبدأ باذيب يكتب القصة السياسية المباشرة بأسلوب حديث.. كل هذه كانت بداية للقصة القصيرة اليمنية التي مضى على دربها وطورها بشكل جدي محمد أحمد عبد الولي، وعلي باذيب، واحمد محفوظ عمر، ومحمد الزرقة، وزيد مطيع دماج، وعلى محمد عبده وغيرهم من الشباب" (مقدمة رواية يموتون غرباء لمحمد أحمد عبد الولي).

لقد جذب العمل السياسي عددا من المبدعين. وكان لذلك تأثيره على الحركة الأدبية. ومن جانبنا نوضح أن انخراط الأدباء في العمل السياسي لم يقتصر على اليمن. فقد عرفت مصر أيضا هذه الظاهرة وإن اختلفت بعض الملامح والنتائج. فبينما سيطر العمل السياسي في اليمن على وقت عدد من المبدعين فإن البعض منهم في مصر احتفظ للأدب والإبداع بمساحة كافية. كما يلاحظ أن اشتغال هؤلاء بالعمل السياسي كان من العوامل التي أسهمت في تعميق الصلة بين الإبداع وذاكرة

المجتمع. كما كان للإبداع تأثيره ودوره السياسي دون فقدان المصداقية الفنية.

٣/٥ – الشعر والذاكرة العامة:

اعتبر الجاوي أن الشعر وسيلة هامة للتثقيف في ظل غياب الإذاعة والكلمة المطبوعة. ولم تكن مصادفة أن معظم إن لم يكن كل زعماء وشهداء حركة ١٩٤٨ كانوا من الأدباء والشعراء. وقد تميز الجاوي باحترامه الشديد للرواد. ومثال ذلك تبجيله لأحمد الوريث مؤسس مجلة الحكمة. وكان ذلك وراء اختيار اسم "الحكمة" لكي تكون لسان حال اتحاد الأدباء والكتاب اليمنيين عندما أعيد إصدارها بدءا من أبريل ١٩٧١. كما أن فهمه واستيعابه للخريطة الثقافية ومكوناتها في اليمن كان وراء تمجيده لكل المبدعين وكل الذين أسهموا في خلق ثقافة اليمن المعاصر. ويبدو أن عام ١٩٧١ عند الجاوي هو بداية نهضة في مجال الأدب وظهور اهتمام ملحوظ بالأدب والفن. فقد نشط الجو الأدبي والفكري بشكل عام وتناولت الأقلام أزمة الأدب والفن بطرق جديدة. وخلال اهتمامه بكل ما يجد في الساحة الأدبية احتفي بالأعمال التي صدرت ذلك العام. وهي دواوين البزدوني ولطفي جعفر أمان وعبد الله سلام ناجي والقرشي عبد الرحيم سلام علاوة على مجموعات قصصية لمحمد عبد الولي وعلي باذيب.

يفرد عمر الجاوي مكانة خاصة لديوان "غريب على الطريق" لمحمد أنعم غالب وتأثيره على للشعراء اليمنيين. ويقول في تقديمه لذلك الديوان: "إن الميزة الأولى في هذا الديوان هي الصياغة الشعرية لتأملات أنعم الحضارية التي استطاعت أن تستوعب بمقدرة فائقة قضية الإنسان في اليمن لمراحل عديدة من تاريخه". وأضاف إلى ذلك قائلا أن ديوان غريب على الطريق "لن يمر في حياتنا الأدبية والثقافية مرورا عابرا، لأن جزءا من جسد هذا الديوان حين نشر في الصحف والكتيبات الخاصة ذهب في حياة بعض الأدباء وعقلهم الباطن مذهب النموذج

الذي احتذي به مطهر الإرياني في أشهر قصيدة له بالعامية "البالة" ومحمد عبد الولي في قصته "الطريق الطويل" وحتى أحمد الشامي كتب قصيدة هي صورة من الغريب" (مقدمة ديوان غريب على الطريق). كان الجاوي معنيا بالخريطة الثقافية وبمستقبل الثقافة اليمنية وما يحدث في مجال الإبداع. ولن ابتعد عن الصواب إذا قلت أنه اعتبر الإبداع من مكونات الذاكرة العامة للمجتمع. وفي المقدمة التي كتبها لديوان عودة بلقيس" للشاعر إبراهيم صادق يقول "ولم نسمع عن قصيدة أصبحت تردد في كل مكان باستثناء "أنا يمني" لشاعرنا والتي عبرت عن وضع اليمن كل اليمن في تلك المرحلة".

على الرغم من تنوع اهتمامات الجاوي ونشاطه فإن كافة مواقفه وكتاباته كانت موجهة لحماية ذاكرة المجتمع. ولم يكف عن هدفه الذي تركز في التمسك بمفهوم وحدة الأرض والشعب وخلق يمن حديث ديمقراطي. وظل حتى وفاته في ٢٣ ديسمبر ١٩٩٧ وفيا مخلصا للنهج الذي تبناه في فترة التكوين. وقد حرص دوما على أن يكون بكيانه وبفكره قريبا من الناس والجماعات المختلفة غير مهتم بالمناصب. كما أن كتاباته تلقي ضوءا هاما على التاريخ الثقافي لليمن في العصر الراهن بما في ذلك قضية الصراع بين القديم والجديد والعناصر التي شكلت ثقافة اليمن المعاصر. وفضلا عن ذلك اتسمت كتاباته ومواقفه بالجسارة في مواجهة الأزمات الكوارث التي عصفت باليمن في العقود الأربعة الأخيرة من القرن العشرين.

في هذا الكتاب

- يقدم الأدب اليمني الحديث فهما للواقع على نحو أفضل مما تفعله الدراسات الاجتماعية التي تتناول الوقائع الاجتماعية وكأنها خارج نطاق التاريخ.
- أصبحت عدن منذ منتصف القرن التاسع عشر مركزا لصهر أبناء مختلف مناطق اليمن في كيان اجتماعي ثقافي جديد، وبرزت شخصية حضرية غير قبلية تحمل ثقافة حديثة معبرة عن ظهور شرائح اجتماعية جديدة أنشأت منتديات ثقافية واجتماعية، وحركات طلابية ونسائية، وصحافة، ونقابات وأحزاب لنشر ثقافتها وتحقيق توجهاتها.
- سمحت البنية القبلية بأن توجد بداخلها تباينات طبقية حادة. وهو ما أتاح للمكونات القبلية أن تتواجد وتستمر في مجتمع زراعي مستقر منذ فترة طويلة.
- أفضي تزاوج الإمامة مع النزعة القبلية، رغم ما بينهما من تناقض، إلي نشر نزعة الفوضى علي مستوي الفكر وعدم الاستقرار علي مستوي الواقع.
- انطوت البنية الفوقية علي أيديولوجية نشرت مفاهيم تضفي على الطبقات الاجتماعية غلافا زائفا يموه حقيقتها، وبذلك اختفت الطبقات تحت أسماء أخرى. كما روجت تلك الأيديولوجية أوهاما عن مساواة مزعومة بين أبناء القبائل.
- يعود النفوذ القبلي الراهن إلي حدوث تداخل بين القبيلة وأجهزة الدولة وليس إلي حجم القبيلة. وظهر هذا التداخل وتدعم أثناء حكم القاضي عبد الرحمن الإرياني بعد انقلاب ٥ نوفمبر ١٩٦٧ ضد السلال. واستمر هذا الوضع حتى الآن باستثناء فترة الرئيس الحمدي.
- الدور الاجتماعي الفاعل للطبقة الوسطى غائب، ويكاد دورها البنيوي أن ينعدم، كما أن فاعليتها مفقودة خاصة في مجال نشر ثقافتها الخاصة. لذلك لا تبرز في مقدمة الصورة إلا ثقافة المجتمع التقليدي وسلوكياته.